الموسم الثاني
للانصات المركزي

مؤسسة ستراتفور: التوغل التركي المتجدد في شمال العراق..عواقب وتحديات

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 31
الخميس
2024/07/18
No. :7933

الانتخابات امر حاسم لتصحيح المسار

The National

قادرون على
تلبية الرغبة
في التغيير وتوفير
مسار مختلف
لإدارة الاقليم

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- الاتحاد الوطني: سنواجه الارهابيين باشد السبل ولن نترك اي مساحة للارهاب
- استمرار التنسيق الامني والاستخباري لحماية الامن والاستقرار في المنطقة
- الاتحاد الوطني يتبع سياسة وطنية مسؤولة لحماية وتقوية كيان الاقليم الدستوري
- الرئيس بافل:الانتخابات امرحاسم لكردستان العراق لتصحيح المسار
- قريبا.. السليمانية ستشهد افتتاح أول وأكبر مركز لتمكين الشباب
- رئيس مركز الرفد: الرئيس بافل جلال طالباني يلعب دوراً مهماً في العراق
- الاتحاد الوطني و6 احزاب كوردستانية: وحدة الصف وحماية مكتسبات الاقليم
- ألمانيا تجدد مواصلة دعمها العسكري للبيشمركه
- الاتحاد الوطني: ينبغي عدم تسييس قضية المهجرين والنازحين من شنكال
- جهود جادة لحل مشكلة الرواتب وتوطينها والتوغلات العسكرية خرق للسيادة
- بيان رئاسي: أهمية المضي قدماً بنظامنا الديمقراطي والعمل على تحقيق الشراكة
- رئيس الجمهورية: أهمية العمل المشترك وتلبية احتياجات المواطنين
- الحسان يخلف بلاسخارت في مهمة تصريف أعمال يونامي
- وزارة العدل تنفي تنفيذ إعدامات سرية وتؤكد على مقاضاة مروجها

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- ستراتفور: ما الذي يمكن فعله بالتوغل التركي المتجدد في شمال العراق؟
- فلاح المشعل : تركيا تقتطع ما تشتهي من جسد العراق!؟
- مصطفى الكاظمي: العراق... أثر الفراشة في إدارة الدولة
- عن مصير سرقة القرن العراقية بعد مرور سنتين...

شخصية وحوار

- فائق زيدان: استقلالية القضاء في العراق مطلقة

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- رستم محمود: بعد قرن من الجمهورية... هكذا يُعرّف كرد تركيا قضيتهم
- موقف حزب (DEM) من التطبيع التركي السوري
- كليجدار أوغلو: 15 يوليو هو اليوم الذي بدأ فيه نظام الرجل الواحد

المرصد السوري و الملف الكردي

- واشنطن: لا ندعم التطبيع بين سوريا وتركيا
- حسني محلي: المصالحة التركية - السورية.. بين التفاؤل والتشاؤم
- الأسد لأردوغان: انسحبوا أولاً ثم لنتحدث!
- 4 عوائق أمام تطبيع العلاقات بين أنقرة والنظام السوري

المـرصد الايراني

- محمد صالح صدقيان: سياسة إيران الخارجية.. و دور بزشكيان تخطيطاً وتنفيذاً
- باتريك كلاوسون: التحدث بلطف مع بزشكيان مع تأجيل خطوات رئيسية

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- بايدن: هذه الانتخابات سيحدد مجرى مستقبل الولايات المتحدة والعالم
- د.نبيل فهمي : مرحلة اللافهم في الساحة الدولية
- تداعيات محاولة اغتيال ترامب على فرصه الانتخابية

العدد: 7933... 18-07-2024

www.marsaddaily.com

سنواجه الارهابيين باشد السبل ولن نترك اي مساحة للارهاب

قوات الآسايش تثأر للشهيد جوامير وتدمر أوكارا لداعش

توعد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، الأحد ٢٠٢٤/٧/١٤، بتنفيذ عمليات نوعية ضد تنظيم داعش الارهابي ثأرا للشهداء وعدم ترك أي مساحة للإرهاب والإرهابيين.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني في رسالة، إن «استشهاد المنتسب في مؤسسة آسايش الإقليم جوامير عزيز رشيد خلال المواجهات المسلحة مع إرهابيي داعش في قرهنجير، مصاب جلل وحزن كبير، حيث ان الشهيد جوامير ضحى بنفسه من أجل عزة شعبنا وسيادة ترابنا وهو أرفع درجات الشهادة التي لن ننساها أبدا».

وأضاف الرئيس بافل: «نطمئن ذويه الأكارم بالثأر لدم الشهيد جوامير وعدم ترك أي مساحة للإرهاب والإرهابيين، وأن هذا المصاب الجلل سوف يزيدنا إصرارا على مواجهة الإرهابيين بأشد السبل».

وتابع الرئيس بافل في رسالته «ندعو الباري عز وجل أن يمن بالشفاء للمنتسب الجريح ونقدر إخلاصه وصموده، ونشيد بجهود قوات الآسايش وسائر القوات الأمنية في كوردستان الذين يحمون بتفان وإخلاص الاستقرار في إقليمنا وحياة المواطنين فيه، وأتوجه بالتعازي والمواساة القلبية لذوي الشهيد جوامير عزيز ورفاقه وأشاركهم الحزن وأدعو للباري عز وجل أن يدخله فسيح جناته ويلهمنا وأهله الصبر والسلوان».

واعلنت مؤسسة الآسايش في اقليم كوردستان، اليوم الاحد، في بيان عن مقتل ارهابي واعتقال آخر في ناحية قرهنجير شمالي محافظة كركوك، كما اشار في البيان الى استشهاد أحد منتسبي قوات الآسايش واصابة آخر بجروح.

مخاطر الارهاب مازالت باقية

من جهته وجه قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء برقية بهذه الحادثة، قال فيها: باسف شديد وخلال مواجهات قوات الآسايش مع ارهابيي داعش في قرهنجير، استشهد احد منتسبي قوات الآسايش واصيب آخر بجروح.ومع انه وخلال السنوات الماضية وبفضل وعي والجهود المستمرة لقوات الآسياش وباقي الاجهزة الامنية في اقليم كوردستان استطعنا وبمستوى جيد حفظ الامن والاستقرار في اقليم كوردستان، لكن الارهاب مايزال تهديداً جديا على كوردستان والعراق، نطمئن الجميع بان قواتنا ستستمر في جهودها حتى ينال آخر ارهابي عقابه العادل.

اقدم تعازيي القلبية الى عائلة وذوي الشهيد جوامير رشيد، واشاطرهم الاحزان، وادعو الباري عز وجل ان يسكن الشهيد جوامير فسيح جناته واتمنى الشفاء العاجل للمصاب من قوات الآسايش.

قوباد طالباني
نائب رئيس مجلس الوزراء

قوات الآسايش تثأر للشهيد

أعلنت مؤسسة الآسايش في إقليم كوردستان، الثأر للشهيد جوامير عزيز وتدمير أوكار لعناصر داعش الإرهابية في حدود قضاء داقوق التابع لمحافظة كركوك.

وقالت مؤسسة الآسايش في بيان: «بناء على معلومات استخبارية دقيقة، وبالاستناد الى الحقيقات مع الارهابي المعتقل، قامت قوات آسايش الاقليم بالتعاون مع القوات الأمنية العراقية، بتحديد مخابئ وأوكار إرهابيي داعش في حدود جبل زمبور بقضاء داقوق، يوم ٢٠٢٤/٧/١٤، حيث تم قصف المنطقة والقضاء على جميع الارهابيين وتدمير أوكارهم بالكامل».

وأشارت المؤسسة الى أن «هذه العملية نفذت من قبل المديرية العامة للعمليات في الآسايش وجهاز الأمن الوطني العراقي وطائرات F-١٦ التابعة لسلاح الجو العراقي»، مشيرا الى أنه «تم في اليوم نفسه الثأر للشهيد جوامير عزيز الذي استشهد جراء اشتباكات مع عنصرين من داعش، في ناحية قره هنجير التابعة لمحافظة كركوك، حيث قتل أحد الارهابيين واعتقل الآخر مصابا».

وطمأنت مؤسسة الآسايش المواطنين بأنها تواصل مساعيها لاستتباب الأمن والاستقرار في كوردستان.

***وكانت مؤسسة الآسايش في اقليم كوردستان، قد اعلنت الاحد، عن مقتل ارهابي واعتقال آخر في قضاء قرهنجير شمالي محافظة كركوك.وقالت مؤسسة الآسايش في بيان: ان قوات الآسايش وبعد ورود معلومات استخباراتية دقيقة اشتكبت مع اثنين من ارهابيي تنظيم داعش الارهابي في قضاء قرهنجير.

واضاف البيان: ان الاشتباكات اسفرت عن مقتل احد الارهابيين واعتقال الآخر بعد اصابته بجروح، كما استشهد احد منتسبي قوات الآسايش واصيب آخر بجروح.واوضح البيان: ان عناصر داعش كانت بحوزتهم أسلحة وذخائر عسكرية، وانهما وصلا الى المنطقة من اجل تنفيذ عمليات ارهابية.

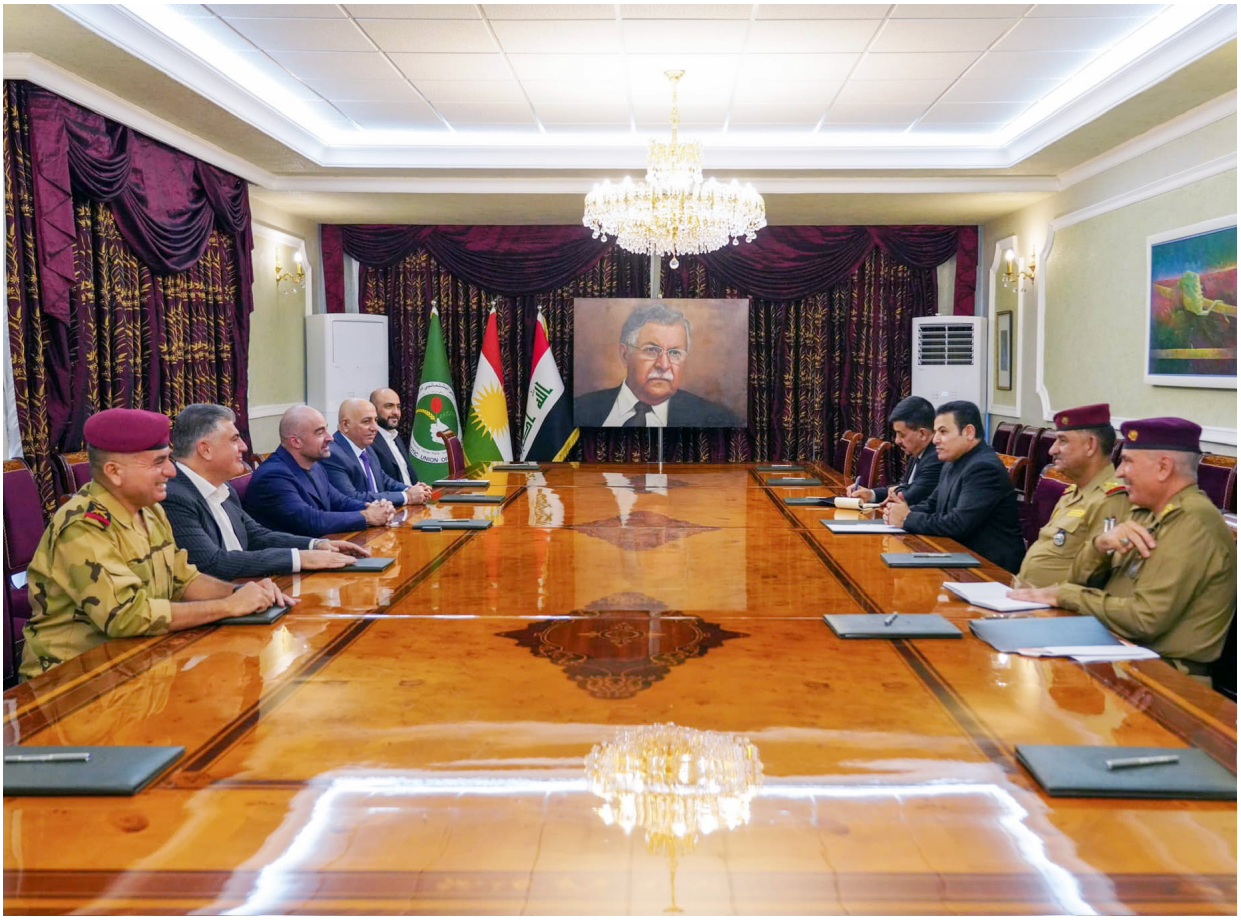

استمرار التنسيق الامني والاستخباري لحماية الامن والاستقرار في المنطقة

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٤/٧/١٥ في دباشان قاسم الاعرجي مستشار الامن الوطني العراقي والوفد المرافق له.

وخلال الاجتماع الذي حضره جلال شيخ ناجي مسؤول وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات، واللواء الركن عمر صالح قائد قوات / ٧٠، تم التباحث حول آخر المستجدات العسكرية والامنية ونتائج اجتماع مجلس الامن الوطني، واكد الاجتماع «استمرار التنسيقات الامنية والاستخبارية بين جميع صنوف القوات المسلحة بهدف حماية الامن والاستقرار في المنطقة».

كما اوضح الرئيس بافل خلال اللقاء الاوضاع الامنية ونشاطات ارهابيي داعش في المنطقة، واشار الى ان « مخاطر الارهاب لم تنتهي وتحركات ارهابيي داعش متواصلة، لهذا ينبغي الانتقال الى مستوى اعلى من التنسيقات الامنية والاستخبارية، والعمل على تشديد سبل مواجهة الارهاب من اجل عدن ترك المجال للإرهابيين، ولتأمين الاستقرار وحياة المواطنين».

الاتحاد الوطني يتبع سياسة وطنية مسؤولة لحماية وتقوية كيان الاقليم الدستوري

الرئيس بافل: نحترم سيادة وأمن دول الجوار ونرحب بأي مسعى لتحقيق السلام

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الثلاثاء ٢٠٢٤/٧/١٦ في دباشان، وفدا من الأمم المتحدة، برئاسة كلاوديو كوردون، نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق للشؤون السياسية ودعم الانتخابات.

وجرى خلال اللقاء، التباحث بشأن مسألة الانتخابات، الوضع الأمني في اقليم كوردستان والمنطقة والمشكلات بين أربيل وبغداد، حيث تم التأكيد على مواصلة الحوار البناء بين الأطراف بهدف حل المشكلات في إطار الدستور وصون حقوق الجميع.

وفيما يخص الانتخابات في اقليم كوردستان وإجرائها في الموعد المحدد لها، قال الرئيس بافل جلال طالباني: «نحن ملتزمون بالموعد المحدد لإجراء الانتخابات وعلى جميع الأطراف الأخرى أيضا الالتزام به، لأن التأجيل ووضع العراقيل أمام العملية الانتخابية، لايخدم أحدا، بل يتجه باقليم كوردستان نحو أوضاع لاتحمد عقباها».

وكان الوضع الأمني والمساعي لاستتباب الاستقرار في المنطقة، محورا آخر من اللقاء، حيث قال الرئيس بافل بهذا الصدد: «موقفنا واضح ونحن ندعم الحوار والتفاهم كأفضل خيار لحل المشكلات وعدم تأزيم الوضع أكثر، نحترم سيادة وأمن دول الجوار ونرحب بأي جهد يهدف الى تحقيق السلام والعمل المشترك، في إطار حماية المصالح الوطنية».

وفيما يتعلق بالعلاقة بين أربيل وبغداد وإنهاء المشكلات، أوضح الرئيس بافل: «الاتحاد الوطني الكوردستاني يتبع سياسة وطنية مسؤولة لحماية وتقوية كيان اقليم كوردستان الدستوري، ولنا إيمان راسخ بالعمل المشترك والشراكة الحقيقية في إدارة البلد، وهدفنا صون حقوق الجميع في إطار الدستور، وعلى الجميع إدراك حقيقة أن زمن التفرد في الحكم وسياسة فرض الإرادة قد ولّى، وما يحتاجه البلد هو السلم والاستقرار وضمان حياة أفضل لمواطنيه الصامدين، وليس الصراعات غير المشروعة».

الانتخابات امر حاسم لكردستان العراق لتصحيح المسار

موقع «The National» الاماراتي/ الترجمة: المرصد

داميان ماكلروي:عندما تذكرت مثالاً من اللطف الذي أظهره لي الراحل جلال طالباني، خفف ابنه بافل الطالباني قليلاً عند ذكر الرئيس العراقي السابق، لقد حصلت على مساعدة من ممثل طالباني الأكبر في طهران خلال فترة حكم صدام حسين وأردت أن أذكر تلك المساعدة على وجه التحديد.

ويتولى بافل طالباني الآن رئاسة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وهو حزب سياسي أسسه والده.

وبهذه الصفة، فهو حريص على رؤية حكومة إقليم كردستان تنضم إلى عام الانتخابات .

تم الإعلان عن موعد انتخابات برلمان حكومة إقليم كردستان في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقالت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية إنها مستعدة لإدارة التصويت لأقل من أربعة ملايين ناخب مؤهل.

إنه تطور تم تأجيله منذ عام ٢٠٢٢، وفي عصر حيث غالبًا ما يكون تأجيل الانتخاب بمثابة طريق لعدم إجراء الانتخابات، فإنه يبعث لدرجة معينة من التوتر .

ويريد طالباني، بصفته حامل لواء إحدى القوتين الرئيسيتين في إقليم كردستان (الأخرى هي الحزب الديمقراطي الكردستاني)، أن يظهر أن الانتخابات يمكن أن تكون قوة لتحقيق الاستقرار.

وفي مقابلة أجريت معه في لندن الأسبوع الماضي، تحدث عن كيف أنها تمثل فرصة مهمة لإطلاق العنان لإمكانات

السكان الشباب والمتعلمين، فضلاً عن الغاز الطبيعي الوفيرة والموارد الأخرى في المنطقة .

وبالنظر إلى التقدم الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة، تحدث عن تطلع العديد من الشباب في إقليم كردستان إلى الازدهار على مسار مماثل.

وقال:»أعتقد أنك تنظر إلى الناس في الإمارات العربية المتحدة وترى نوعية الحياة ومستوى المعيشة والرضا والأمن. أعتقد أن هذا شيء نود بشدة محاكاته في منطقتنا». «الآن أود أن أرى الكثير من الاستثمارات من دولة الإمارات العربية المتحدة. أود أن أرى الكثير من الأعمال والتجارة والتبادل الثقافي مع الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى التنسيق الأمني».

لقد أخبرني السيد طالباني عن فئة الشباب المتعلمين، ٧٠ في المائة منهم تحت سن الأربعين، وغالبيتهم يتحدثون لغتين على الأقل، ويجيدون استخدام الكمبيوتر، ويتمتعون بتعليم جيد. وقال: «أعتقد أن هذا هو مصدرنا، وأود أن أرى مراكز التكنولوجيا، وأود أن أرى مراكز الاتصال الحديثة، وليس المصانع المستغلة للعمال على الطراز القديم».

واضاف :»هناك العديد من الفرص المختلفة التي يمكن للناس أن ينظروا إليها حيث يوجد هناك شباب متعلم وأذكياء يصرخون من أجل القطاع الخاص. أعتقد أن هذه منطقة تحتاج إلى التطوير في كردستان ككل".

وقال طالباني إنه واثق من أن حزبه قادر على تلبية الرغبة في التغيير التي ظهرت في السنوات الأخيرة وتوفير مسار مختلف لإدارة الاقليم. والنتيجة التي يريد رؤيتها هي تحالف إقليمي يفهم فكرة التحالف ذاتها .

على مر السنين، يبدو أن الحكومة الحالية فقدت بعض تركيزها. أخبرني السيد طالباني أن هذا الوضع يحتاج إلى التغيير.

وأضاف: «أعتقد أن إقليم كردستان، بغض النظر عن الخلافات السياسية بين الأطراف السياسية، آمن وأن الاطراف السياسية تؤمن بإقليم كردستان».

وأضاف أن «الجميع على استعداد لتقديم التضحيات المناسبة لضمان بقاء المنطقة التي يحميها الدستور العراقي».

»

الحل الأنجع للمشكلات مع تركيا هو الحوار والتفاوض

»

ومع تاريخ من المشاركة المتذبذبة أحياناً من الدول الغربية، بما في ذلك من لندن حيث يلتقي طالباني بشخصيات رفيعة المستوى من جميع جوانب الطيف السياسي، فقد وجه كلمات تشجيع لحكومة كير ستارمر الجديدة التي جعلت حل قضية الهجرة من المنبع واحدة من مجالات سياستها الرئيسية - وهي قضية يرى السيد طالباني أن السلطات الإقليمية الكردستانية منخرطة فيها.

الحل، في نظره، يكمن في أن يكون لدى الأشخاص ما يكفي من الأمل في الوطن، بدلاً من المخاطرة بكل شيء من أجل رحلة محفوفة بالمخاطر بحثاً عن «السكينة التي لم تعد موجودة بصراحة».

ومع اجتياح التوترات المتزايدة لجوار العراق المليء بالتحديات، فإن السيد طالباني على يقين من أن الوضع مع تركيا ، كما هو الحال مع إيران، لا يمكن أن ينجح إلا من خلال الدبلوماسية، ويدعو إلى اتخاذ قرار بشأن ذلك.

ويقول :إن الثقة والحوار والتفاهم والمفاوضات في نهاية المطاف هي أفضل اللبنات التي يجب وضعها.

ويرى أن الكارثة تلوح في الأفق هي عبر الحدود في سوريا، حيث يمكن أن يؤدي الضغط على السلطات الكردية الفعلية في يوم من الأيام إلى هروب الآلاف من سجناء داعش. ومن شأن تداعيات ذلك أن يتردد تاثيراتها ليس فقط في إقليم كردستان العراق، بل على نطاق أوسع بكثير.

ويقول: "من الصعب السيطرة على هذه المعسكرات في أفضل الأوقات؛ وحذر من أن الأمر لن يستغرق الكثير حتى تخرج هذه المعسكرات عن السيطرة. وأضاف: "إذا هرب المتشددون من هذه المعسكرات، فسوف يتوجهون على الفور إلى كردستان والعراق وأوروبا. وهذا شيء لا ينبغي للناس أن يغصوا البصر عنه".

ليس هناك شك في أن اقليم كردستان شهدت اضطرابات كبيرة في السنوات الأخيرة.

ولكن في حين أن المخاطر العديدة يجب أن تظل محط اهتمام جميع جوانب الحملة المقبلة، فإن الفرص يجب أن تكون كذلك. إن إقليم كردستان الذي يتمتع باقتصاد مفتوح ونمو حيوي يمكن أن يساهم حقًا في استقرار وازدهار المنطقة بأكملها.

"حزبنا قادر على تلبية الرغبة في التغيير وتوفير مسار مختلف لإدارة الاقليم"

*داميان ماكلروي هو رئيس مكتب لندن في صحيفة ذا ناشيونال/الترجمة:المرصد

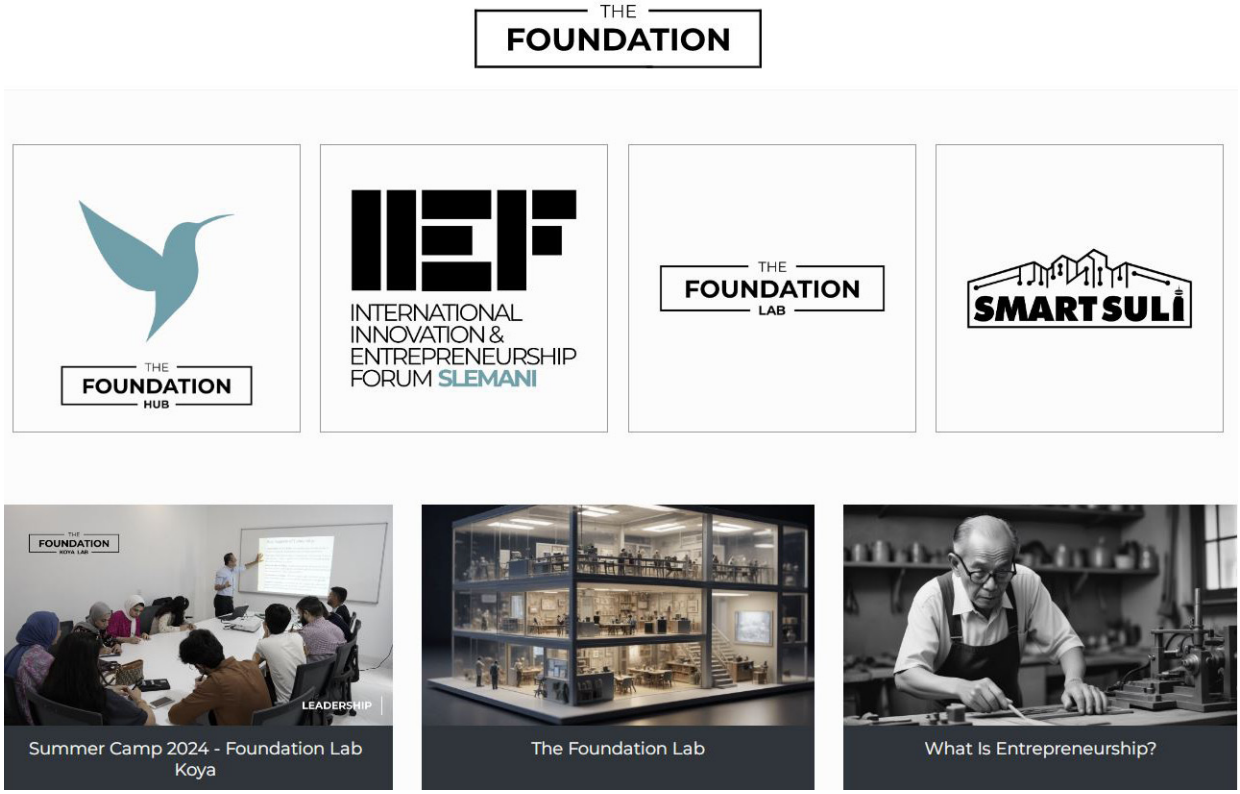

قريبا.. السليمانية ستشهد افتتاح أول وأكبر مركز لتمكين الشباب

أعلن قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، الاثنين، أن السليمانية ستشهد قريبا افتتاح أول وأكبر مركز لتمكين الشباب وتعزيز ريادة الأعمال على مستوى العراق.

وقال قوباد طالباني في منشور على صفحته بموقع (فيسبوك): «سنفتتح (فاونديشن هب) السليمانية، وهو أول وأكبر مركز للتدريب وتمكين الشباب المبدع وتعزيز ريادة الأعمال على مستوى العراق ككل».

وأضاف نائب رئيس الوزراء، أن «المشروع يضع نصب عينيه تطوير مشاريع الشباب الصغيرة ورواد الأعمال، وتحويل حلمهم إلى حقيقة»، موضحا أن «المركز يهدف لمساعدة الشباب على بلورة أفكارهم الإبداعية وتوفير أماكن عمل لهم وتدريبهم من قبل مختصين وخبراء».

وأكد أن «بوسع رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة تقديم طلب دعم عبر التسجيل في موقع الفاونديشن الإلكتروني الآتي https://foundation.krd»، لافتا إلى أن «المشروع يندرج ضمن خطة ستراتيجية تستهدف المدن والقصبات الأخرى في كوردستان وهو بمثابة لبنة للتأسيس لبنية تحتية متينة من التكنلوجيا والابتكار»، مؤكدا أن «المركز سيفتتح قريبا».

رئيس مركز الرفد للدراسات والاعلام:

الرئيس بافل جلال طالباني يلعب دوراً مهماً في العراق

أكد رئيس مركز الرفد للدراسات والاعلام الدكتور عباس الجبوري أهمية دور الاتحاد الوطني الكوردستاني في الحفاظ على العملية السياسية العراقية، داعيا إلى مشاركة الجميع في صنع القرار السياسي في البلاد.

وقال الجبوري خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يعرض على شاشة قناة المسرى، إن الهدوء في العملية السياسية يمكن قراءته أحيانا بالهدوء الذي يسبق العاصفة، فالسياسة في العراق لازالت كالرمال المتحركة، مضيفا أن هناك إستقرار سياسي لكن الحكومة لم تستطع تنفيذ برنامجها الذي وعدت الجمهور به، مشيرا إلى أن المعوقات التي وضعت أمام الحكومة هي التي كانت السبب في عدم تنفيذها لبرنامجها بشكل كامل.

المطلوب مشاركة الجميع في صنع القرار

وشدد الجبوري على أن المطلوب من جميع القوى السياسية في العراق المشاركة في صنع القرار السياسي حتى تستطيع تلبية متطلبات الشعب، مشيرا إلى أن الحكومة تجاوزت الكثير من المشكلات حين بدأت بحملة الإعمار، لافتا في الوقت نفسه إلى أن مجالس المحافظات حاليا وبالتزامن مع حملة الاعمار التي تقوم بها الحكومة الاتحادية، لا تمتلك خطة للعمل واصفا ذلك بالمشكلة الكبيرة، منتقدا عدم قدرة القوى السياسية على اكمال تشكيل مجالس عدد من المحافظات وتسمية المحافظين، مؤكدا ان ذلك ينعكس سلبا على تقديم الخدمات في تلك المحافظات مثل كركوك وديالى.

مجالس المحافظات تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة

ويرى الجبوري أن مجالس المحافظات الآن شكلت عقبة في طريق التنمية المستدامة بالبلاد، موضحا أن الجميع كان يتمنى أن تكون مجالس المحافظات إمتداد للحكومة الاتحادية وتنجز بعض المشاريع، مشيرا إلى أنه على عكس ذلك شرعت بعض المجالس في صرف الامتيازات لأعضائها وهو ما يعكس أن المجالس لازالت تراوح مكانها وباتت

تشكل عبئا على العملية السياسية التي فيها نوع من الاستقرار. مشددا على أنه يمكن التعويل على القيادات الشابة مثل الرئيس بافل طالباني،

الرئيس بافل طالباني لعب دورا مهما خلال فترة الانسداد السياسي

وأشاد الجبوري بدور الاتحاد الوطني الكوردستاني ورئيسه بافل جلال طالباني في العملية السياسية، مشددا على أنه يمكن التعويل على القيادات الشابة مثل الرئيس بافل طالباني، لافتا إلى أنه لعب دورا مهما جدا خلال فترة الانسداد السياسي من خلال ربط الحلقات المنقطعة بين الاقليم والحكومة الاتحادية، مؤكدا ان الرئيس بافل طالباني وبروحيته الشبابية وعلاقاته مع القوى السياسية استطاع أن يؤسس لقاعدة الاصطفاف مع العراقيين كعراقي، مشيرا إلى أن بافل طالباني يذكرنا بوالده الرئيس مام جلال الذي جمع العراقيين وكان أفضل رئيس عراقي بعد ٢٠٠٣.

العملية السياسية ولدت مشوهة ولم تكتمل بإسلوبها السياسي

من جانب آخر أكد الجبوري أن هناك عامل داخلي وآخر خارجي مؤثر على العملية السياسية في العراق وأداء القوى السياسية، موضحا أن العملية السياسية ولدت مشوهة ولم تكتمل بإسلوبها السياسي الحقيقي بل جاءت بأحزاب جاءت بأناس للسلطة دمروا المؤسسات في البلاد، مشددا على ضرورة أن يدير البلاد أناس أكفاء وقادرين على العمل ويعملون من أجل الخدمة وليس من أجل المنصب والامتيازات، داعيا الوزراء والمسؤولين إلى العمل لخدمة المواطنين وانجاز المشاريع بهدوء دون الترويج عبر الاعلام وتصوير أنفسهم على أنهم يعملون، لافتا إلى أن هناك ٧٥٠ ألف موظف درجة خاصة ورواتبهم بالمليارات وهذا ليس عدلا، داعيا إلى تطبيق قانون العدالة الاجتماعية.

العراق الوحيد القادر على تصدير كميات من النفط تعوض منظمة أوبك

وشدد الجبوري على ضرورة أن يكون القرار السياسي العراقي عراقيا خالصا ولا يأتي بقرارات خارجية، مؤكدا أن العوامل الخارجية لعبت دورا سلبيا في العملية السياسية، موضحا ان أبناء البلد لن يستطيعوا الاستفادة من ثرواتهم إن سلبت الإرادة وسلمت إلى إرادات أخرى، لافتا إلى أن العراق البلد الوحيد في المنطقة القادر على تصدير كميات من النفط تعوض منظمة أوبك، مؤكدا افتقار العراق لمبادئ أساسية في إدارة الدولة والأحزاب السياسية غير قادرة على فهم ذلك.

المواطن والموظف في الاقليم يدفع ثمن الصراعات السياسية

وعن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان، شدد الجبوري على أن أحد الأسباب التي تجعل التوتر بين الاقليم وبغداد مستمرا هو عدم الاعتماد على مواد الدستور، موضحا أن العمل بمبدأ التوافق أثر على العلاقة بين الجانبين، منتقدا رفض البعض ارسال الحكومة الاتحادية لرواتب الموظفين الذين هم مواطنون عراقيون ومن حقهم استلام رواتبهم وإبعادهم عن الصراعات السياسية، مشددا على أن المواطن والموظف في الاقليم يدفع ثمن الصراعات السياسية.

*المسرى

الاتحاد الوطني و6 احزاب كوردستانية:

وحدة الصف وحماية مكتسبات الاقليم

ناقش الاتحاد الوطني الكوردستاني و٦ أحزاب سياسية كوردستانية الأوضاع الراهنة في الإقليم وعدد آخر من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وخلال الاجتماع الذي جرى في مبنى مكتب انتخابات الاتحاد الوطني، الاثنين ٢٠٢٤/٧/١٥ حضر من الاتحاد الوطني رزكار حاج حمة مسؤول مكتب الانتخابات ولطيف نيرويي مسؤول بورد الاعلام وسالا سرحد مسؤول العلاقات الكوردستانية، تم استقبال رؤساء ٦ أحزاب سياسية كوردستانية.

وتم التباحث حول الأوضاع الراهنة في إقليم كوردستان والجهود المبذولة لتشكيل إدارة محافظة كركوك ونينوى عقب انتخابات مجالس المحافظات العراقية، واكد الاجتماع اهمية وحدة صفوف القوى والأطراف السياسية وحل المشكلات عبر الحوار، وقال رزكار حاج حمة: «الاتحاد الوطني دوما مع الوحدة ووئام البيت الداخلي الكوردي، ونرى ان بامكاننا معا تقديم الخدمات الى شعبنا ونحافظ على مكتسبات الإقليم».

من جانبهم أكد رؤساء الأحزاب المشاركة في اللقاء «ضرورة تعزيز وتطوير العلاقات مع الاتحاد الوطني الكوردستاني وحماية الوحدة والوئام بين الأطراف السياسية الكوردستانية».

رئيس حركة الإصلاح الوطني الكوردستاني، رئيس الحزب القومي الكوردستاني، رئيس حركة تحرير الديمقراطي الكوردستاني، رئيس حزب الخضر الكوردستاني، رئيس حركة السلام، رئيس حزب التقدم الديمقراطي الكوردستاني.

ألمانيا تجدد مواصلة دعمها العسكري للبيشمركه

دعا نائب رئيس إقليم كردستان جعفر الشيخ مصطفى، الاثنين ٢٠٢٤/٧/١٦، إلى توسيع دائرة التعاون بين البيشمركه والجيش العراقي دعما للأمن والاستقرار في المناطق الرخوة أمنيا.

وقال بيان رسمي إن "نائب رئيس إقليم كردستان جعفر الشيخ مصطفى، استقبل، ، قائد القوات الألمانية في التحالف الدولي لمحاربة داعش العقيد لارس بيرسيكوفيسكي".

وثمن الشيخ مصطفى وفقا للبيان "دور وفاعلية القوات الألمانية في المنطقة"، مشددا على ضرورة "توسيع دائرة التعاون بين البيشمركه والجيش العراقي دعما لأمن واستقرار مناطق الفراغ الأمني".

وأشار الشيخ جعفر إلى "سير عملية الإصلاحات في وزارة البيشمركه وتوحيد تلك القوات، مؤكدا على أهمية "تسريع آلية توحيد قوات البيشمركه"،

وشدد الوفد الضيف على "استمرار العلاقات بين ألمانيا والعراق وإقليم كردستان، مؤكدا على أن القوات الألمانية ستستمر في دعمها العسكري للبيشمركه"، معتبرا أنها "تنظر لملف الإصلاحات وتوحيد البيشمركه بعين الاعتبار، من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار السياسي وتعزيز إقليم كردستان".

الاتحاد الوطني: ينبغي عدم تسييس قضية المهجرين والنازحين من شنكال

استقبل لطيف نيرويي مسؤول بورد الاعلام للاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٤/٧/١٦، مير سالم نجمان داود سلمان بك، الشخصية الدينية والاجتماعية البارزة للكورد الايزديين في كوردستان والعراق والعالم، رئيس مؤسسة إيزيدخان للخدمات والطوارئ والوفد المرافق له.

وسلط لطيف نيرويي خلال اللقاء، الضوء على الدور الهام للكورد الايزديين في الحركة التحررية لشعب كوردستان، وكذلك حملات الابادة التي تعرضوا لها على مر التاريخ، مشيرا الى مساعي وجهود الاتحاد الوطني الكوردستاني من أجل دعم الايزديين والمضي على نهج الرئيس مام جلال للحفاظ على موقع الايزديين ودورهم في العملية السياسية وتحقيق مطالبهم المشروعة وصون الأمن والاستقرار في مناطقهم وإعمارها، وتأمين عودة مشرفة للمهجرين والنازحين الى مناطقهم في شنكال وأطرافها وإزالة العراقيل التي تقف أمام عودتهم، وقال: «الرئيس بافل جلال طالباني يتبع سياسة الرئيس مام جلال إزاء المكونات كافة وخاصة الكورد الإيزديين، لذا يشدد على ضرورة عدم تسييس قضية النازحين والمهجرين من شنكال».

وأضاف مسؤول بورد الاعلام: «يعمل الاتحاد الوطني على توسيع نفوذه وسلطته في اقليم كوردستان من خلال نيل ثقة الجماهير في الانتخابات المقبلة لبرلمان كوردستان، بهدف تقديم المزيد من الخدمات لجماهير شعب كوردستان وجميع المكونات الدينية والقومية فيها، ولاسيما الكورد الايزديين».

من جهته أشاد مير سالم نجمان داود سلمان بك بمواقف الاتحاد الوطني الكوردستاني الثابتة في دعم الايزديين، داعيا إياه الى تفعيل جهوده لإعادة الايزديين الى موطنهم وضمان حياة كريمة ومستقرة لأهالي شنكال وإعمار مناطقهم.

رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني:

جهود جادة لحل مشكلة الرواتب وتوطينها والتوغلات العسكرية خرق للسيادة

أكد رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب العراقي، أنه لم تعد هناك أي مشكلة فنية أمام إرسال رواتب البيشمركه والقوات الأمنية في الاقليم، مشددا على ضرورة سد الفراغات الأمنية في المناطق المتنازع عليها، وداعيا الحكومة الاتحادية الى منع التجاوز على السيادة العراقية من قبل دول الجوار.

وقال هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب، خلال لقاء مع الموقع الرسمي للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «أنهى ديوان الرقابة المالية في الاقليم وبغداد تدقيق قوائم رواتب القوات الأمنية، ولم تعد هناك أي مشكلة فنية بهذا الخصوص، وسيتم خلال هذا الأسبوع إطلاق رواتب شهري ايار وحزيران للبيشمركه والقوات الأمنية في اقليم كوردستان، ونحن ككتلة الاتحاد الوطني سعينا دوما حل هذه المشكلات جذريا، وعدم تكرارها بحجج مختلفة».

وحول سبب تكرار تأخير إرسال الرواتب الى الاقليم، وخاصة رواتب البيشمركه والقوات الأمنية، أوضح هريم كمال آغا قائلا: «تدقيق قوائم الرواتب من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي استغرق بعض الوقت، وقد تم الانتهاء من التدقيق ورفع ديوان الرقابة المالية تقريره الى الحكومة الاتحادية، وكان تأخير إطلاق الرواتب من قبل وزارة المالية الاتحادية موضع تساؤل، ولكن في الأخير أصدر رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني أمرا بإطلاق الرواتب، وسيتم إرسالها خلال الاسبوع الحالي»، مشيرا الى أن «كتلة الاتحاد الوطني كان على تواصل دائم مع الجهات المعنية لحل هذه المشكلة».

وأضاف رئيس كتلة الاتحاد الوطني: «وفق قرار المحكمة الاتحادية يجب توطين رواتب جميع متقاضي الرواتب في اقليم كوردستان، وصرفها أسوة ببقية مناطق العراق، وعدم ربطها بأي مشكلة أخرى بين الاقليم وبغداد، وبالمقابل على

حكومة اقليم كوردستان الإيفاء بالتزاماتها تجاه الحكومة الاتحادية وحل الإشكاليات العالقة مثل الواردات غير النفطية ومسألة المنافذ الحدودية وملف النفط وغيرها، حتى لا يدفع المواطنون بعد الآن ضريبة هذه المشكلات».

سد الفراغات الأمنية

وفيما يتعلق بتحركات إرهابيي داعش في المناطق التي تشهد فراغا أمنيا بين قوات البيشمركه والقوات الاتحادية، كيفية سد هذه الفراغات قال هريم كمال آغا: «التقيت رئيس أركان الجيش العراقي الفريق عبدالأمير يار الله الاسبوع الماضي وبحثت معه هذا الموضوع، حيث شدد على ضرورة سد الفراغات الأمنية في جميع المناطق التي يحاول فلول إرهابيي داعش استغلالها لإعادة تنظيم أنفسهم، وقائد القوات البرية على تواصل أيضا لحل هذه المشكلة وإعادة انتشار القوات في هذه المناطق قريبا».

احترام السيادة العراقية

وبشأن انتهاك السيادة العراقية والتوغل العسكري في بعض مناطق اقليم كوردستان، قال: «اقليم كوردستان جزء العراق ومن واجب الحكومة الاتحادية الدفاع عن السيادة العراقية على أراضيها بالتنسيق مع حكومة الاقليم، وما نراه اليوم للأسف هو خرق للسيادة العراقية ومخالف للقوانين والأعراف الدولية»، مشددا على أنه «ليس هناك أي اتفاق رسمي بين بغداد وأنقرة لتوغل القوات التركية بهذا العمق، والمجلس الوزاري للأمن الوطني ندد بالعمليات التركية في محافظة دهوك وقرر إرسال وفد أمني الى الاقليم برئاسة مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي، للإطلاع عن كثب على تفاصيل الأمور».

قوات ٧٠ تؤكد خلو قوائم رواتب قواتها من غير الجنسية العراقية

الى ذلك اصدرت قيادة قوات ٧٠ بيانا حول رواتب قوات البيشمركة وسبل عدم تكرار تأخير رواتبهم كما حصل في الاشهر السابقة، اكد فيه انهم مستعدون للجهود الرامية لتحقيق استحقاقات البيشمركة من الرواتب في موعدها المحدد حتى وان وصل الامر الى ارسال قوائم قوات ٧٠ مباشرة الى وزارة المالية الاتحادية، وفيما يأتي نص البيان:

«إن صرف رواتب شهري أيار وحزيران للقوات الأمنية والبيشمركة، كاستحقاق مالي شهري مقابل قيامهم بالواجبات في حماية إقليم كوردستان ومواجهة مخاطر الإرهاب في العراق، هو أمر مسعد وسيساهم في تشجيع البيشمركة لانجاز واجباتهم ازاء خدمة البلاد.

نأمل ألا تكون هناك عوائق بعد الان امام هذه العملية بين وزارتي المالية في إقليم كوردستان والعراق.

وبهذه المناسبة، نحن في قيادة قوات البيشمركة ٧٠ كوردستان نعلن للجميع أنه لا يوجد اي اسم في قوات قيادتنا يحمل جنسية دولة أخرى غير الجنسية العراقية ولا يوجد اي اسم غير موجود جسديا ولا يوجد اسماء وهمية، خاصة بعد انجاز عملية التسجيل البايومتري.

لذلك نعلم وبوضوح اننا مستعدون لتقديم قائمة الرواتب بأسماء بيشمركتنا بالمعلومات والوثائق اللازمة كاملة لرواتب شهر تموز الحالي ولم نعد مستعدين لاتخاذ رواتب وأرزاق عوائل البيشمركة رهينة معلومات وبيانات غامضة لا علاقة لها بقواتنا. وحتى لو أخذت وزارة المالية الاتحادية قوائمنا مباشرة، فاننا قمنا بجميع الاستعدادات لارسالها وليس لدينا أدنى شك في دقة معلوماتنا وبياناتنا».

قيادة قوات ٧٠

بيان رئاسي:

أهمية المضي قدماً بنظامنا الديمقراطي والعمل على تحقيق الشراكة الوطنية

يستعيد شعبنا اليوم الذكرى السنوية لثورة الرابع عشر من تموز وتأسيس النظام الجمهوري في بلدنا لإدارة الحكم والسلطات على أسس ديمقراطية، وقد أقر الدستور ذلك. وبذلك فقد عبّر الدستور المستفتى عليه شعبياً عن الموقف الشعبي المتمسك بنظامه الجمهوري.

وفي هذه المناسبة نؤكد أهمية المضي قدماً بنظامنا الديمقراطي والعمل على تحقيق الشراكة الوطنية في إدارة الدولة بين أطياف الشعب العراقي جميعا دون تمييز أو إقصاء والمشاركة الفاعلة في العملية السياسية بما يعزز إرادة الشعب، ويمنع عودة الديكتاتورية والتفرد باتخاذ القرارات، ويحقق مطامحه في بناء دولته الحرة الكريمة والمتقدمة، وترسيخ تجربته الديمقراطية وتوطيد حريات وأمن ورفاه المواطنين.

رئاسة الجمهورية

١٤ تموز ٢٠٢٤

رئيس الجمهورية:أهمية العمل المشترك وتلبية احتياجات المواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٥ تموز ٢٠٢٤ ببغداد، رئيس مجلس النواب بالنيابة السيد محسن المندلاوي.

وتم أثناء اللقاء، مناقشة الأوضاع العامة في البلاد وتطوراتها السياسية والأمنية والاقتصادية، والتأكيد على أهمية العمل المشترك من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار وتلبية احتياجات المواطنين.

وأكّد فخامة رئيس الجمهورية أهمية تعزيز التعاون القائم بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب في مجال تشريع القوانين، حيث أولى فخامته اهتماما خاصا بالمشاريع التي تخدم المواطنين وتلبي طموحاتهم .

من جانبه، أعرب السيد محسن المندلاوي عن حرص مجلس النواب على متابعة مشاريع القوانين المُقدمة من رئاسة الجمهورية لغرض مناقشتها وإقرارها، مؤكداً دعمه تعزيز التعاون بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب.

دعوة رسمية لحضور افتتاح دورة الألعاب الأولمبية في باريس

الى ذلك تلقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، دعوة رسمية من فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون، ورئيس اللجنة الأولمبية الدولية الدكتور توماس باخ لحضور حفل افتتاح دورة الألعاب الأولمبية المزمع انطلاقها الأسبوع المقبل في باريس.

وعلى الصعيد نفسه فقد استقبل فخامة الرئيس في قصر بغداد، اليوم الإثنين ١٥ تموز ٢٠٢٤، رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية الدكتور عقيل مفتن الذي سلّم فخامته الدعوة لحضور حفل افتتاح الأولمبياد.

وأكد فخامته، خلال اللقاء، أهمية توفير جميع سبل ومستلزمات النجاح للرياضيين العراقيين المشاركين في الأولمبياد، داعياً إلى بذل أقصى جهدٍ ممكن لتحقيق نتائج إيجابية ترفع اسم العراق عالياً في هذا المحفل الدولي.

من جانبه، قدّم الدكتور عقيل مفتن عرضاً لآخر استعدادات رياضيينا قبل الدخول في منافسات الأولمبياد، مثمناً اهتمام فخامة الرئيس ودعمه المتواصل للرياضيين والحركة الرياضية.

رئاسة الجمهورية تشارك في المؤتمر الوطني الثالث لمكافحة المخدرات

في هذه الاثناء شارك الدكتور جمال المحمداوي مستشار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، ممثلاً عن فخامته، في فعاليات المؤتمر الوطني الثالث لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الذي عُقِد في محافظة نينوى تحت شعار «مكافحة المخدرات مسؤولية وطنية».

ونقل المحمداوي، خلال المؤتمر، تحيات فخامة رئيس الجمهورية واهتمامه البالغ بملف مكافحة المخدرات، مؤكدًا أنها مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر جهود الجميع من أجل حماية المجتمع ومستقبل أجيالنا.

كما تطرق المحمداوي إلى واقع عدد من المحافظات والإحصاءات الخاصة بالحالات الموثقة، فضلاً عن المعوقات التي في مقدمتها ضعف الوعي المجتمعي بمخاطر هذه الآفة، وعدم وجود ارتباط بين الدول المجاورة لتبادل المعلومات، والحاجة إلى وجود أنظمة حديثة للكشف عن المخدرات في المنافذ الحدودية.

وأشار المحمداوي إلى ضرورة مراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بمكافحة المخدرات لضمان تنفيذها بشكل أكثر صرامة، وإنشاء مراكز علاج وتأهيل متخصصة في جميع المحافظات لتقديم الدعم الطبي والنفسي للمدمنين، فضلاً عن تفعيل دور الأجهزة الأمنية في المناطق الحدودية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

الحسّان يخلف بلاسخارت في «مهمة تصريف أعمال يونامي»

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في بيان مقتضب (الاثنين)، تعيين محمد الحسّان من سلطنة عُمان ممثلاً خاصاً جديداً له في العراق، ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بديلاً لجينين بلاسخارت.ويأتي تعيين ممثل جديد لعمل البعثة الدولية في وقت أنهى فيه مجلس الأمن الدولي عمل «يونامي» نهاية العام المقبل، بناءً على طلب تقدم به إلى الأمم المتحدة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني خلال شهر مايو (أيار) الماضي.وكان السوداني برّر طلب حكومته إنهاء عمل بعثة «يونامي» في البلاد بأنه «يأتي بناءً على ما يشهده العراق من استقرار سياسي وأمني» خلال استقباله المبعوثة الأممية السابقة جينين بلاسخارت، التي أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية المختلفة في العراق مع بدء المطالب بإنهاء عمل البعثة الأممية، الذي ترافق مع مطالب إنهاء عمل التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش»، الذي تقوده منذ عام ٢٠١٤ الولايات المتحدة.

وبعد طلب العراق، أعلن مجلس الأمن الدولي موافقته على إنهاء عمل البعثة الدولية نهاية عام ٢٠٢٥، في حين مدّد عملها إلى نهاية العام المقبل، وهو تمديد دوري كل عام.

وفي حين جاء التصويت على إنهاء عمل البعثة بالإجماع، فإن التمديد كان لفترة نهائية أمدها ١٩ شهراً «تتوقف بعدها البعثة عن جميع الأعمال والعمليات المنوطة بها باستثناء ما يتبقى من أنشطة تصفية البعثة» طبقاً لنص قرار مجلس الأمن الدولي، مما يعني أن مهمة المبعوث الجديد الذي خلف بلاسخارت هو تسيير أعمال البعثة ضمن «خطة لنقل المهام والتصفية تكتمل بحلول نهاية العام الحالي، بما يشمل تحديد تاريخ تنتهي فيه أنشطة التصفية في العراق».

وزارة العدل تنفي تنفيذ إعدامات سرية وتؤكد على مقاضاة مروجها

نفى المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل الاستاذ احمد لعيبي عبد الحسين قيام الوزارة بتنفيذ إعدامات سرية في سجن الحوت، مؤكدًا أن الوزارة ستقاضي الموقع الذي نشر هذا الخبر المضلل.

وأعرب لعيبي عن استنكار الوزارة لمثل هذه التصريحات والأخبار التي تخدم جهات وأغراض واضحة، مؤكدًا نفي الوزارة الكامل لما ورد فيها من اتهامات مضللة تهدف إلى تضليل الرأي العام الداخلي والدولي وتشويه الحقائق لأغراض سياسية. وشدد على أن الموقع كان يجب عليه أن يطلب تصريحًا أو توضيحًا من الوزارة حول هذه الادعاءات بدلاً من نشر ما يشاء دون التحقق من الجهة المختصة.

وأكد المتحدث الرسمي أن وزارة العدل العراقية تلتزم بالدستور وبمعايير حقوق الإنسان في جميع إجراءاتها.

وأوضح أن دولة رئيس الوزراء يتابع ميدانيًا الجهود المبذولة لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان داخل الأقسام الإصلاحية، ويحرص على تطبيق المعايير الإنسانية الدولية في التعامل مع النزلاء، ويشرف بنفسه على خطة إصلاح الدوائر الإصلاحية وتحسين أوضاع النزلاء مؤكدا نفيه القاطع لما نسب الى السيد رئيس الوزراء في الخبر المنشور من قبل الموقع .

واختتم المتحدث الرسمي بالقول إن الوزارة ستتخذ الإجراءات القضائية ضد الموقع وستقاضي أي مواقع تنشر أخبارًا مضللة من هذا القبيل. ودعا الإعلام الوطني المهني إلى توخي الموضوعية والدقة في نقل الأخبار، مؤكدًا أن أبواب الوزارة مفتوحة لأي استفسارات صحفية.

استقلالية القضاء في العراق مطلقة

حوار مع رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي فائق زيدان

نحن الآن فخورون جدا بما حققناه من كوننا سلطة مستقلة تماما عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا إنجاز ينفرد به العراق عن دول المنطقة

بعد أن تولينا رئاسة مجلس القضاء بداية ٢٠١٧ نجزم وبثقة أن استقلالية القضاء تامة وبشكل مطلق، وهذا هو السبب الأساسي لما نتعرض له بين الحين والآخر

العراق بلد عربي وهذه حقيقة لا يمكن لأحد نكرانها وعلاقة العراق بمحيطه العربي علاقة القلب بالجسد كل منهما مهم للآخر

هناك حقيقة تاريخية لا يمكن تجاوزها تتعلق بالدور الامريكي في إزاحة النظام الدكتاتوري من حكم العراق وبناء نظام جديد بعد ٢٠٠٣ قائم على أساس التداول السلمي للسلطة

قبل تشكيل آخر ثلاث حكومات (حكومة السيد عادل عبدالمهدي وحكومة السيد الكاظمي والحكومة الحالية) عرض علينا تولي منصب رئيس مجلس الوزراء من جهات متعددة وفي كل مرة كنا نرفض

*مجلة»المجلة»اللندنية

إبراهيم حميدي:رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، الذي يوصف بأنه الرجل القوى في العراق، خصّ «المجلة» بحديث شامل ونادر، قدم فيه رؤيته لاستقلالية القضاء العراقي وعلاقته بالقوى السياسية في البلاد، إضافة إلى موقفه من علاقات العراق بمحيطه العربي والإقليمي وامريكا.

يقول زيدان إنه منذ توليه رئاسة مجلس القضاء بداية العام ٢٠١٧ «نخوض معركة شرسة لبناء قضاء مستقل يرسخ مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه في الدستور»، قائلا: «نحن الآن فخورون جدا بما حققناه من كوننا سلطة مستقلة تماما عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا إنجاز ينفرد به العراق بالمقارنة مع الدول العربية ودول المنطقة، وبعد أن تولينا رئاسة مجلس القضاء نجزم وبثقة أن هذه الاستقلالية تامة وبشكل مطلق».

كما دافع عن علاقة بغداد بواشنطن، قائلا: «من خلال لقاءاتنا الشخصية مع القادة السياسيين في العراق وكذلك مع من يمثل امريكا (...) نلمس من خلال هذه اللقاءات أن هناك رغبة متبادلة بين الدولتين في استمرار العلاقة الإيجابية وفق اتفاقات ثنائية تنظم أطر هذه العلاقة مستقبلا». وقلل من أهمية سعي نائب امريكي لممارسة ضغوط عليه، قائلا: «لا ننظر باهتمام إلى ما صدر من هذا النائب الامريكي لأننا نعرف جيدا موقف الإدارة الامريكية وكذلك موقف الكونغرس بشكل عام».

وهنا نص الحديث :

هاجسنا الأول تعزيز استقلالية القضاء

***كيف تصفون دوركم في مجلس القضاء الأعلى وتفعيل دوره في استقلالية القضاء وحياديته؟**

– في بداية عام ٢٠١٧ تسلمنا منصب رئاسة مجلس القضاء الأعلى وكان هاجسنا الأول تعزيز استقلالية القضاء وحياديته لأن هذا الهاجس هو حلم أي قاضٍ منذ اليوم الأول لعمله في القضاء بأن يكون مستقلا وحياديا وغير مرتبط بأي جهة، لذا حققنا إنجازا في هذا السياق يتمثل في فك ارتباط المعهد القضائي إداريا من وزارة العدل وضمه إلى مجلس القضاء، وحصل ذلك في منتصف عام ٢٠١٧ بعد أشهر من تولينا المنصب.

وكان لهذا الإنجاز أثر مهم في شعور طالب المعهد القضائي بأنه لا يحتاج تزكية أو تدخل حزب باعتبار أن وزارة العدل هي من حصة الأحزاب في تشكيل أي حكومة.

لهذا حرصنا على أن يشعر القاضي منذ اليوم الأول للدراسة في المعهد القضائي بالاستقلالية التامة. كذلك زرعنا في نفوس جميع القضاة الثقة بالنفس وحررناهم من عقدة تدخل الجهات السياسية وغيرها في تغيير أماكن عملهم أو منحهم أو حرمانهم من المناصب القضائية في حال عدم الاستجابة لطلباتهم والآن القاضي يشعر بالقوة والطمأنينة في اتخاذ القرار الذي يقتنع به وفق القانون.

دور للقضاء بين المؤسسات الكثيرة في العراق

*** منذ غزو امريكا للعراق، كان للقضاء دور بين المؤسسات الكثيرة في العراق، هل يمكن إعطاؤنا نظرة معمقة عن هذا الدور والتدرج فيه؟ وماذا عن دوركم الشخصي في ذلك؟**

- بعد سنة ٢٠٠٣ ساهم القضاء في إعادة بناء الدولة من خلال التحقيق ومحاكمة المنتمين للتنظيمات الإرهابية التي اتخذت من العراق ساحة لنشاطها الإجرامي ودفع القضاء ثمنا كبيرا جراء ذلك حيث استشهد ٨٥ قاضيا و١٨٧ موظفا. ونحن على المستوى الشخصي ترأسنا محكمة التحقيق المركزية منذ بداية سنة ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٣ وكانت أهم محكمة في العراق باعتبار أن لها الولاية على كافة المحافظات العراقية وتختص بالنظر في جرائم مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كذلك لسنوات عديدة كانت تختص بمكافحة جرائم الفساد المالي والإداري، ومن خلال ممارسة هذا الاختصاص كان لنا شرف المساهمة في الحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الدولة وإعادة بناء ما تم تخريبه، وكانت المنظمات الإرهابية خلال فترة سيطرتها على مناطق متعددة من العاصمة بغداد على مقربة من بناية المحكمة التي نعمل فيها لذا كنا لا نستطيع مغادرة المحكمة والذهاب إلى عوائلنا وكانت المحكمة هي مكان عمل وسكن في الوقت نفسه، حيث كنا نتخذ طاولة المكتب سريرا للنوم إلى أن عادت الحياة إلى طبيعتها تدريجيا.

وتم ترشحنا إلى عضوية محكمة التمييز سنة ٢٠١٢ مع ٢٣ قاضيا آخر ووافق مجلس النواب على هذا الترشيح وهنا انتقلنا إلى مهمة أخرى لا تقل أهمية عن السابقة حيث مارسنا دورا مهما في إعادة تقويم أداء المحكمة في الانسجام مع التوجه العام في مكافحة الإرهاب وبناء دولة ما بعد ٢٠٠٣ ثم ترشيحنا من مجلس القضاء الأعلى لمنصب نائب رئيس محكمة التمييز وهنا مارسنا دورا أكبر بحكم المسؤولية الإدارية الإضافية كون من يشغل هذا المنصب يصبح عضوا في مجلس القضاء الأعلى الذي يدير عمل القضاء في العراق وأيضا كانت فرصة لنا لتقويم الأخطاء وتمكين القضاة الجيدين في الوصول إلى مناصب مهمة في المحاكم وتصويب قرارات مجلس القضاء في حينه.

وسنة ٢٠١٦ تم ترشيحنا أيضا بإجماع مجلس القضاء إلى منصب رئيس محكمة التمييز ووافق مجلس النواب على هذا الترشيح وهنا توسعت صلاحيتنا في تطوير العمل القضائي والإداري للمحاكم.

*** وفي ٢٠١٧ صدر قانون مجلس القضاء الأعلى النافذ حاليا...**

-في سنة ٢٠١٧ صدر قانون مجلس القضاء الأعلى الذي فصل إداريا عمل مجلس القضاء الأعلى عن المحكمة الاتحادية في حينها لأن رئيس المحكمة الاتحادية كان يرأس مجلس القضاء الأعلى بموجب المادة (٤٥) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية (الملغى) بصدور دستور سنة ٢٠٠٥. لكن القانون ٤٥ لسنة ٢٠١٧ أعاد النص نفسه الذي كان معمولا به بموجب قانون السلطة القضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣ وهو أن يكون رئيس محكمة التمييز رئيسا لمجلس القضاء الأعلى.

لذا تولينا المنصب في ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧، ومنذ ذلك الحين ونحن نخوض معركة شرسة لبناء قضاء مستقل قوي لا يسمح لأي جهة بالتدخل في عمله القضائي أو الإداري ويرسخ مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه في المادة ٤٧ من الدستور وأن يكون سلطة موازية عمليا للسلطتين التشريعية والتنفيذية وهذا ما حصل فعلا، ونحن الآن فخورون جدا بما حققناه من كوننا سلطة مستقلة تماما عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا إنجاز ينفرد به العراق بالمقارنة مع الدول العربية ودول المنطقة.

استقلالية تامة وبشكل مطلق

*** في تقييمك لأداء القضاء، كم تعطي نسبة لاستقلاليته عن الضغوطات السياسية، في بلد يتحكم فيه السياسيون في كل شيء؟**

-الاستقلالية التي تحققت للقضاء منذ ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٧ كانت نسبية وغير كاملة من حيث الأداء وتدخل الجهات السياسية وغيرها سواء في التأثير على القرار القضائي أو الإداري في القضاء.

لكن بعد أن تولينا رئاسة مجلس القضاء بداية ٢٠١٧ نجزم وبثقة أن هذه الاستقلالية تامة وبشكل مطلق، وهذا هو السبب الأساسي لما نتعرض له بين الحين والآخر (شخصيا) من هجوم إعلامي تقف خلفه أجندات ومؤامرات سياسية لأننا متمسكون بالاستقلال المطلق للقضاء. وبحكم علاقاتنا الإيجابية الشخصية مع قادة البلد من السياسيين من مختلف الانتماءات القومية والدينية والتوجهات السياسية تمكنا من إيقاف ووضع حد لرغبة السياسيين في التدخل بعمل القضاء ووفرنا الحماية للتشريعات التي تخص القضاء والتوضيح لهم أهمية الحفاظ على استقلال القضاء.

حضور اجتماع الرئاسات الثلاث

*** كيف تنظر إلى حضور رئيس مجلس القضاء الأعلى، أو رئيس المحكمة الاتحادية بعنوان اجتماع الرئاسات الثلاث عند حدوث أزمة، كما حدث في «أحداث تشرين» ٢٠١٩؟**

-في العراق دستوريا توجد ثلاث سلطات ،السلطة التشريعية يمثلها رئيس مجلس النواب والسلطة التنفيذية يمثلها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والسلطة القضائية يمثلها رئيس مجلس القضاء الأعلى.

لهذا يحصل في كثير من الأحيان ظرف ذو طبيعة سياسية خالصة يقتضي عقد اجتماع للرؤساء الثلاثة (رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب) يطلق عليه (اجتماع الرئاسات الثلاث).

في أحيان قليلة أخرى يحصل ظرف ذو طبيعة قضائية لذا يعقد اجتماع يحضره إضافة إلى الرؤساء الثلاثة أعلاه رئيس مجلس القضاء الأعلى ويسمى اجتماع (السلطات الثلاث) وليس الرئاسات لكن تختلط التسميات في الإعلام لذا أحيانا يسمى اجتماع (الرئاسات الأربع).

لم يسبق أن حضر رئيس المحكمة الاتحادية أيا من هذه الاجتماعات لأن الرئيس الحالي للمحكمة شغل المنصب سنة ٢٠٢١ والرئيس السابق للمحكمة لم يحضر هذه الاجتماعات، أما حضوري أنا فقد كان يقتصر على الاجتماعات التي تدرج ضمن جدول أعمالها قضية قضائية ومثاله الاجتماعات التي حصلت سنة ٢٠١٩ وما بعدها لأن هذه الاجتماعات كانت تتضمن مناقشة إجراءات القضاء في «أحداث تشرين» من حيث صدور مذكرات توقيف بعض المتظاهرين أو التحقيق في جرائم قتل المتظاهرين أو رجال الأمن والتحقيق في الجرائم التي رافقت المظاهرات وهذه قضايا لا يمكن (للرؤساء الثلاثة) مناقشتها وحدهم بل لا بد من وجود تمثيل للقضاء في هذا الاجتماع بشخص رئيسه لذا كنا نحضر هذه الاجتماعات.

*** كيف يمكن وصف علاقتكم على المستوى الشخصي برئيس المحكمة الاتحادية، خصوصا بعد قرار محكمة التمييز إزاء قرارات المحكمة؟**

-علاقتنا إيجابية شخصيا ووظيفيا كونه عمل تحت إدارتنا لسنوات طويلة وبحكم هذه العلاقة رشحناه سنة ٢٠٢١ لتولي منصب رئيس المحكمة الاتحادية، أما الخلاف في وجهات النظر القانونية فمسألة طبيعية ولا يعني وجود خلاف

شخصي سيما أنه أدرك ومعه أعضاء المحكمة الاتحادية اجتهادهم الخاطئ بإصدار القرار بتعديل فقرة في مادة من قانون التقاعد الموحد والخاصة بشروط تقاعد القضاة وأعضاء الادعاء العام لأن تعديل القانون مثل تشريعه ليس من اختصاص المحكمة الاتحادية إنما من اختصاص مجلس النواب وهذه بديهية لذا لم يكن أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز القضائية خيار آخر سوى الاجتهاد بإعدام قرار المحكمة الاتحادية الخاص بتعديل الشروط القانونية لتقاعد القضاة وأعضاء الادعاء العام.

عن شرط تحقق أغلبية الثلثين

***ما تفسيركم لموضوع اشتراط الثلثين لانتخاب رئيس الجمهورية أو تشكيل الحكومة؟**

-شرط تحقق أغلبية الثلثين لانتخاب رئيس الجمهورية منصوص عليه في «المادة ٧٠ الفقرة أولا» من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ التي نصت على «ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيسا للجمهورية بأغلبية ثلثي عدد أعضائه». ومن هذا النص يتضح جليا أن شرط الثلثين هو ليس من اجتهاد القضاء إنما نص دستوري ومعمول به منذ سنة ٢٠٠٥ بانتخاب الرئيس الراحل جلال طالباني من ثم الرئيس الأسبق فؤاد معصوم والسابق برهم صالح وأخيرا عبداللطيف رشيد بالرجوع إلى محاضر جلسة مجلس النواب الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية منذ ٢٠٠٥ وإلى انتخاب الرئيس الحالي سوف يلاحظ أن أول إجراء يقوم به رئيس مجلس النواب هو التحقق من حضور أغلبية ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب، وعندما يحصل نقاش على المستوى الشخصي مع جميع القادة السياسيين من مختلف الانتماءات يقرون بذلك بأنه الضمانة الدستورية للمكونات الأقل عددا في عدم تمرير قوانين مهمة أو إشغال مناصب مهمة دون موافقتهم ومثاله شرط أغلبية الثلثين لتشريع قانون مجلس الاتحاد في المادة ٦٥ من الدستور. والبت في صحة عضوية أعضاء مجلس النواب في المادة ٥٢ من الدستور أيضا بأغلبية ثلثي الأعضاء. كذلك الشرط نفسه (أغلبية الثلثين) مطلوب لتشريع قانون المحكمة الاتحادية في المادة ٩٢/ ثانيا من الدستور.

رفضت رئاسة الوزراء ٣ مرات

***هناك من يقول إن القاضي فائق زيدان يهيئ نفسه لمنصب رئيس الوزراء، بعد تقاعده من منصب رئيس مجلس القضاء الأعلى. ما رأيك؟**

- قبل تشكيل آخر ثلاث حكومات (حكومة السيد عادل عبدالمهدي وحكومة السيد الكاظمي والحكومة الحالية) عرض علينا تولي منصب رئيس مجلس الوزراء من جهات متعددة في كل مرة وكنا نرفض ذلك لأسباب عديدة أهمها عدم رغبتنا ممارسة العمل السياسي ورغبتنا في الاستمرار بالعمل القضائي لإكمال رسالتنا في بناء القضاء الذي نطمح إليه.

قناعتنا في عدم إشغال منصب رئاسة مجلس الوزراء باقية حتى في حال إحالتنا على التقاعد لأن الأسباب في رفض المنصب باقية نفسها وأقصد تحديدا عدم وجود رغبة في ممارسة العمل السياسي وتعقيداته.

فيدرالية اقليم كردستان أخذ شكله الدستوري بعد ٢٠٠٣ ونفاذ دستور ٢٠٠٥

*** هل أنت قلق من تفكيك العراق؟ وكيف تنظر إلى الفيدرالية والعلاقة بين بغداد وأربيل؟**

-لا يوجد عندي قلق من تفكيك العراق على الأقل (خلال المرحلة الحالية) لأن فرضية التفكك تثار بسبب وجود إقليم كردستان، وهذا الواقع حصل بعد غزو الكويت من قبل النظام السابق سنة ١٩٩٠ وأخذ شكله الدستوري بعد ٢٠٠٣

ونفاذ دستور ٢٠٠٥.

من خلال معرفتنا الشخصية بالقادة الكرد سواء في أربيل أو في السليمانية لم نلمس منهم أي رغبة في الانفصال عن العراق بل على العكس وبحسب ما يصرحون به في اللقاءات الخاصة تمسكهم بوحدة العراق وبكونهم جزءا من العراق ضمن الأطر الدستورية التي نظمت الفيدرالية.

لكن المشكلة تكمن في تفسير النصوص الدستورية التي نظمت الفيدرالية والعلاقة بين المركز والإقليم خصوصا في ما يتعلق بإدارة الثروات الطبيعية وأقصد النفط والغاز وإدارة المنافذ الحدودية وإيراداتها وهذا الاختلاف في تفسير مواد الدستور هو الذي يجعل العلاقة بين المركز والإقليم تتأرجح بين المد والجزر بحسب فهم كل طرف لحقوقه وواجباته الدستورية.

علاقة العراق بمحيطه العربي والإقليمي

❋ كيف ينظر الأستاذ فائق زيدان إلى علاقة العراق بمحيطه العربي والإقليمي؟

❋ العراق بلد عربي وهذه حقيقة لا يمكن لأحد نكرانها وعلاقة العراق بمحيطه العربي علاقة القلب بالجسد كل منهما مهم للآخر. أما علاقته بدول الإقليم فهي الأخرى علاقة واقعية حتمية يفرضها الواقع الجغرافي والاجتماعي، وإزاء هذه الحقائق يحرص العراق على أن تكون علاقاته إيجابية مع الجميع وفق قواعد احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومن هذا المنطلق وباعتبار السلطة القضائية سلطة دستورية تعمل وفق السياق العام للدولة حرص القضاء العراقي على أن تكون علاقته في مجال اختصاصه مع جميع الدول العربية والإقليمية والعالمية بالمستوى نفسه لذا تبادلنا الزيارات الرسمية وتبادل مذكرات التفاهم والتعاون مع الدول العربية مثل قطر والكويت والأردن والسعودية والإمارات ولبنان وسوريا والمغرب، وإقليميا مع تركيا وإيران، وكذلك مع بقية دول العالم مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبيلاروسيا وأذربيجان مؤخرا. ونسعى لتعزيز هذا التعاون والانفتاح على بقية الدول العربية والعالمية.

العلاقة الإيجابية مع امريكا مهمة للعراق

❋ما مستقبل العلاقة بين العراق وامريكا؟

-هناك حقيقة تاريخية لا يمكن تجاوزها تتعلق بالدور الامريكي في إزاحة النظام الدكتاتوري من حكم العراق وبناء نظام جديد بعد ٢٠٠٣ قائم على أساس التداول السلمي للسلطة بموجب الدستور وفق أسس ومبادئ الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي واحترام حقوق الإنسان.

ونحن في السلطة القضائية تحقق لنا لأول مرة الاستقلال الكامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد ٢٠٠٣ لذا نرى أن العلاقة الإيجابية مع امريكا مهمة للعراق على وفق المبادئ نفسها التي سبق وأن ذكرتها في العلاقة بين العراق ومحيطه العربي والإقليمي والتعامل مع العراق على أساس أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة.

ومن خلال لقاءاتنا الشخصية مع القادة السياسيين في العراق وكذلك مع من يمثل امريكا سواء من خلال سفارتها في العراق أو الشخصيات الامريكية التي تزور العراق ونبحث معها التعاون بين البلدين في اختصاصنا القضائي نلمس من خلال هذه اللقاءات أن هناك رغبة متبادلة بين الدولتين في استمرار العلاقة الإيجابية وفق اتفاقات ثنائية تنظم أطر هذه العلاقة مستقبلا.

نعرف جيدا موقف الإدارة الامريكية

***حاول نائب امريكي الضغط عليكم في الكونغرس، وهذا قوبل بانتقادات وإدانات عراقية لأنه تدخل في شؤون العراق. كيف تنظرون إلى الأمر؟**

-في الدول البرلمانية يكون لأعضاء مجالسها النيابية حرية التعبير عن رأيهم وموقفهم في مختلف المواضيع السياسية والاقتصادية والقانونية... إلخ. لكن هذا الرأي الشخصي لأي عضو مجلس نيابي لا يعبر بالضرورة عن رأي المجلس بشكل كامل أو رأي حكومة الدولة التي ينتمي إليها، لذا لا ننظر باهتمام إلى ما صدر من هذا النائب الامريكي لأننا نعرف جيدا موقف الإدارة الامريكية وكذلك موقف الكونغرس بشكل عام إضافة إلى أننا نعرف الأسباب الحقيقية التي دعت هذا النائب للتصريح بما صرح به وهو مؤكد تصريح غير دقيق ومبني على معلومات غير صحيحة مقدّمة له من أشخاص عراقيين متضررين من قرارات القضاء منهم موجودون داخل العراق وآخرون هاربون خارج العراق كونهم مطلوبين للقضاء، للأسف يعتقدون واهمين أن هكذا تصريحات يمكن أن تؤثر علينا.

من هو فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى بالعراق؟

من مواليد بغداد ١٩٦٧ حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من كلية القانون في جامعة بغداد والماجستير والدكتوراه في القانون الدولي من الجامعة الإسلامية في لبنان.

عمل في مهنة المحاماة في بغداد ودرس في المعهد القضائي في بغداد ١٩٩٧ وعين قاضيا في بغداد سنة ١٩٩٩ حيث عمل في عدد من المحاكم المدنية والجنائية ومحاكم الأحوال الشخصية.

في سنة ٢٠٠٥ شغل منصب رئيس محكمة التحقيق المركزية التي تختص بالتحقيق في الجرائم المهمة في العراق.

في عام ٢٠١٢ تم التصويت في مجلس النواب على تعيينه عضوا في محكمة التمييز.

في عام ٢٠١٤ صدر مرسوم جمهوري بتعيينه نائب رئيس محكمة التمييز.

في عام ٢٠١٦ صوّت مجلس النواب على تعيينه في منصب رئيس محكمة التمييز.

وفي عام ٢٠١٧ صدر قانون مجلس القضاء الأعلى رقم ٤٥ تم بموجبه فصل مجلس القضاء الأعلى عن المحكمة الاتحادية وأصبح رئيس محكمة التمييز تلقائيا رئيس مجلس القضاء بحسب نص القانون.

ماهي إنجازاته؟

١- ضم المعهد القضائي إلى مجلس القضاء إداريا بعد أن كان تابعا لوزارة العدل.

٢- إدخال النظام الإلكتروني في إدارة الدعاوى وتنظيم عقود الزواج عبر الهاتف بنظام إلكتروني.

٣- إجراء المحاكمات عن بعد بواسطة تقنية «الفيديو كونفرنس».

٤- الشروع في إعادة بناء جميع أبنية محاكم العراق وبناء دور سكن للقضاة والموظفين.

٥- زيادة عدد النساء القاضيات وتشكيل رابطة القاضيات العراقية والانضمام إلى رابطة القاضيات الدولية.

٦- الانفتاح على القضاء العربي والإقليمي والدولي وإبرام مذكرات التعاون مع هذه الدول.

٧- الانضمام إلى منتدى المحاكم التجارية الدولي ومقره لندن.

٨- والإنجاز الأهم هو جعل السلطة القضائية من حيث المنزلة والقوة واقعيا بمنزلة السلطتين التشريعية والتنفيذية وتحقيق الاستقلال التام عنهما ورفض أي تدخل ومن أي جهة كانت.

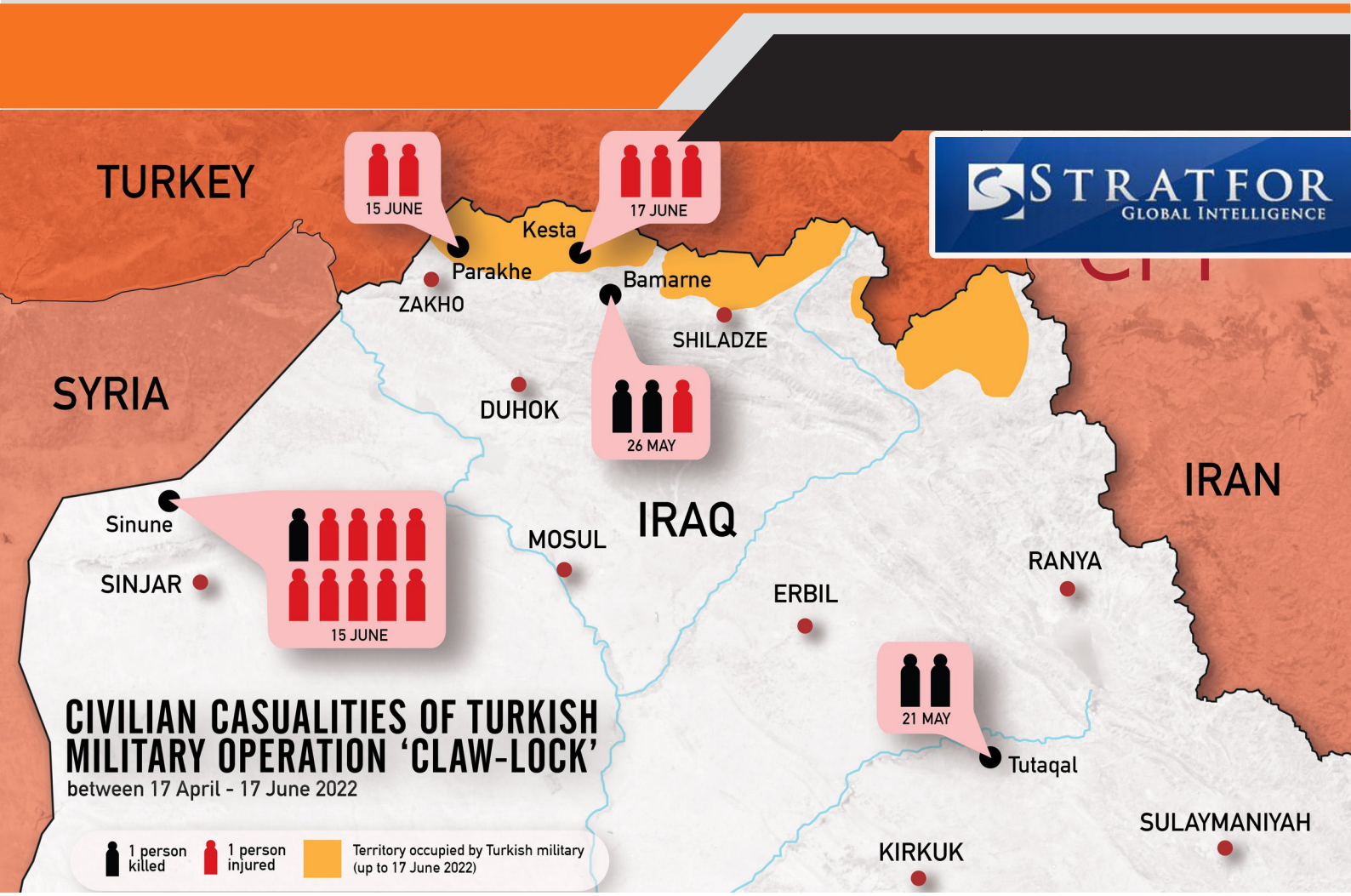

ما الذي يمكن فعله بالتوغل التركي المتجدد في شمال العراق؟

مؤسسة ستراتفور للبحوث الاستخباراتية/ الترجمة: المرصد

سيسعى الهجوم العسكري التركي المحدود في شمال العراق إلى القضاء على التهديد الذي يشكله مقاتلو حزب العمال الكردستاني في جبال غارا وما حولها، ولكن على المدى القريب، ستمنع المخاوف من رد الفعل الدولي تركيا من توسيع هجومها إلى مناطق أخرى مجاورة من المحافظات العراقية أو سوريا، مما يعني أن هدف أنقرة العام المتمثل في قطع خطوط إمداد حزب العمال الكردستاني إلى

تركيا من المرجح أن يظل غير مكتمل.

ابتداءً من يونيو ٢٠٢٤، أفادت التقارير أن تركيا بدأت عمليات توغل عسكرية برية وجوية في عمق محافظة دهوك شمال العراق ضد أهداف حزب العمال الكردستاني.

ومع بدء العملية في تصدر عناوين الأخبار، انتقدت السلطات العراقية تركيا بشدة في ١٠ تموز/يوليو لاستئنافها العمليات العسكرية البرية، ودعت أنقرة إلى معالجة مخاوفها الأمنية عبر القنوات الدبلوماسية بدلاً من ذلك.

منذ عام ٢٠٢٢، استخدمت تركيا في المقام الأول الضربات الجوية في منطقة كردستان العراق ضد حزب العمال الكردستاني، الذي تصنفه أنقرة والعديد من الكيانات الغربية (بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) على أنه جماعة «إرهابية» لكن تركيا أعربت أيضاً منذ فترة طويلة عن نيتها إطلاق عملية عسكرية أوسع نطاقاً للقضاء على معاقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

> **الجهود العسكرية المتجددة التي تبذلها تركيا ستفشل في نهاية المطاف**

وعلى هذه الخلفية، أعلن وزير الدفاع التركي يشار غولر في ١٠ يوليو/تموز عن خطط لإنشاء ممر أمني يمتد بعمق ٣٠ إلى ٤٠ كيلومتراً على طول هذه الحدود لتطهير المنطقة بالكامل من حزب العمال الكردستاني والمنتسبين إليه.

وفقًا لفرق صنع السلام المجتمعية الأمريكية(CPT)، وهي منظمة دولية تراقب الصراع في شمال العراق، نفذ الجيش التركي ما لا يقل عن ١٠٧٦ ضربة جوية ومدفعية بين يناير ويوليو ٢٠٢٤، وقع نصفها تقريبًا في محافظة دهوك العراقية.

وأفادت فرق صنع السلام المجتمعية أيضًا أنه منذ بدء العمليات البرية العسكرية في يونيو ٢٠٢٤، نفذ الجيش التركي ٢٣٨ عملية قصف في المقام الأول في دهوك، مما أدى إلى تدمير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن سكان قرى محافظة دهوك زعموا أن الجيش التركي تقدم إلى قراهم، وأقام دوريات ونقاط تفتيش.

وفي الأشهر الأخيرة، هدد المسؤولون الأتراك، بما في ذلك الرئيس رجب طيب أردوغان نفسه، مراراً وتكراراً حزب العمال الكردستاني بشن هجوم عسكري موسع في الصيف لاجتثاث الجماعة من شمال العراق.

وفي ١٤ يوليو/تموز، أفادت تقارير أن أردوغان قال إن العمليات العسكرية في شمال العراق وسوريا ستنتهي قريبًا، دون تحديد موعد.

الدافع وراء الهجوم التركي هو المخاوف الأمنية طويلة الأمد المرتبطة بوجود حزب العمال الكردستاني في العراق وسوريا، فضلاً عن تطلعات أنقرة لتعزيز المشاريع الاقتصادية التي تمر عبر المناطق التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

شنت تركيا العديد من العمليات العسكرية والحملات الجوية ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق منذ التسعينيات، وكذلك وحدات

الحماية الشعبية المتمركزة في سوريا منذ بداية الحرب الأهلية السورية في عام ٢٠١١.

وتخشى تركيا من أن هذه الجماعات الكردية المسلحة إن وجودهم غير المراقب على طول حدودها يوفر لهم قواعد لشن وتنسيق الهجمات داخل الأراضي التركية.

ويعد التوغل البري التركي الأخير في شمال العراق، على وجه الخصوص، استمرارًا لعملية مخلب القفل التي تم إطلاقها في عام ٢٠٢٢، والتي تهدف إلى إنشاء منطقة عازلة في شمال العراق.

بالإضافة إلى ذلك، يعد الأمن شرطًا أساسيًا لمشاريع التنمية الاقتصادية بين تركيا والحكومة العراقية التي تمر عبر منطقة كردستان العراق، مما يجعل هذا محركًا آخر للجيش التركي لتأمين الأراضي في شمال العراق حيث ينشط حزب العمال الكردستاني بشكل كبير.

ونظراً للقدرات العسكرية المحدودة للحكومة العراقية لمواجهة حزب العمال الكردستاني في المنطقة، فإن هذا يوفر لأنقرة دافعاً إضافياً ومبرراً للتدخل العسكري المباشر في دهوك.

وتُوجت زيارة أردوغان إلى العراق في نيسان/أبريل ٢٠٢٤ بتوقيع مذكرة تفاهم رباعية تضم تركيا والعراق وقطر والإمارات العربية المتحدة لتعزيز مشروع طريق التنمية العراقي الذي تبلغ قيمته ١٧ مليار دولار، والذي يمر عبر شمال العراق.

**وفي آذار/مارس ٢٠٢٤، صنفت الحكومة العراقية حزب العمال الكردستاني «منظمة محظورة»، وهو القرار الذي رحبت به تركيا ويبرز التقارب المتزايد بين بغداد وأنقرة بشأن القضايا الأمنية، وخاصة تلك المتعلقة بحزب العمال الكردستاني.

**وحدات الحماية الشعبية (YPG) هي جماعة كردية مسلحة تتواجد في شمال وشمال شرق سوريا، وهي متحالفة مع حزب العمال الكردستاني.

ومن المرجح أن تقوم تركيا بتوسيع عملياتها العسكرية تدريجياً في دهوك لمحاولة طرد حزب العمال الكردستاني من سلسلة جبال غارا شديدة التحصين، الأمر الذي قد يدفع حزب العمال الكردستاني إلى شن هجمات انتقامية على المواقع العسكرية التركية في شمال العراق وكذلك داخل المدن التركية الكبرى. وبهدف الحد من قدرة حزب العمال الكردستاني على شن هجمات داخل تركيا، فمن المرجح أن تسعى العمليات العسكرية التركية المتجددة إلى إنشاء منطقة عازلة عسكرية في محافظة دهوك على غرار تلك التي أنشأتها تركيا في شمال سوريا.

> **ستعارض واشنطن العمليات التركية التي تقوض حكومة إقليم كردستان**

بالإضافة إلى التوغلات البرية، من المرجح أن تكثف الضربات الجوية والطائرات بدون طيار التركية ضد الأهداف العسكرية لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق، بما في ذلك حول المدن الكردية الكبرى مثل السليمانية وأربيل، حيث من المعروف أن عناصر حزب العمال الكردستاني إما يعملون أو

يبحثون عن ملجأ.

ومع ذلك، من المرجح أن تواجه العمليات البرية التركية مقاومة شديدة وتضاريس وعرة (كما هو الحال في جبال غارا)، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تحديات لوجستية، مما قد يعيق قدرة تركيا على تحقيق أهدافها بالكامل.

ورداً على ذلك، من المرجح أن يزيد حزب العمال الكردستاني هجماته على المواقع العسكرية التركية في شمال العراق، وكذلك في شرق تركيا حيث يوجد عدد كبير من السكان الكرد.

وأخيرًا، سيكون هناك خطر متزايد من وقوع هجمات انتقامية من حزب العمال الكردستاني داخل تركيا نفسها في المدن الكبرى مثل إسطنبول أو أنقرة.

على الرغم من قوات الأمن القوية والجهود المكثفة لمكافحة الإرهاب في تركيا، تمكن حزب العمال الكردستاني من شن عدة هجمات كبيرة في المدن التركية في السنوات الأخيرة، مثل الهجوم التفجيري في أكتوبر ٢٠٢٣ في أنقرة.

وقد يشجع التوسع الحالي للعمليات العسكرية التركية الجماعة على محاولة القيام بشيء مماثل على المدى القريب.

وجبال غارا هي موقع استراتيجي يستخدمه حزب العمال الكردستاني، وتقع بين جبال قنديل – وهي مقر آخر لحزب العمال الكردستاني في شرق العراق – ومناطق وحدات حماية الشعب في شمال شرق سوريا.

إن التحديات اللوجستية والمقاومة الكبيرة للعمليات البرية في جبال غارا تعني أن تركيا ستعتمد على الأرجح بشكل متزايد على هجمات الطائرات بدون طيار والغارات الجوية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في المنطقة.

وعلى هامش قمة الناتو الأخيرة في واشنطن العاصمة، أبلغ وزير الدفاع التركي وكالة الأنباء التركية الرسمية ديلي صباح أن الجيش سيقضي على وجود حزب العمال الكردستاني في منطقة غارا بحلول نوفمبر كجزء من عملية «المخلب القفل» التي أطلقتها تركيا في عام ٢٠٢٢.

> **نفذ الجيش التركي ما لا يقل عن 1076 ضربة جوية ومدفعية**

ومن غير المرجح أن توسع تركيا عملياتها في سوريا في المدى القريب أو في محافظات أخرى في شمال العراق، الأمر الذي سيتركها غير قادرة على إنشاء منطقة عازلة كاملة، وبالتالي تمكين حزب العمال الكردستاني من مواصلة إمداد مقاتليه داخل تركيا نفسها.

وتتمثل خطة تركيا الأوسع في إنشاء ممر أمني يشمل المناطق الخاضعة حاليًا لسيطرة كل من حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب في العراق وسوريا، على التوالي.

ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تتوسع عملياتها العسكرية المستمرة إلى ما هو أبعد من شمال العراق لتشمل الأراضي السورية أيضًا على المدى القريب.

يعود اهتمام تركيا المتجدد بتحسين العلاقات

مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد جزئياً إلى الآمال في أن يتضمن اتفاق التطبيع مع دمشق حلاً لموقف وحدات حماية الشعب في الشمال الشرقي (إما من خلال حملة عسكرية ضد ميليشيات وحدات حماية الشعب أو من خلال استيعابها في سوريا- النظام السوري)، فضلاً عن إنشاء إطار تعاون سوري تركي لمنع الهجمات المسلحة الكردية المستقبلية داخل تركيا.

وفي الوقت نفسه، في العراق، إذا توسعت العمليات العسكرية التركية المستمرة نحو المحافظات الشمالية الأخرى مثل أربيل أو نينوى، فمن المرجح أن تواجه أنقرة انتقادات دولية كبيرة (بما في ذلك من الولايات المتحدة) وربما تؤدي إلى تصعيد التوترات مع إيران (خاصة إذا كان الجيش التركي يعمل بالقرب من الحدود الإيرانية). الحدود مع كردستان العراق).

وهذا من شأنه أن يزيد الضغط على تركيا للحد من - أو حتى وقف - العمليات، خاصة إذا توترت علاقاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية بشكل كبير. على هذه الخلفية، من المرجح أن تواصل تركيا عملياتها العسكرية في منطقة دهوك حول جبال غارا بتوسع بطيء وثابت يسعى إلى حد كبير إلى البقاء تحت الرادار وتجنب ردود الفعل الدولية والخلافات الدبلوماسية مع جيرانها.

ومع ذلك، فمن المرجح أن يترك هذا مساحات كبيرة من الحدود مفتوحة لعبور حزب العمال الكردستاني، مما يعني أن الجهود العسكرية المتجددة التي تبذلها تركيا ستفشل في نهاية المطاف في قطع الروابط بشكل كامل بين الوجود الإقليمي لحزب العمال الكردستاني في العراق وسوريا ونشطائه في تركيا.

خلال معظم فترات الحرب الأهلية السورية، حاول المتمردون المدعومين من تركيا الإطاحة بنظام الأسد.

لكن منذ عام ٢٠٢٠، لعب هؤلاء المتمردون دورًا أكثر سلبية في الصراع، وحولوا تركيزهم بشكل متزايد إلى التهديد الذي يشكله مقاتلو وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني في سوريا.

> **يعد الأمن شرطا أساسيا لمشاريع التنمية الاقتصادية بين تركيا والعراق**

وتنتظر كل من تركيا وسوريا الانسحاب الوشيك للقوات الأمريكية من أراضي وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني.

ومن المرجح أن تعارض «حكومة إقليم كردستان العراق» العمليات التركية التي تتوغل في عمق كردستان العراق، وستكون قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان عقبة بارزة أمام الجيش التركي.

وفي الوقت نفسه، ستعارض الولايات المتحدة أيضًا العمليات التركية التي تقوض حكومة إقليم كردستان، وهي واحدة من أكثر المناطق المؤيدة للولايات المتحدة في المنطقة. الكيانات السياسية.

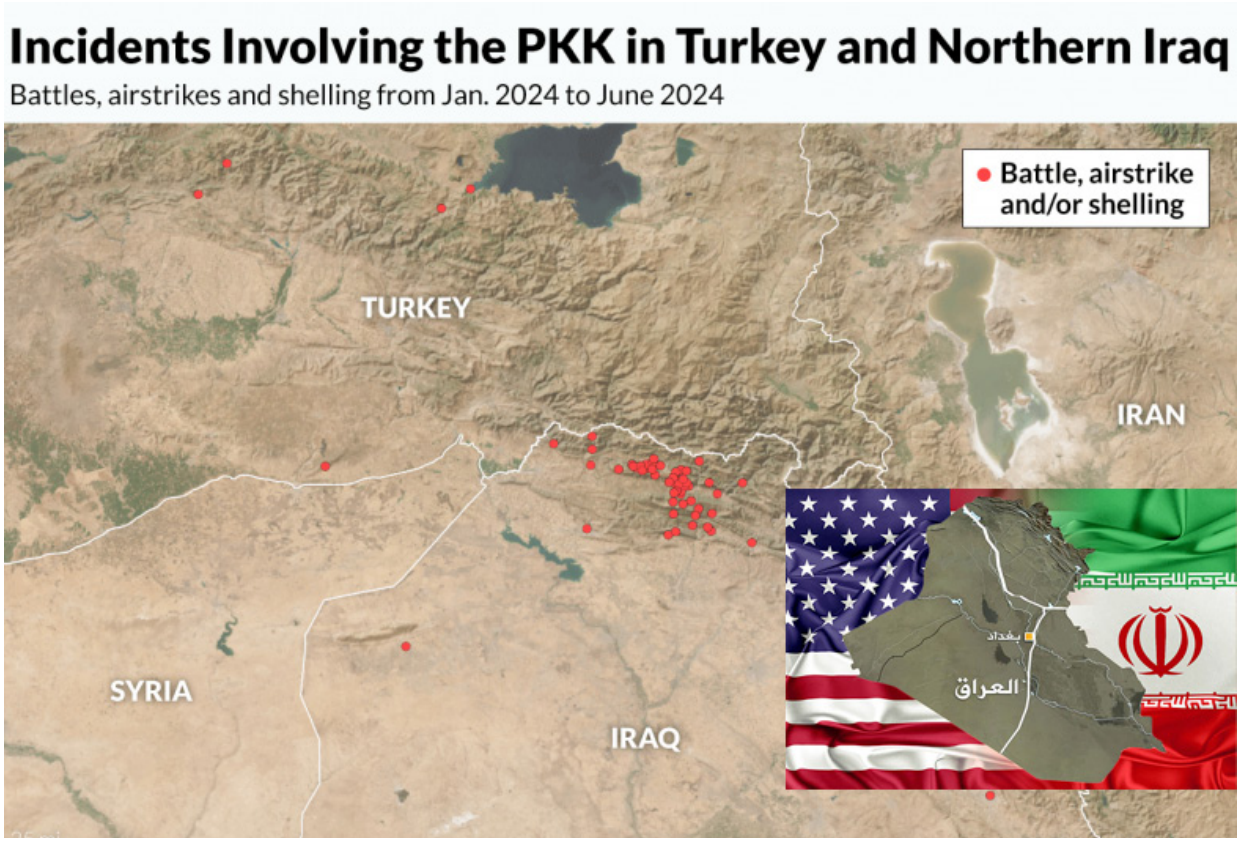

فلاح المشعل :

تركيا تقتطع ما تشتهي من جسد العراق!؟

يشهد شمال العراق توغلاً واسع النطاق لآليات الجيش التركي ونشوب معارك وقصف متبادل بين هذه القوات التي جاءت بكثافة طيرانها ودباباتها ومدافعها الثقيلة، وفصائل حزب العمال الكردستاني التركي المعارض للحكومة التركية والذي يحظى بدعم سياسي ومالي ايراني - عراقي، أتـاح له التموضع في جبال قنديل وما يجاورها، إضافة إلى التمركز في جبل وقضاء سنجار شمال غرب الموصل.

اذن المعركة بين جيشين تركيين داخل الأراضي العراقية، هكذا يبدو أبعاد المشهد لمن يراه من بعيد، ما يعني انتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية وإجراجاً غير مسبوق لحكومة محمد شياع السوداني، التي لم تفعل سوى إعلان الرفض لدخول الجيش التركي بهذه الكثافة التي تعبر عن احتلال عسكري، لكنَّ المقاربة الدقيقة للموقف التركي وأهدافه من هذه العملية واسعة النطاق ترجمتها تصريحات وزير دفاع تركيا يشار غولر عندما قال: جيشنا سوف يستمر بعملياته الحربية ضد حزب العمال الكردستاني داخل العراق، وسوف يقوم الجيش بتأمين منطقة عازلة على امتداد الشريط الحدودي بين العراق وتركيا والتوغل بعمق يتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ كم داخل العراق وعلى امتداد الحدود، وكذلك فصل جبل قنديل عن سوريا، بهدف قطع التواصل بين قوات البكه كه وقوات سوريا الديمقراطية.

إنَّ طول الشريط الحدودي بين العراق وتركيا يمتد لمسافة تبلغ ٣٦٧كمx٤٠كم، أي ما يساوي ١٤,٦٨٠كـم، ما يعني أكثر من مساحة دولتي قطر والبحرين مجتمعتين سوف تشهد انتشاراً للجيش التركي وسطوته!؟

توغل الجيش التركي في العمق العراقي وإقامة قواعد ومعسكرات سوف تبتلع العديد من المدن الصغيرة والقصبات والقرى، وبمرور الوقت تعتبر ضمن الحدود التركية؛ هكذا هو المنهج التركي، بمعنى هو احتلال عسكري رسمي وصريح لشمال العراق، وربما تنفتح شهية تركيا فتبتلع الموصل أيضاً، بعد أن ابتلعت نصف مساحة محافظة دهوك في كردستان، ولم يزل الإعلام والتصريحات التركية تتحدث عن رغبتها باحتلال كركوك المدينة النفطية الثانية بعد البصرة بانتاج النفط العراقي.

> **دخول الجيش التركي في العمق يضيف إلى الواقع العراقي أزمة جديدة وطويلة الأمد**

السؤال، الآن، ماذا سيفعل العراق: هل يكتفي بالاحتجاج الإعلامي أم ماذا؟ وماذا استفاد العراق من وجود قوات حزب العمال الكرستاني ال بكه كه في شماله؟

عشرون سنة والعراق عبارة عن مبنى يتشكل من طابقين، الطابق الأعلى تديره امريكا وسفارتها، والطابق الأرضي تديره إيران وسفارتها، ويبدو أنَّ الإجـراءات العملية بدأت ببناء طابق ثالث لتركيا وسفارتها!؟

العراق أصبح نهب دول الجوار؛ شعب يائس ومغلوب على أمره، طبقة سياسية متهالكة، وحكومة غير قادرة على مخالفة الدول الثلاث ولا الأحزاب النافذة، معارضة وطنية غير فاعلة لأنها دون تنظيم، معادلة في غاية الصعوبة والتعقيد في مرحلة تعد الأسوأ في تاريخ بلاد الرافدين، أمريكا وضعت العراق في أتون النار والضياع والتمزق.

دخـول الجيش التركي في العمق العراقي وتأسيس قواعد لطائراته وانتشار دباباته ونقاط السيطرة والتفتيش وتدمير مساحات شاسعة من الأراضـي الزراعية وتهجير سكان عشرات القرى والقصبات، يضيف إلى الواقع العراقي أزمة جديدة وطويلة الأمد، الأمر الذي يعمق الشك لدى العراقيين بأن ثمة اتفاقاً عراقياً تركياً بهذا الشأن، وما يدفع لهذا الشك هو الصمت الامـريـكـي إزاء مايحدث، وكذلك غياب الاعتراض أو الاحتجاج الإيراني، بـرغـم أنـهـا أحـدى الجهات المتهمة بتقديم الدعم إلى البكه كـه، وكذلك صمت الطبقة السياسية العراقية وأحزابها الماسكة بالسلطة والنفوذ.

أزمة حقيقية تضاف إلى أزمات العراق بعد تراكم الأزمات في الخدمات وشح الكهرباء وهيمنة الفساد على جميع وزارات الدولة، وربما قريباً سوف تتفجر أزمة أخرى تتعلق بمطالبة السّنة في المحافظات الغربية بإقليم خاص بهم، على غرار ما حصل مع الكرد في المحافظات التابعة لإقليم كردستان، بعد أن شعر السّنة بوجود عملية تغيير ممنهجة لتحويل مجتمعاتهم مذهبياً ًوطائفياً.

*موسوعة إيلاف

مصطفى الكاظمي:

العراق... «أثر الفراشة» في إدارة الدولة

١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨؛ ٦٦ عاماً على حادثٍ ما زالَ محطّ نقاشٍ وجدلٍ بين العراقيين حتى يومِنا هذا.

ثمة من يؤمن بخيار الانتقالِ إلى الحكم الجمهوري، وفريق آخر يقول إنَّ الحكمَ الملكيَّ هو الأصلح لبلدٍ معقّدٍ كالعراق. لن أدخل في تقييم هذا الحدث، فله جذورُه وأسبابُه العميقة، ولكن لا يمكن للعاقل أن يستسهلَ أو يستسيغَ «الإبادة» التي حصلت مع العائلة الملكيّة، ولا يمكن تأييدُ أي تغييرٍ قائم على الدم؛ فهذا حدث مؤسّسٌ لأحداثٍ أخرى، ما زلنا نعيش تداعياتها حتى اليوم.

ثمة نظرية معرفيّةٌ لطيفة بعنوان «أثـر الفراشة». باختصار، هي وصفٌ لحالةٍ ما؛ أي إنَّ الفروق الصغيرة في الحالة الأولى لنظامٍ متحركٍ ديناميكي قد ينتج عنها في المدى البعيد فروقاتٌ كبيرةٌ في تصرّفات وسلوكيّات هذا النظام. وهنا السؤال: ماذا عن الفروقات الكبيرة؟ ماذا ستُحدث؟

ما جرى في ١٤ تموز، لا يمكن تجاوزه أو مقاربته من خلال زاوية أو منظارٍ واحد، بل علينا تفكيكُه وتشريحُه، والنظرُ إليه من أكثر من زاوية ومنظار. هذا الحدث – في الأسباب والأهداف والشكل والأسلوب – أسَّس للمراحل المختلفة التي مرّت بها الجمهورية العراقيّة ونظامُها السياسي، وما تلاه من انقلاباتٍ أخرى ووصـول صدام حسين إلى الحكم، وسلوكه الذي أدَّى إلى انقطاع العراق كليّاً عن العالم وانعزاله عنه، والآثار المباشرة لذلك على بنية الدولة وفِكر المواطن – على حدّ سواء – واندثار مفهومِ الدولة وتكريس فكرة القوّة والخوف من الحزب، إلى لحظة السقوط المدوّي في ٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠٣، وتداعيات ذلك على الصعيدين المحليّ والإقليميّ حتى يومنا هذا.

الحركةُ التاريخية وتفاعلُ الأحـداث وتأثرها بعضها ببعضٍ، وانعكاساتها وتداعياتها؛ توجب فهماً أعمقَ لكل ما يجري من حولنا، داخليّاً وخارجيّاً. فهمُ الأحداث/ الحقبات الماضية وما أرسته أو أسَّست له يعني فهماً للواقع المَعيش واستشرافاً لمستقبلٍ قادم. وليس بالمبالغة إن قلنا إن جمهورية العراق، دولةً ومؤسساتٍ وثقافةَ حكمٍ، تعيش حالةً من التأثر المباشر (الإيجابي والسلبي) بما جرى في ١٤ تموز.

مقاربتي – وما أودّ أن أقولَه – أن هناك نمطاً في الحكم

وإدارة الدولة أرسته تلك الحقبةُ وما زال مستمراً حتى يومنا هذا، حتى أصبح عرفاً سائداً، بل ثقافةً يصعب مواجهتُها، تتعدَّى حدودَ الحاكم وتصل إلى سلوك المحكوم، وهذا آخذٌ بالتطور والتجذّر نظراً للظروف والمناخات التي نمرّ بها أو تلك التي نتأثر بها. وهذا، للأسف، جعلَ كثيرين يتحاشون أي مصارحةٍ لتأسيس مصالحةٍ شاملة، وجعلهم يصيغون رؤًى وتوجهاتٍ قائمة على تحقيق مصالحَ آنيةٍ شعبويّة، تفتقد لرؤيةٍ شاملةٍ طويلة الأمد، تكامليّة مع سابقاتها، تُبعد فكرةَ الشخص وترتقي باسم الدولة والوطن.

ولا بدّ من القول، إنَّ تقييم المقاربات السابقة واللاحقة، بإجراءاتها وقراراتها، لا يمكن أن يكون «أسودَ أو أبيض».

فالإنصاف يدعو إلى التفكيك والتشريح وفهم الظروف والخلفيّات والتداعيات، وانتقاء ما هو الأفضل والأنسب للبناء عليه والمضي به واستكماله، وتصحيحٍ هادئٍ لتداعيات بعض الإجراءات والقرارات ذات الأثر السلبي قبل فوات الأوان.

> **الحركة التاريخية وتأثر الأحداث بعضها ببعض توجب فهماً أعمق لكل ما يجري من حولنا**

وهنا، أيضاً، نستذكر نوري باشا السعيد، الذي سقط ضحيّةَ غيابِ العقل لصالح الانفعال، وسقط ضحيّة التشويهِ والشيطنة لصالح الشعبويّة والخطابات التي صيغت لبناء مناخٍ من الغضب على الواقع ودعوةٍ لتأسيس واقعٍ آخر!

للأسف، لم يتغيّر الواقع كثيراً؛ فقد استُكملت بعض رؤى السعيد ومشاريعه، وصيغت بعضُ الرؤى الأخرى المغايرة لتوجهاته ونُفّذت، وقد ساهمت في ازدياد الواقع سوءاً. في لحظة «الحقيقة» شعر كثيرون بالندم، حتى النخب.

وبعيداً عن الخطابات الجماهيريّة، فإنَّها تنظر بعين الحسرة على خسارة رجل دولةٍ حقيقي في حقبة التأسيس للدولة الحديثة. الخسارة المؤسفة لهذا الرجل تتجاوز فكرة «التغييب الجسدي»، بقدر ما تعني كسراً لفكرة الدولة والعقل والهدوء لصالح الفوضى والجهل والانفعال. ما نحتاجه اليوم في العراق، وفي هذه اللحظة وهذه المناسبة، أن نفهم تاريخنا جيّداً: على ماذا تأسست دولتنا؟ وكيف استُكمل هذا المسار؟

على مختلف الصعد. لماذا وصلنا إلى لحظاتٍ صعبةٍ ومصيريّة كادت تطيحُ كلَّ شيء؟ وكيف تم علاج ذلك؟ وهل كانت العلاجات أو العمليّات الجراحيّة تتلاءم مع دقّة التشخيص؟ هذه الأسئلة تُطرح في الغرف المغلقة، ولكن الإجابات دائماً ما تكون مرهونةً بالظروف الآنية أكثر ممَّا هي نظرةٌ استراتيجيّة، تُقدّم المصلحة الشخصيّة على المصالح العامة.

فالتحديات التي يعيشها العراق اليوم ليست منفصلة عن تحديات المنطقة والعالم. الأزمات الداخلية المتجذّرة تتفاعل مع أزمات أصبحت هي سمة عالمٍ عاجزٍ عن إنتاج حلول، وعلى رأسها الأزمات الاقتصاديّة. الأثر الحقيقي يكمن في فهم كلّ ذلك، والتشخيص الدقيق واتباع العلاجات وإجراء عمليّات وإن كانت قاسية، لتحقيق ما هو مناسب لصالح الدولة والشعب على المدى البعيد. هذا التحدي هو جزءٌ من عمليةٍ سياسيةٍ تفقد يوماً بعد آخر منذ عقود قيم تقديم الخدمة لصالح تحقيق المكسب، والأخلاق لصالح الشيطنة، والوطن لصالح الزعيم. ثمة تأسيسٌ ممنهجٌ لقيمٍ أخرى ستصبح سمةَ عملٍ سياسيّ في العراق، يتلاقى مع قيمٍ مماثلة في إدارة الحكم...

يبقى الأمل موجوداً، وكما قال الكبير محمد مهدي الجواهري:

سينهضُ من صميمِ اليأسِ جيلٌ
مريـدُ البـأسِ جَبـارٌ عنيدُ
يقـايضُ ما يكونُ بما يُرَجَّى
ويَعطفُ مـا يُراد لما يُريدُ

*رئيس مجلس الوزراء العراقي السابق

عن مصير «سرقة القرن» العراقية بعد مرور سنتين...

بغداد: فاضل النشمي:أعاد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، التذكير بقضية سرقة الأموال الضريبة، أو ما باتت تُعرف بـ«سرقة القرن» إلى الواجهة مجدداً بعدما تعرض لها، السبت، خلال رئاسته اجتماع «هيئة النزاهة الاتحادية» التي تتولى التحقيق في هذه القضية، وأقر بأن «نصف أموال القضية هُرِّب إلى خارج البلد».

وتفجرت تفاصيل القضية للمرة الأولى، خلال عهد حكومة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي، وأُعلن عن تفاصيلها في صيف ٢٠٢٢، وقبل بضعة أشهر من التصويت على حكومة رئيس الوزراء الحالي محمد السوداني في أكتوبر (تشرين الأول) عام ٢٠٢٢.

ووفق ما أُعلن عن القضية، فإن ٥ شركات يُعتقد أنها وهمية سحبت مبلغ ٣ تريليونات و٧٥٠ مليار دينار عراقي، من الأموال الضريبية (قُدرت بنحو ٢٫٥ مليار دولار) خلال الفترة الممتدة من ٩ سبتمبر (أيلول) ٢٠٢١ إلى ١١ أغسطس (آب) ٢٠٢٢. قبل أن تُكتشف التجاوزات القانونية والسرقة المرتبطة بهذه القضية.

وقال السوداني طبقاً لبيان صادر عن مكتبه الإعلامي، السبت، إن «عمل الهيئة مختلف بشكل واضح عن المرحلة السابقة» مؤكداً «وجوب الاستمرار بذات المسار المهني في العمل، خصوصاً أن الرأي العام كان يحمل قلقاً إزاء الانتقائية في مكافحة الفساد والصبغة السياسية في فتح الملفات»، وفق قوله.

وبشأن الأموال الضريبة أو «سرقة القرن» رأى السوداني أنها «تمثل نقطة سوداء في تاريخ الدولة بسبب طبيعة وحجم الأموال المسروقة وبغطاء رسمي، بالتواطؤ مع

موظفين تابعين للدولة، وجرى تهريب نصف هذه الأموال إلى خارج البلد، ونواصل الجهود لاستعادتها».

ورغم تشديد السوداني خلال اجتماع هيئة النزاهة على «سرعة الاستجابة لإخبارات قضايا الفساد وتنفيذ القرارات القانونية القضائية خلال ٢٤ ساعة»، فإن سرقة الأموال الضريبية ممتدة لنحو سنتين من إحراز تقدم جدي، حسب معظم المتابعين لهذه القضية.

> **السوداني: هذه السرقة تمثل نقطة سوداء في تاريخ الدولة**

ورغم حديث السوداني المتكرر عن أن مكافحة الفساد على «رأس أولويات برنامج حكومته»؛ فإنه يتعرض لـ«انتقادات شعبية» واسعة منذ أشهر طويلة بسبب اعتقاد لدى مناوئيه بأنه «أخفق في كشف شبكة الفساد التي سهَّلت عملية سرقة الأموال الضريبية».

واتخذت تلك الانتقادات شكلاً أكثر حدة بعد السماح بإطلاق سراح المتهم الرئيسي في القضية نور زهير، مطلع ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢٢، وكان ذلك بعد نحو شهرين من إيداعه السجن بذريعة السماح له بـ«إعادة الأموال إلى خزينة الدولة»، وهو ما لم يثمر بعد.

كان السوداني، قد ظهر نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢٢، في مؤتمر صحفي وهو محاط بمبالغ نقدية بالدينار العراقي والدولار الأمريكي، وأعلن خلاله عن استرداد جزء من الأموال المسروقة من الأمانات الضريبية، وكان المبلغ المستردّ ١٨٢ مليار دينار، أي نحو ٥٪ من أصل المبلغ المسروق.

ومنذ ذلك التاريخ، لم يعلن رئيس الوزراء أو «هيئة النزاهة» استرداد ما تبقى من الأموال المسروقة، مما يعزز من الانتقادات والتساؤلات بشأن جدية مساعي استرداد الأموال وملاحقة المتورطين بالسرقة ومستوى نفوذهم.

ولقد باتت قضية «سرقة القرن» بذاتها مرتكزاً لسجال سياسي، بين رئيس الوزراء السابق الكاظمي من جهة، وداعمي رئيس الوزراء الحالي السوداني وقوى «الإطار التنسيقي» الشيعية التي تهيمن على الحكومة، حيث دأب الفريق الثاني على السعي لتحميل الكاظمي وفريقه مسؤولية السرقة، على الرغم من أن الكشف عن القضية حدث قبل مغادرته المنصب في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٢. وقد فنّد الكاظمي بشكل شخصي الاتهامات بعد مغادرته المنصب.

ومن بين أقوى ملامح سعي فريق السوداني و«الإطار» إلى تحميل الكاظمي ومساعديه مسؤولية السرقة، الأحكام القضائية التي صدرت ضد بعض معاونيه ووزرائه، وفي مقدمتهم وزير المالية علي عبد الأمير علاوي، باعتبار أن وزارته هي المسؤولة عن قضية إصدار الموافقات الأصولية لسحب الأموال الضريبية.

لكنّ الوزير السابق علاوي رفض الاتهامات التي طالته، وقال في رسالة طويلة منتصف مارس (آذار) ٢٠٢٣، بعد صدور حكم بمصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة: «سأكرس ما تبقى من حياتي لكشف تداعيات (سرقة القرن)، من مخططيها ومنفّذيها والمتواطئين فيها والمستفيدين منها إلى أولئك الذين تستروا بشكل منهجي على هذه الجريمة ونصبوا تهمة شائنة على طرف بريء تماماً، وسأساعد في فضحهم وتقديمهم للعدالة، والله شاهد على ما أقول».

وشكك الرجل حينها في الأحكام القضائية الصادرة بحقه، وأشار إلى أنه «سيكون من الصعب رؤية كيف يمكن أن تتوافر شروط المحاكمة العادلة في العراق. إن نطاق وحجم وتعقيد (سرقة القرن) وأبعادها السياسية يجعل من الضروري النظر في تشكيل محكمة دولية للتحقيق في الأمر».

*الشرق الاوسط اللندنية

رستم محمود:

بعد قرن من الجمهورية... هكذا يُعرّف كرد تركيا قضيتهم

خلاصة نقاش مع أربعين شخصية كردية

في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية الحديثة، أجرى «مركز الدراسات الكردية» في تركيا سبرا خاصا بالمسألة الكُردية، بعنوان «الكرد وقرن من الجمهورية»، حاول فيه فهم رؤية المجتمع الكردي في تركيا إلى مسألته القومية في البلاد بعد قرن كامل من تشكيل الدولة، ووعي المعضلات الرئيسة التي

يعتبرونها منبعا للمظلومية الكردية في تركيا، وأسباب امتناع قضيتهم عن إيجاد حلول موضوعية لنفسها، رغم كل التحولات التي طرأت على الدولة التركية ونخبها السياسية وما يناظرهما من قوى سياسية كردية في البلاد والمطالب التي يعتبرها الكرد راهنا أسسا لحل قضيتهم، آخذين في الاعتبار كامل ما جرى في الماضي، والأسس الموضوعية لما هو حاصل راهنا.

ونشر المركز تقريرا تفصيليا مطولا، مؤلفا من عشرات الصفحات، تضمن خلاصة ما توصل إليه من نقاشات وأجوبة عن تلك التساؤلات، بعد حوارات موسعة أجراها مع أربعين شخصية كردية عامة في تركيا، من مثقفين وأكاديميين وإعلاميين ورجال أعمال وساسة وقادة رأي ومدراء لمؤسسات عامة ومنظمات مدنية ونقابات مهنية.

فالاستراتيجية الأساسية للمركز كانت محاولة التفكير في المسألة الكردية بعيدا عن البرامج السياسية للأحزاب من جهة، وبغير آليات استطلاع الرأي العام التي تأخذ القواعد الاجتماعية العامة كعينة من جهة ثانية.

فحسب رأي الفريق المشرف، تستطيع النُخبة العليا من المجتمع الكردي تحليل وتوصيف مسألتها بشكل أدق وحيوي.

السبر الذي أشرف عليه باحثون مشهورون على مستوى تركيا، مثل ريها روهافوغلو والدكتور أوجراس أولاش والبروفيسور مسعود يجن، لم يتقصد الدخول في النقاش الأيديولوجي والتاريخي الخاص بالمسألة الكردية في تركيا، مفضلا التركيز على ما يستحضره المجتمع الكردي في تركيا راهنا مثل ذاكرته السياسية وحسه بأوضاعه العامة وما يعرفه ويعتبره جوهر معاناته مع الدولة التركية، وما يظن أنها الآليات التي ستفكك كل ذلك.

يحاور الباحثون أعضاء المجتمع الكردي بداية لمعرفة رأيهم ومواقفهم مع الديناميكية السياسية «الديمقراطية» في البلاد، وإمكانية نجاعتها في إيجاد حلول للمسألة

> **يسود إحساس عام باليأس لدى معظم الكرد في تركيا**

الكردية في تركيا، عارضين آخر جولتين انتخابيتين جرتا في تركيا خلال عام واحد مضى، الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام ٢٠٢٣، حيث فاز حزب «العدالة والتنمية» الحاكم فيهما بشكل مفاجئ، فيما خسرت أحزاب المعارضة بقيادة حزب «الشعب الجمهوري» (CHP)، وكان حزب «ديمقراطية الشعوب» (HDP) المؤيد للكرد يساند فيها أحزاب المعارضة. والانتخابات المحلية التي جرت خلال هذا العام، ومُني بها الحزب الحاكم بخسارة واضحة.

أربعة مستويات

تراوحت آراء ومواقف المجتمع الكردي من الممارسات الانتخابية حسب أربعة مستويات: فالأغلبية المطلقة منهم تشعر بـ»خيبة أمل شديدة» مما يجري، معتبرة ما يحدث من «عمليات انتخابية» غير قادر مطلقا على تحقيق آمال وتطلعات المجتمع الكردي، لأنه في المحصلة ليس سوى أقلية عددية/سياسية، وفوق ذلك تستطيع القوانين ومؤسسات الدولة تقويض ما تحققه قواه السياسية من نتائج في أي وقت.

إلى جانب ذلك، فإن مشاعر القلق والغضب مسيطرة على المجتمع الكردي، وإن بنسبة أقل من الخيبة، فنسبة واضحة منهم لا يثقون في المستقبل السياسي لقضيتهم وتنظيماتهم السياسية، على الرغم مما تظهره الدولة من ممارسة ديمقراطية، تقول إنها تساوي من خلالها بين كل القوى السياسية في البلاد.

> احباط كردي من إمكانية اتخاذ السلطة خطوات إيجابية في القضية الكردية

ويعبر المحاورون عن رأيهم في هذا السياق بما يلي «تضاءلت آمالنا في المستقبل. ولم نشهد أي تغيير في تمثيلنا السياسي. هناك مخاوف من أن تصبح تركيا أكثر استبدادية ومنغلقة على التعددية. ونعتقد أن حزب (العدالة والتنمية) حصل على دعم هش في هذه الانتخابات وسيستخدم هذا الدعم لخلق تركيا أكثر استبدادية. وهناك قلق من أن هذا الوضع سيزيد من تعميق الافتقار إلى التمثيل الديمقراطي في تركيا».

نسبة قليلة من المحاورين قالوا إنهم راضون عما يجري من انتخابات، رغم كل ما يشوبها من قصور، لأنها تسمح للمجتمع الكردي بالتعبير عن رأيه وموقفه من القوى الحاكمة والمعارضة في البلاد، وتُنعش حضور الكرد في المشهد السياسي.

يوسع القائمون على الاستطلاع الرؤية، ليكون حسب مدى زمني أوسع، فيسألون المحاورين عن رؤيتهم للحياة السياسية التركية منذ أوائل القرن الحالي، ودورها في إفراز طبقة سياسية كردية جديدة، تستطيع أن تكون فاعلا ذا وزن ضمن اللعبة السياسية، وقادرة على التعبير عن تطلعات المجتمع الكردي في تركيا ومصالحه.

بشبه إجماع تقريبا، رأى المحاورون أن «الكرد، ممثلين بقواهم السياسية، يستهلكون الطاقة في الصراع بين الحكومة والمعارضة، بدلا من مصالحهم الذاتية... وكل ما طرأ من تحولات طوال هذه المدة لم يقد إلى أي حل للقضية الكردية، ولم تتحقق توقعات المجتمع الكردي، فقد كان ثمة نقص في التمثيل السياسي، فيما قللت نتائج العملية السياسية طوال هذه المدة من الآمال في إمكان إقرار الحقوق السياسية والاجتماعية للكرد، والمشاكل القائمة مستمرة وتعزز عدم الاستقرار في المنطقة الكردية».

على العكس مما هو متوقع، فإن المحاورين الكرد يقدمون الإدارة المحلية نموذجا على إمكانية حل المسألة الكردية، أو على الأقل تقديم مساحات لتفكيكها، فيما لو أُقرت ضمانات بعدم تدخل السلطة المركزية في آلية سيرها وإداراتها بعد صدور النتائج. فالسلطات والمؤسسات المحلية على العكس مما يناظرها مركزيا، لا تخضع لمبدأ الأغلبية/الأقلية القومية، التي يرى الكرد أنفسهم ضحايا لها في المشهد السياسي، مطالبين بمزيد من السلطات والحماية القانونية للحكومات المحلية.

ترى القواعد الاجتماعية الكردية أن «الحكومات المحلية تمثل فعليا هويتنا وثقافتنا، منصة لحرية التعبير ضد السياسات القمعية للحكومة المركزية. فالحكومات المحلية، على تواضع سلطاتها، هي فرصة للكرد لتقديم حلول محلية بديلة لسياسات الحكومة المركزية. كذلك فإن نجاح حزب (الشعوب الديمقراطي)– المؤيد للكرد– في الانتخابات المحلية يزيد الوعي بالقضية الكردية على الصعيدين الوطني والدولي».

توسيعا للنقاش، يطلب القائمون على السبر من أعضاء نُخبة المجتمع الكردي توصيف المسألة الكردية راهنا، بعد قرن كامل من عمر الجمهورية، وقرابة ربع قرن من هيمنة حزب «العدالة والتنمية» على السلطة، تقديمه لـ«مشروع حلٍ» في العقد الأول لحكمه، ثم تراجعه عنه فيما بعد.

التوصيفات الخمس

يقدم المحاورون الكرد خمس توصيفات متكاملة لمسألتهم:

أولا: لا توجد مناقشة عامة تتعلق بالقضية الكردية. الصورة سلبية والتمثيل السياسي للكرد يضعف تدريجيا.

وهذه الضغوط على الكرد لا تمنع استخدام الحقوق الديمقراطية فحسب، بل تؤثر سلبا أيضا على المعنويات العامة والمشاركة السياسية للمجتمع الكردي مقارنة بالماضي.

ثانيا: ليس من تقدم هيكلي ملموس في القضية الكردية، بل على العكس من ذلك، يزداد الوضع سوءا. وبعض التطورات الإيجابية التي حدثت، جرى تأجيلها في الوقت الراهن، ويعتبر النهج وتجاهل الحلول السلمية تراجعا مقارنة بالماضي.

ثالثا: تعيين أمناء حكوميين في البلديات والحكومات المحلية، بعد إقالة الرؤساء الكرد المُنتخبون، هو أكثر أشكال اغتصاب الحقوق الديمقراطية للكرد. وهو مؤشر واضح اليوم على المسألة الكردية.

رابعا: على الدوام، كانت السياسات الحكومية أمنية وقمعية، تقيد الحقوق والحريات الأساسية للكرد. وكانت هذه الحكومات تفضل على الدوام الأساليب ذات التوجه الأمني بدلا من الحلول السياسية.

خامسا: السياسات الأمنية المتعلقة بالقضية الكردية تقود تركيا للتصرف بعنف حتى خارج الحدود، تدفعها للاستخدام المفرط للقوة وانتهاك حقوق الإنسان، وتحد من قدرة الكرد على نيل الحقوق الأساسية للإنسان، وتزيد من التوتر الاجتماعي بين الكرد والأتراك.

اجابات شبه متطابقة

يناقش المُستطلعون أعضاء المجتمع الكردي عن أكثر ما يُشعرهم بالضيم في الحياة العامة، وعن تفاصيل الحياة اليومية التي تُشعرهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، فتأتي الإجابات شبه المتطابقة على مستويين:

«يؤدي الاستخدام المحدود للغة الكردية في التعليم والحياة العامة إلى خلق صعوبات في الحفاظ على الوجود الثقافي والتنوع في المجتمع الكردي. فالقيود المفروضة على اللغة والتراث والفنون والثقافة الكردية تحد من حرية

> **على الكرد أن يواصلوا نضالهم الثقافي والسياسي رغم الاضطهاد**

الكرد في التعبير عن ذواتهم مثل الآخرين». أما المسألة الأخرى، فهي: «التفاوتات الاقتصادية وأوجه القصور التنموية في المناطق الكردية أمر واضح تماما. فالبطالة والفقر ونقص البنية التحتية تجعل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للكرد صعبا. وهذا الوضع يزيد اليأس لدى الشباب ويمهد الطريق لاضطرابات اجتماعية».

حسب الاستطلاع، يسود إحساس عام باليأس لدى معظم الكرد في تركيا، فأغلب المحاورين كانوا يشعرون بالقنوط من إمكانية اتخاذ الدولة/السلطة خطوات إيجابية في القضية الكردية، عملية حل جديدة تأخذ في الاعتبار المطالب الديمقراطية للكرد. ولا تتوقع الأغلبية أن تتخذ الحكومة خطوات ملموسة تجاه القضية الكردية.

ومع ذلك، يرى بعض المشاركين أن حدوث تطورات إيجابية قد يكون ممكنا، إذا زادت الضغوط الدولية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتعتمد وجهات النظر حول مستقبل الكرد عموما على عوامل مثل التفاعل والحوار الدوليين، والتطورات في مجال التعليم، والوعي السياسي المتزايد لدى جيل الشباب في المجتمع التركي.

يطلب الاستطلاع من المحاورين الكرد تحديد أربع سياسات/عناوين كانت حاضرة بقوة طوال القرن الماضي، وعلى القوى والمجتمعين الكردي والتركي على حد سواء تجاوزها راهنا، بغية زيادة مستويات الثقة والتفاعل في ما بينهما، وكانت النتائج كالتالي:

> اللغة والآداب والفنون الكردية هي الأدوات المهمة للمقاومة الحديثة في وجه الاضطهاد

أولا: الإنكار والاستيعاب. عانى الكرد طوال القرن الماضي من إنكار وجودهم، والسياسات التي أسمتها الدولة (الاستيعاب) واتبعتها، كانت قاسية جدا. وهي أمور لم تعد مقبولة مطلقا بحق الهوية واللغة والثقافة الكردية.

ثانيا: انتهاكات حقوق الإنسان. كانت هناك انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، بسبب السياسات الأمنية، يصعب على الكُرد نسيانها وإخراجها من الذاكرة الجمعية، لفظاعة ما مُورس بحقهم، خصوصا بشكل بارد في غير أوقات الحروب والتمردات، وتحديدا تجاه المجتمعات الأهلية الكردية.

ثالثا: النضال الثقافي والسياسي. على الكرد أن يواصلوا نضالهم الثقافي والسياسي رغم الاضطهاد، فاللغة والآداب والفنون الكردية هي الأدوات المهمة للمقاومة الحديثة في وجه الاضطهاد.

رابعا: البعد الدولي والجهود الدبلوماسية. صارت القضية الكردية تحظى باهتمام دولي، وتُدرج على أجندة الدبلوماسية الدولية بين الحين والآخر، وهي مستجد حديث، على القوى السياسية الكردية أن تأخذه بعين الاعتبار، وتعمل عليه ليكون عامل ملاقاة بين الكرد والأتراك.

ملامح تفكك المسألة

خـارج الطروحات الأيديولوجية والخطابات السياسية، يرسم كرد تركيا، عبر نُخبهم هذه، أربعة ملامح لما يعتبرونه أسسا لتفكيك المسألة الكردية جذريا في الراهن، وصناعة مستقبل أكثر وئاما داخل تركيا.

أولا: قبول الهوية واللغة الكردية كواقع سيكون المفتاح الأول لرفع كل تُهم العنصرية والاستبعاد عن بُنى ومؤسسات الدولة.

ثانيا: التمثيل والحضور السياسي للأحزاب الكردية، في البرلمان والحكومات المحلية والحياة العامة على حد سواء. فالحضور العلني القانوني للأحزاب الكردية سيزيد من ثقة المجتمع الكردي بحماية الدولة لها.

ثالثا: النهضة الثقافية. سيشكل دعم الدولة لحدوث نهضة في الأدب والفنون والتراث الكردي، عبر فتح أو دعم قنوات تلفزيونية وإذاعية، ورعاية وتشجيع الأعمال الأدبية والفنية والفكرية باللغة الكردية، فضاء لشعور الكرد بالانتماء إلى الدولة التركية.

رابعا: تقوية المجتمع المدني وحركات حقوق الإنسان. ليس فقط بالنسبة للكرد ومناطقهم، بل لكامل تركيا، فهذه التنظيمات المدنية تخلق شعورا عاما بعدم إمكانية الدولة، مهما امتلكت من قوة وشرعية، على تجاوز الحقوق الأساسية لكل المواطنين، الأضعف منهم تحديدا، أي الكرد.

ويرى المُستطلعون أن مستقبل الكرد في تركيا يعتمد على رحلة التحول الديمقراطي. إذ يعتقدون بإجماع أنه إذا تقدمت تركيا نحو التحول الديمقراطي، فإن القضية الكردية قد تتخذ مسارا أو حلا أكثر إيجابية. فتركيا الديمقراطية التي تحلم في القرن الثاني للجمهورية، يجب أن تتخلى عن سياسات وممارسات القرن السابق، حيث يمكن لجميع الشرائح أن تعيش بإراداتها وهوياتها الخاصة، وحيث يكون للكرد مكانة كشعب.

موقف حزب (DEM) من التطبيع التركي السوري

يجب ان لايكون معادياً للكرد

أنقرة (زمان التركية) – أعلنت المتحدثة باسم حزب المساواة الشعبية والديمقراطية (DEM)، أيشاجول دوغان، أنه يجب ألا يكون التحالف بين أنقرة ودمشق، معاديا للكرد.

وقيّمت المتحدثة باسم حزب الشعوب الديمقراطي أيشاجول دوغان الاجتماع المحتمل لزعيم حزب الشعب الجمهوري أوزغور أوزيل مع الرئيس السوري بشار الأسد.

ولفتت أيشاجول دوغـان الانتباه إلى المكاسب الكردية في سوريا، مضيفة: "لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يكون التحالف بين أنقرة ودمشق معادياً للكرد. يجب أن يكون معادياً للحرب والصراع، ويجب أن يكون لصالح الشعوب".

وقالت أيشاجول دوغان حول الاجتماع الخاص بين أنقرة ودمشق ما يلي: "لقد أدلى رئيسانا المشاركان ببيان حول هذه المسألة من قبل. يجب تجنب كل ما من شأنه تعميق الحرب والصراع. وللأسف، تسببت السياسات المتبعة في سوريا بتكاليف باهظة لتركيا في الداخل والخارج على حد سـواء. يجب اتباع سياسة شفافة ومراعاة إرادة الشعب الذي يعيش هناك. على سبيل المثال، ماذا عن قضية اللاجئين وكيف سيتم التعامل معها؟ حتى العودة الطوعية يجب أن تكون مفتوحة".

وأضافت أيشاجول دوغان: "من الضروري أن يتم إطلاع الرأي العام على الشروط التي ستتحقق في ظلها. وبالطبع، الكرد ومكاسبهم، هذه أيضًا مسألة مهمة جدًا. لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف أن يكون التحالف بين أنقرة ودمشق ضد الكرد. يجب أن يكون معادياً للحرب والصراع، ويجب أن يكون معادياً لمصالح الشعوب".

بمناسبة ذكرى الانقلاب

كليجدار أوغلو: 15 يوليو هو اليوم الذي بدأ فيه نظام الرجل الواحد

أنقرة (زمان التركية) – قال رئيس حزب الشعب الجمهوري السابق، كمال كيليجدار أوغلو، في الذكرى الثامنة من محاولة الانقلاب، إن يوم الانقلاب هو اليوم الذي بدأ فيه نظام الرجل الواحد في تركيا.

وقال كيليجدار أوغلو في منشور له على حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي بخصوص محاولة انقلاب ١٥ يوليو، إن محاولة انقلاب ١٥ تموز/يوليو، التي يعتبرها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان "نعمة من الله"، هي محاولة انقلابية، لكن انقلاب ٢٠ تموز/يوليو هو انقلاب مدني، انقلاب ٢٠ يوليو، انهى الديمقراطية.

وأضاف كيليجدار أوغلو: "في ذلك اليوم، تم حل البرلمان. وهو اليوم الذي تم فيه وضع نظام الرجل الواحد موضع التنفيذ".

وتابع زعيم حزب الشعب الجمهوري السابق: "لو كان ١٥ يوليو ناجحًا؛ لوضعت

الديمقراطية على الرف، واغتصبت صلاحيات البرلمان، وألقي بعشرات الآلاف من الناس في السجون، وفقد الآلاف من الناس وظائفهم، وسقط قتلى وجرحى، وانهار النظام القانوني، وانتهت العدالة، ووصل الاقتصاد إلى الحضيض، وأصبح الدولار ٣٠ ليرة، وحُكم على البلاد بنظام الرجل الواحد".

أردوغان: لن ننسى أولئك الذين يقولون إن الانقلاب كان 'مسرحية' حتى يوم القيامة

من جهته قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إنهم لن يسامحوا أبدا من يقولون إن أحداث انقلاب منتصف يوليو ٢٠١٦ كان "مسرحية" إلى يوم القيامة.وزار الرئيس رجب طيب أردوغان ضريح شهداء ١٥ يوليو في الذكرى الثامنة للمحاولة الانقلابية في ١٥ يوليو ٢٠١٦.

رافق الرئيس أردوغان زوجته أمينة أردوغان. وقرأ أردوغان القرآن الكريم على أرواح الشهداء. ثم أدلى أردوغان بتصريحات.

وقال أردوغان: "نحن في الذكرى الثامنة للمحاولة الانقلابية الغادرة في ١٥ يوليو. نحن هنا مرة أخرى على قلب رجل واحد في هذا التاريخ الذي سطرت فيه الأمة ملحمة ضد الانقلابيين. أقول أسأل الله أن يسكن الجنة منازل كل إخواننا وأخواتنا الذين شربوا شراب الشهادة بصدورهم التي صمدت أمام الرصاص في تلك الليلة".

وذكر أردوغان أن في ليلة ١٥ يوليو، كان جسر شهداء ١٥ يوليو أحد أهم الأماكن التي سطرت فيها إرادة الأمة قصة بطولية حقيقية، مضيفا: "على الجسر، حيث بدأت الانتفاضة، استمر الانقلابيون الأوغاد في سفك الدماء وذبح الأبرياء طوال الليل حتى الصباح. على الجسر فقط استشهد على الجسر ما مجموعه ٣٤ شهيدًا من أبناء الوطن بينهم شرطيان".

وأشار أردوغان إلى أنهم جميعا رأوا الوجه الغادر والوحشي للانقلابيين في جرائم القتل التي ارتكبوها، مؤكدا أنهم لن ينسوا أبدا أيًا من تلك المشاهد المحفورة في ذاكرتهم، كما يتذكروا بكل فخر واعتزاز ملحمة نضال شعبهم ضد الدبابات والأسلحة التي تنفث الموت بأيديهم العارية.

وفي نهاية تصريحاته أكد أردوغان أن الأمة ستظل تهزم كل لعبة تمس استقلالها.

الخارجية الأمريكية: لا ندعم التطبيع بين سوريا وتركيا

فيما يواصل الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بعث رسائل إيجابية بشأن التطبيع مع الجانب السوري،اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، في تعليق صحفي على جهود التطبيع بين تركيا والولايات المتحدة، إن هناك عدم رضا أمريكي عن استعادة العلاقات بين البلدين.

وفي إجابتها عن سؤال بشأن جهود التطبيع القائمة بين تركيا وسوريا، أفادت الخارجية الأمريكية أنها على اطلاع بالأنباء المتداولة بشأن جهود التطبيع بين الطرفين، مؤكدة أنها لا تدعم جهود التطبيع بين سوريا وتركيا.

وفي جواب آخر، ذكرت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لن تطبع العلاقات مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد، طالما لم يتم إحراز تقدم ملحوظ في التوصل لحل سياسي إلى الأزمة القائمة منذ ١٣ عاما، وأنها دعت لاستغلال هذه العلاقات لتحسين الوضع الإنساني للسوريين وحقوق الإنسان والوضع الأمني في سوريا وتحقيق أهداف قرار الأمم المتحدة رقم ٤٤٥٦.

وكرر إردوغان انتقاداته لحلفاء تركيا الغربيين ودعمهم لـ«حزب العمال الكردستاني»، ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، في الوقت الذي يمتنعون فيه عن تزويدها باحتياجاتها.

وأضاف: «الأسلحة التي يمانع حلفاؤنا في تزويدنا بها نعثر عليها في ملاجئ التنظيم الإرهابي الانفصالي (حزب العمال الكرستاني) ، فضلا عن آلاف الشاحنات المحملة بالأسلحة والذخيرة التي تم إرسالها إلى الفرع السوري للتنظيم (الوحدات الكردية) تحت ستار محاربة (داعش)»، في إشارة إلى الدعم الامريكي للوحدات الكردية في إطار الحرب على داعش.

حسني محلي:

المصالحة التركية - السورية.. بين التفاؤل والتشاؤم

بعد لقاء الرئيس إردوغان مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان عقد وزير الخارجية هاكان فيدان ونظيره السعودي مؤتمراً صحافياً، تحدّثا خلاله عن مواقف أنقرة والرياض حيال التطوّرات الإقليمية وأهمها المصالحة التركية ـــــ السورية.

وجاءت أقوال الوزير فيدان الذي كلّفه إردوغان التواصل مع نظيره السوري فيصل مقداد لتعكس صعوبة التوصّل إلى حلول عاجلة وناجعة للملفات المطروحة للنقاش، وهو ما يفسّر الزيارة المفاجئة للوزير بن فرحان الذي جاء إسطنبول لإزالة البعض من العقبات التي تعرقل وتمنع التوصّل إلى صيغ عملية تحقّق المصالحة بأسرع ما يمكن.

وأشار فيدان إلى «أنّ المفاوضات مع الجانب السوري مستمرة منذ وقت طويل ولم تصل إلى نتائج ملموسة، وأنّ الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت بسبب الواقع المعقّد جداً على الأرض في سوريا».

وتمنّى الوزير فيدان «لروسيا وإيران والسعودية أن تساهم بشكل فعّال في المصالحة بين تركيا وسوريا»، ودعاها جميعاً للضغط على دمشق.

ولأنّ دعوة الرئيس إردوغان للمصالحة مع الأسد لم تأتِ من موقف ضعيف أو بغياب البدائل بل إنها نابعة من موقف صادق وعلى الجميع أن يفهم ذلك ويثمّنها عالياً، ولأنّ من يعرف إردوغان يعي جيداً أنه مناضل عنيد لا يتراجع عن

مواقفه بل يناضل من أجلها حتى النهاية.

وأما حديث الوزير فيدان عن استمرار الموقف التركي حيال مجمل القضايا المطروحة للنقاش فقد أثارت بدورها العديد من التساؤلات حول الموقف التركي في الردّ على مطالب وشروط الجانب السوري.

وقال فيدان «أنقرة لم ولن تغيّر موقفها من المعارضة السورية ولن تفرض عليها أي شيء، لأنّ فصائلها أطراف سورية، ومن الطبيعي أن يجلسوا إلى طاولة واحدة مع السلطة وفق القرار ٢٢٥٤ الدولي ويقرّروا ما يشاؤون، ونحن دولة وفيّة ولا يمكن لنا أن ننسى نضالنا المشترك، خاصة ضدّ الإرهابيّين من داعش إلى العمال الكردستاني في عفرين وتل أبيض ورأس العين.

كما أنّ هذه المعارضة تمنع مجيء المزيد من اللاجئين السوريين إلى تركيا، وهي تخدم المصالح التركية على الطرف الآخر من الحدود».

ومن دون أن يهمل الوزير فيدان التذكير باستمرار الموقف التركي تجاه قضية اللاجئين السوريين وقال «إنّ موقف الرئيس إردوغان في هذا الموضوع لم ولن يتغيّر، وإنّ أنقرة لن تجبر أحد على العودة إلى بلاده».

تصريحات الوزير فيدان يبدو أنها تريد أن تبعث برسائل واضحة لكلّ المتفائلين والمتشائمين من تطوّرات الأسابيع الثلاثة الماضية بعد تصريحات الرئيس إردوغان الذي قال إنه «وجّه دعوة رسمية للرئيس الأسد لزيارة أنقرة أو اللقاء به في مكان آخر»، وقد يكون بغداد وفق كلام الوزير فؤاد حسين الذي تحدّث عن استمرار مساعيه لاستضافة الوزيرين السوري مقداد والتركي فيدان.

وهو ما قد يتحقّق قريباً ولكن من دون أن يعني ذلك نجاح مهمة الوزيرين طالما أن شروط الرئيس الأسد ما زالت صعبة إن لم نقل من المستحيل تلبيتها من الطرف التركي.

> **دون مصالحة الاطراف لا ولن يتحقق الأمن والسلام والاستقرار في سوريا وتركيا**

وربما لهذا السبب تحدّث الرئيس الأسد بإسهاب عن هذا الموضوع بعد أن أدلى بصوته في الانتخابات التشريعية. وقال الأسد في ردّه الطويل والشامل «المشكلة تكمن ليس في اللقاء وإنما تكمن في مضمون اللقاء، وطرح موضوع اللقاء قد يكون هاماً باعتبار اللقاء هو عبارة عن وسيلة لتحقيق هدف.

فما هو الهدف؟ لم نسمع ما هو الهدف. حل المشكلة؟ تحسين العلاقات؟ إعادتها إلى الوضع الطبيعي؟ أوّل سؤال نسأله لماذا خرجت العلاقات عن مسارها الطبيعي منذ ثلاثة عشر عاماً؟ لم نسمع أيّ مسؤول تركي يتحدّث عن هذه النقطة بشكل صريح».

فالبعض يحاول أن يبرّر مواقف الرئيس إردوغان أنها بسبب الوضع الاقتصادي الصعب في تركيا، وآخرون يقولون إن محاربة العمال الكردستاني هو الأهم بالنسبة لأنقرة.

وأياً كان الرأي الأقوى فمن الواضح جداً أنّ محاربة العمال الكردستاني، والمقصود هنا هو وحدات حماية الشعب الكردية شرق الفرات، ليست من مهمة دمشق بقدر ما هي من مسؤولية أنقرة التي كانت حتى حزيران/يونيو ٢٠١٥ على علاقة جيدة مع قيادات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري.

كما يعرف الجميع أنّ تركيا عضو في الحلف الأطلسي وحليف استراتيجي لامريكا التي تحتل شرق الفرات ومعها العديد من دول الحلف التي تدعم المليشيات الكردية، وعلى الرغم من اعتراض أنقرة التي تعرف جيداً أنّ أيّ تدخّل فردي أو مشترك مع دمشق في المنطقة ستتصدّى له القوات الامريكية التي ستستنجد بقواعدها في تركيا.

هـذا التناقض في موضوع الكرد لا يختلف أساساً في تناقضات تبرير «الأزمة الاقتصادية في تركيا» للمصالحة مع دمشق وفتح الحدود معها لا ولن يحقّق لتركيا أيّ مكاسب جدية، في ظلّ استمرار الفتور في علاقاتها مع السعودية والإمارات ودول الخليج الأخرى ولأسباب عديدة، أهمّها استمرار الفتور مع مصر بسبب الوضع في ليبيا.

> **هذا التناقض في موضوع الكرد لا يختلف في تناقضات تبرير الأزمة الاقتصادية**

فبعد أن تردّدت وتأخّرت الإمارات والسعودية التي صالحها إردوغان قبل عامين في مساعدة أنقرة لتغطية العجز الخطير في البنك المركزي التركي، لم ينجح وزير المالية الجديد محمد شيمشاك حامل الجنسية البريطانية في إقناع المؤسسات المالية الغربية والعالمية بمساعدته في الحصول على قروض عاجلة، تساهم في حل المشكلات الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تعاني منها تركيا، وسببها الرئيسي هو سياسات أنقرة الخارجية منذ ما يسمّى بـ «الربيع العربي».

وفي جميع الحالات وأياً كان الخلاف بين تفسيرات المتفائلين والمتشائمين من احتمالات المصالحة بين إردوغان والرئيس الأسد على الصعيدين الشخصي والرسمي، فالجميع يعرف مدى صعوبة المعالجة الصحيحة للمشكلات الموجودة وحلّها لن يكن سهلاً بالنسبة للطرفين.

هذا بالطبع إن لم نشكّك بنوايا ليس فقط الطرفين السوري والتركي بل الأطراف الأخرى التي لها هي أيضاً حسابات، تارة مشتركة وتارة أخرى متناقضة بكلّ انعكاساتها وتأثيراتها على المتفائلين والمتشائمين.

فعلى سبيل المثال لا يعرف أحد كيف ومتى سينسحب الجيش التركي من ١٠٪ من سوريا، وماذا سيكون مصير عشرات الآلاف من مسلحي الفصائل التابعة لما يسمّى بالجيش الوطني السوري الـذي تأسس في أنقرة صيف ٢٠١٩.

وماذا سيكون مصير المعارضة السياسية والمسلّحة المموّلة تركياً وقطرياً، ومعها العشائر التي تعاملت مع القوات والمؤسسات التركية المختلفة منذ بداية الأزمة واستفادت من ذلك مادياً.

وحتى إن تجاهلنا الوضع في إدلب وهي القضية الأهم والأخطر، كيف ستتخلى المناطق الخاضعة للسيطرة التركية الآن عن الليرة التركية في كلّ تعاملاتها اليومية مع استمرار تغطية كلّ احتياجاتها من الكهرباء والنفط والإنترنت وشبكات الخليوي، والأهمّ من كلّ ذلك كلّ أنواع الأسلحة من تركيا في إطار علاقات متشابكة ومعقّدة جداً. وأخيراً هل ستقوم أنقرة بتسليم دمشق كلّ المعلومات التي ستطلبها وبأدقّ التفاصيل عن أقطاب المعارضة السورية السياسية منها والمسلّحة وكيف؟ وقد حصل العديد منهم على الجنسية التركية ويمنع الدستور التركي إعادتهم إلى سوريا.

وأخيراً وليس آخراً يبقى الرهان على نوايا وجدية كلّ الأطراف في المصالحة، ومن دونها لا ولن يتحقّق الأمن والسلام والاستقرار في سوريا وتركيا، ومعهما المنطقة عموماً مع استمرار الإرهاب والإجرام الاسرائيلي في فلسطين.

وهو نتاج التطبيع مع هذا الكيان الذي كان المستفيد الوحيد من كلّ سنوات «الربيع العربي» الدموي، ومن دون تجاوز تبعاته لا ولن يحالف الحظ حكّام ودول وشعوب المنطقة في حلّ أيّ من مشكلاتهم صغيرة كانت أم كبيرة كما هو الحال بين الجارتين سوريا وتركيا.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

الأسد لأردوغان: انسحبوا أولًا ثم لنتحدّث!

أعلن الرئيس السوري بشار الأسد أنه يدرس دعوة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لعقد لقاء معه، مؤكدا أنه سيجتمع مع أردوغان إذا كان انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية على جدول الأعمال.

رد الرئيس السوري بشار الأسد على بيان الرئيس رجب طيب أردوغان بشأن "إعادة تطبيع العلاقات".

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن الأسد قوله: "كما قلنا مراراً، نحن ننظر بإيجابية إلى أي محاولة لتحسين العلاقات، وهذا أمر طبيعي، لا أحد يفكر بخلق مشاكل مع جيرانه، لكن هذا لا يعني أن نتجاوز القواعد".

وتابع الأسد: "نحن نتصرف بإيجابية، ولكننا نتصرف على أساس مبادئ واضحة، وليس مجرد كلام. هذه المبادئ هي القانون الدولي والسيادة الدولية، هذا واضح، لكن هناك منهجية معينة تضمن أن ما نطبقه سيكون له نتائج إيجابية".

وقال الأسد إنه سيلتقي بأردوغان "إذا كان انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية على جدول الأعمال".

وفيما يتعلق بتصريح وزير الخارجية هاكان فيدان أمس حول المحادثات مع سورية، قال الأسد: "لا يوجد شيء سري بالنسبة لنا، لا يوجد شيء سري في سورية، كل شيء علني".

وفي ٧ يوليو، قال الرئيس أردوغان للصحفيين إن تركيا يمكن أن "توجه دعوة للأسد في أي لحظة" فيما يتعلق بعملية التطبيع مع سورية.

وكان أردوغان قد تحدث على النحو التالي: "بمجرد أن يخطو بشار الأسد خطوة نحو تطبيع العلاقات مع تركيا، سنبدي هذا النهج تجاهه. لأننا لم نكن بالأمس أعداء لسورية، بل كنا نلتقي بالأسد كعائلة واحدة، وسنوجه دعوتنا. نأمل بهذه الدعوة أن نصل بالعلاقات التركية السورية إلى نفس النقطة التي كانت عليها في الماضي. يمكن أن تكون دعوتنا في أي لحظة".

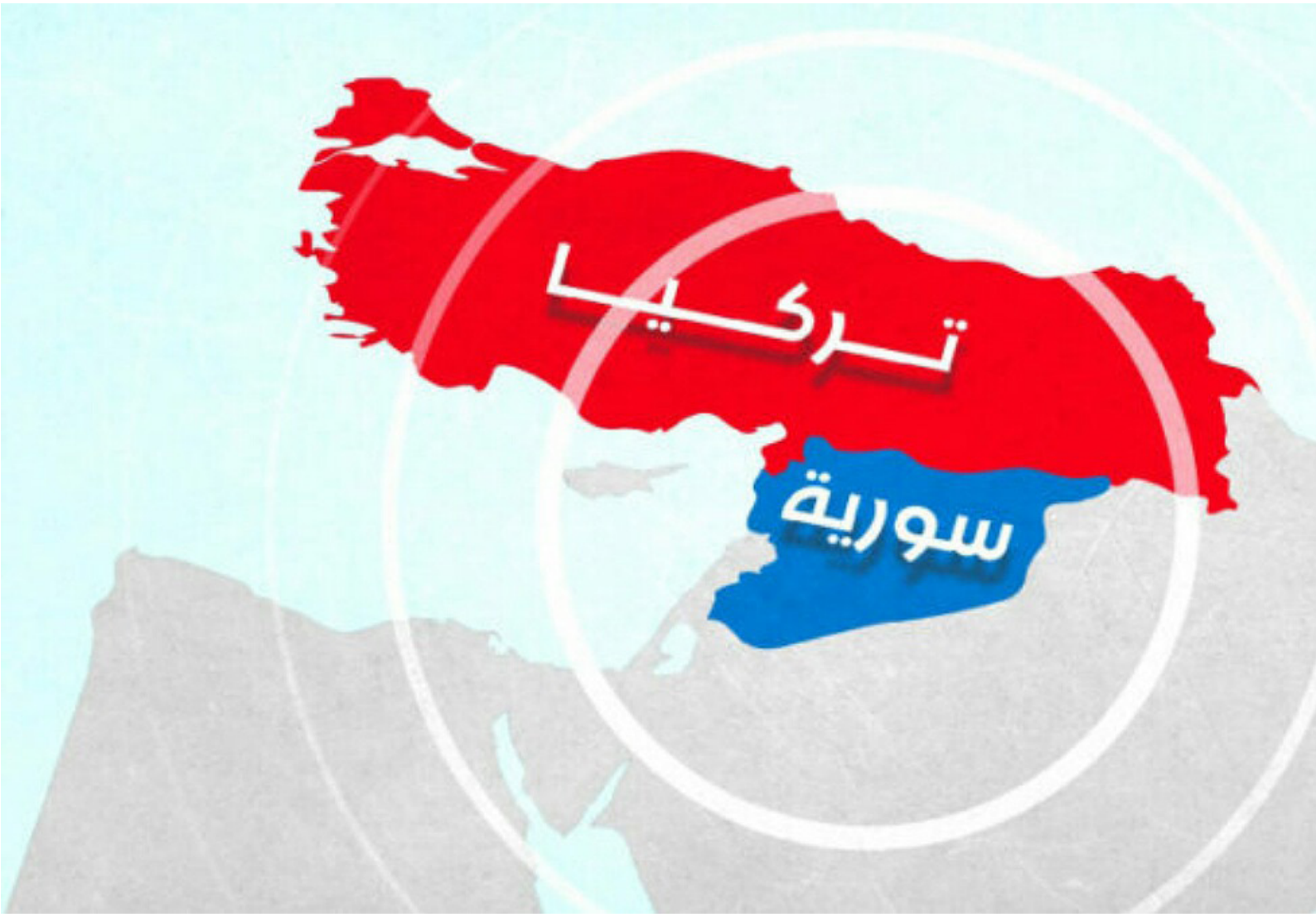

4 عوائق أمام تطبيع العلاقات بين أنقرة والنظام السوري

الدوحة-عماد كركص:الرد من قبل دمشق على التصريحات التركية، حول الرغبة في التطبيع مع النظام السوري كان متوقعاً، بما يجعل المسألة معلقة، دون فتح نوافذ أمام الأتـراك، في ظل الأبواب الموصدة بين الطرفين. وقبل استعراض موقف النظام، تجدر الإشارة إلى أنه رغم الاندفاع التركي نحو تطبيع العلاقات، إلا أن أنقرة لم تقدم أي تنازلات إلى النظام منذ ظهور خطوط التواصل بين الطرفين قبل نحو ثلاثة أعوام، بحسب ما أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان الأحد.

ففي حين وقفت دمشق عند مطالبها، أساسا للتفاوض على التطبيع، وليس إتمامه بطبيعة الحال، لا سيما بالتشديد على انسحاب القوات التركية من الشمال، فإن أنقرة لم تعط أي إشارات

> هناك عدم رغبة في دمشق لإتمام عملية التطبيع، حتى وإن دخلوا في المفاوضات

على الذهاب نحو هذا الاتجاه، بل على العكس، فإنه بالتوازي مع برود النظام بالرد على التصريحات التركية، بادئ الأمر، كان وزير الدفاع التركي يجدد نية بلاده بالتوغل بعمق ٣٠ إلى ٤٠ كلم في الأراضي السورية، وذلك خلال اجتماعات حلف شمال الأطلسي (ناتو) في واشنطن، قبل أيام.

على ذلك، يتضح عدم الرغبة التركية في إعطاء تنازلات حقيقية للنظام، على الأقل حتى الآن، ويظهر أن أنقرة لا تريد وليست قادرة (بالمفهوم السيادي) على تقديم التنازلات المطلوبة، سيما مسألة الانسحاب، وترك الحدود مشرعة أمام ابتزاز النظام باستخدام ورقة المجموعات الكردية.

مقابل ذلك، هناك عدم رغبة في دمشق لإتمام عملية التطبيع، حتى وإن جلس النظام على طاولة مفاوضاتها، وربما يحصل ذلك بشكل وإطار جديدين، فجولة التفاوض التي تمت بوساطة روسية من خلال الاجتماعات التقنية لوزراء الدفاع والخارجية ورؤساء الاستخبارات، لم تفض إلى شيء.

عملياً، هناك عدة عوائق تمنع أو تعرقل التطبيع بين أنقرة ودمشق، وتجعل من الأمر مسألة شكلية، هدفها تسجيل المواقف، أو تحقيق مكاسب على المستوى السياسي، لا سيما في الداخل لكل من الطرفين.

أولاً،

إصرار النظام على الانسحاب التركي من الأراضي السورية في الشمال، وهو يعلم أن أنقرة لا يمكن أن تقدم على هذه الخطوة بعد أن قدمت لها الحرب السورية فرصة التوغل في الشمال لدرء خطر حزب العمال الكردستاني وأذرعه السورية، حزب الاتحاد وقوات سورية الديمقراطية (قسد). وهو إصرار لا يستند إلى التذرع بالسيادة المطلقة، سيما أن المساحات التي توغلت فيها قوات تركيا كانت أساسا تحت سيطرة المعارضة السورية وقسد، مع العلم أن النظام السوري هو من سمح لقسد بالتمدد في الشمال الشرقي في البلاد، ردا على مساندة أنقرة للمعارضة السورية بعد اندلاع الاحتجاجات على نظام بشار الأسد.

ثانياً،

من الواضح أن أنقرة تندفع باتجاه التقارب، وليس التطبيع، بهدف حل مشكلة اللاجئين السوريين على أراضيها، لكن النظام السوري لا يزال مصرا على عدم إعادة اللاجئين رغم كل المبادرات الدولية لهذا الشأن حتى من قبل حلفائه الروس، ويرجع هذه الإصرار لأسباب مذهبية في المقام الأول، فمعظم اللاجئين

> كل المعطيات والوقائع، تشير إلى أن النتائج ستبقى واحدة.

من لون وطيف واحد، وسياسية في المقام الثاني، كون الغالبية من اللاجئين يؤيدون الحراك ضد رئيس النظام بشار الأسد. وأخيراً، أسباب اقتصادية تتعلق بعدم قدرة النظام على توفير الاحتياجات والخدمات وبنى تحتية للناس الذين بقوا في مناطق سيطرته، فكيف بأعداد اللاجئين الضخمة.

ثالثاً،

مهما بلغت براغماتية حكومة أردوغان، بتعاطيها مع ملفات إقليمية ودولية مختلفة، ومنها الملف السوري، فإن إتمامها التطبيع مع النظام، يعني تخليها الكامل عن المعارضة السورية، وهذا سيثبّت على أردوغان وحكومته مبدأ «البيع والشراء» مع الجهات التي تتعامل معها وتدعمها، ما سيكون له صدى في دول ومواقع أخرى، سيما أن حكومة أردوغان «تدخلية»، وعملت على مد أذرع في مواضع عدة، بينها ليبيا وكردستان العراق وأذربيجان، مع التوغل في بعض الدول الأفريقية الفقيرة. وتحرص حكومة أردوغان على عدم ترك هذا الانطباع عنها لدى أي جهة تريد إنشاء علاقات مع تركيا.

رابعاً،

العوامل الإقليمية والدولية ستفرض أو فرضت أساسا نفسها على مسألة التطبيع والأساس الذي سيقوم عليه، إذ تشير المعلومات الواردة من دمشق بأن طهران تضغط على النظام لعدم إتمام التطبيع مع تركيا أو التجاوب معه بشكل حقيقي.

وإن كانت روسيا أبرز حلفاء النظام، لكن أُذنه في طهران، وهذه الأخيرة تضيق ذرعا من المنافسة الروسية على النفوذ معها في سورية، وتجهد لعدم وجود منافس آخر، مهما كان شكله أو نوع علاقته بسورية. وتحت هذه العائق، يندرج الموقف التركي كذلك، إذ لا يمكن لأنقرة أن تنفصل عن «تغريبها» مهما بلغت قوة علاقتها مع الوسيط الروسي، فما بين أنقرة والغرب من علاقة في حلف (ناتو) وسعي للانضمام للاتحاد الأوروبي، أكبر من التحالف التكتيكي مع موسكو، وستأخذ حكومة أردوغان بعين الاعتبار عدم استجرار الحنق الامريكي والأوروبي عليها، نظرا للموقف الغربي المعادي للنظام بسبب حلفه مع روسيا وإيران أولا، وثانيا على خلفية تداعيات الحرب السورية.

خلال هذه الشهر وقبله، رمى الأتـراك والنظام بأوراقهما على طاولة من سراب، وقد تجمع تلك الأوراق أو يعاد ترتيبها على طاولة حقيقية خلال جلسات تفاوض، لكن كل المعطيات والوقائع، تشير إلى أن النتائج ستبقى واحدة.

*العربي الجديد

محمد صالح صدقيان:

سياسة إيران الخارجية..
و دور بزشكيان تخطيطاً وتنفيذاً

ربما يكون هذا الاعتقاد صحيحاً من حيث المبدأ والجوهر، أي عندما تتصل المقاربة بقضايا استراتيجية رئيسية كالعلاقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية؛ العلاقة مع الشرق ولا سيما الصين وروسيا؛ العلاقة مع دول الإقليم؛ العلاقة مع محور المقاومة وكلها تقع في صلب صلاحيات مجلس الأمن القومي والمرشد

الأعلى؛ إلا أن الصحيح أيضاً أن تجارب العقود الأربعة الماضية تشي بأن الحكومة الإيرانية ورئيسها ووزارة خارجيتها لطالما كانت مكلفة بتنفيذ القرارات وتحديد الآليات اللازمة لتحقيق هذه التوجهات الاستراتيجية، وقبل ذلك، وهذا هو الأهم، يكون لها دور في رسم هذه السياسات الاستراتيجية من خلال رئيس الجمهورية الذي يرأس مجلس الأمن القومي الذي يأخذ على عاتقه رسم السياسات الخارجية العامة.

وبنظرة عابرة على سياسة الحكومات الإيرانية المتعاقبة، يظهر جلياً الدور الذي مارسه رئيس الجمهورية في تبني الأفكار والتصورات وطرحها على المؤسسات السياسية المعنية لتتحول إلى منهاج تسير عليه إيران في علاقاتها الدولية والإقليمية.

وقد تناولت في مقالة سابقة الملفات الساخنة الموضوعة على طاولة الرئيس الإيراني الجديد والتي تستوجب الانغماس بها من أجل ايجاد حلول وأليات للتعامل معها بما يخدم الأمن القومي الإيراني.

أشرت في ذلك إلى أربعة تحديات أساسية: الملف الداخلي ولا سيما الاقتصادي؛ الملف النووي؛ ملف المباحثات مع الولايات المتحدة؛ وملف العلاقات الإقليمية.

الآن وبعد فوز مسعود بزشكيان في الانتخابات الرئاسية؛ هناك تحديات مهمة في السياسة الخارجية الإيرانية يتعين على الحكومة الإيرانية الجديدة مواجهتها ويُمكن تعدادها على الشكل الآتي.

أولاً؛ الاتفاق النووي:

لقد احتل هذا الاتفاق حيزاً مهماً في المناظرات التلفزيونية التي أجراها المرشحون للسباق الرئاسي، لما له من انعكاسات على الوضع الاقتصادي الإيراني.

وقد كان الرئيس المنتخب مسعود بزشكيان واضحاً عندما دافع عن الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥ مع المجموعة الغربية؛ كما دافع عن الآليات التي يُمكن التوصل من خلالها إلى تفاهمات مع الدول الغربية يجعلها تزيل الحظر المفروض على الاقتصاد الإيراني؛ هذا الفهم شكّل نقطة خلاف جوهرية مع المرشح المحافظ سعيد جليلي الذي خاض الجولة الثانية من الانتخابات بعنوان خوض المفاوضات مع الغرب على قاعدة المطالبة بحقوق إيران التي بدّدتها الولايات المتحدة عندما انسحبت من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨؛ وبشكل أوضح فإن جليلي والتيار الذي يُمثّله يعتقد أن المباحثات مع الولايات المتحدة هي مضيعة وقت ولن تكون مجدية، وعلى إيران أن تجد بديلاً عنها مع دول أخرى مثل روسيا والصين.

هذا الملف يشكل حالياً أحد أبرز التحديات الرئيسية في سياسة الرئيس المنتخب

وبالتالي علينا أن ننتظر كيف سيُهندس فريقه ويرسم سياسته؛ وكيف يمكن التأثير على قناعة مجلس الأمن القومي الأعلى حتى يحصل على التفويض المطلوب منه قبل أن يُفاتح الدول الغربية وتحديدا الولايات المتحدة التي ما زالت ترتبط معها بعلاقات غير مباشرة عبر منصة سلطنة عمان.

ثانياً؛ الملف الأفغاني:

إن سيطرة حركة "طالبان" على أفغانستان أصبحت أمراً واقعاً؛ وبالفعل، تسير إيران باتجاه اقامة أفضل العلاقات مع حكومة "طالبان" من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والخدماتية لكي تُحيّدها ومن ثم تجعلها "صديقاً محتملاً" بدلاً من أن تكون "عدواً محتملاً".

هذا الملف حافل بالتحديات ولا سيما تيسير حركة المياه عبر نهر هيرمند للوصول إلى محافظة سيستان وبلوشستان التي تعاني من شح المياه لأسباب عدة بينها بطء اندفاعة مياه النهر الآتية من ناحية أفغانستان، في حين يُشكّل اللاجئون الأفغان مشكلة أمنية واقتصادية وسياسية وإنسانية بالنسبة لإيران، إذ تتحدث الأرقام عن وجود ٧ ملايين لاجيء أفغاني في إيران، وبالتالي يُمكن أن يُشكلوا خطراً على الأمن القومي الإيراني، إذا لم تنتظم عملية اللجوء وفق الآليات التي تُحدّدها الحكومة الإيرانية.

ثالثا؛ التحديات الأمنية والجيوسياسية الخارجية:

ثمة تحديات تواجهها إيران في أكثر من "جبهة". مثلاً بين أرمينيا وأذربيجان وخصوصاً ما يتعلق بـ"ممر زنغزوز" الذي أنشأته أذربيجان واعتبرته إيران "تغييراً للحدود التاريخية" في المنطقة، و"خطاً أحمر"، بالتوازي مع تعزيز حشودها العسكرية في المنطقة الحدودية.

وكان المرشد الأعلى الإمام علي خامنئي قال عقب انتهاء حرب قره باخ الثانية عام ٢٠٢٠ "إننا فرحون بعودة قره باخ إلى أذربيجان، لكن إذا كانت هناك سياسة لإغلاق الحدود بين إيران وأرمينيا، فإن الجمهورية الإسلامية ستعارض تلك السياسة، لأن تلك الحدود كانت طريقاً للتواصل منذ آلاف السنوات". وتُشكّل التطورات في أذربيجان عامل قلق بالنسبة لإيران لأنها تضم سكاناً من القومية الأذرية يبلغ عددهم نحو ١٥ مليوناً.

كما أن إيران تعترض على مشروع الممر خوفاً من فقدان الاتصال مع أرمينيا، فضلاً عن تخوفها من الدور الأكبر لتركيا في القوقاز وآسيا الوسطى؛ ناهيك أن هذا الممر يحرم إيران من المنفذ الوحيد إلى البحر الأسود، حيث تعتبر أرمينيا جسر طهران لتصدير بضائعها إلى دول المنطقة.

ويُثير قلق إيران بعدٌ جيوسياسيٌ آخر يتعلق بالتعاون الثلاثي بين تركيا وأذربيجان وأرمينيا، واحتمال نجاح مسار التطبيع الثلاثي بشكل يُضعف نفوذ طهران ومصالحها في

المنطقة، وهذا الملف سيكون مطروحاً على جدول أعمال الرئيس المنتخب بما يبدّد قلق طهران ويحفظ مصالحها.

رابعاً؛ العلاقة مع الصين وروسيا:

هذا الملف مرتبطٌ إلى حد بعيد بالملف الأول، أي الملف النووي وكيفية إدارة إيران علاقتها بالدول الغربية وهوية الرئيس الآتي إلى البيت الأبيض في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، فمن مصلحة إيران خلق توازن في علاقاتها بين الغرب والشرق.

لكن السؤال هل هذا ممكن في ضوء المواجهة غير المعلنة بين واشنطن من جهة وبكين وموسكو من جهة أخرى؟ خامساً؛ حرب غزة: أثارت الرسالة الجوابية التي أرسلها الرئيس المنتخب مسعود بزشكيان إلى الأمين العام لحزب الله اللبناني السيد حسن نصرالله تساؤلات بشأن آلية تعامل الحكومة الإيرانية الجديدة مع حزب الله وفصائل المقاومة في ظل التهديدات الإسرائيلية للبنان.

ولقد كان بزشكيان واضحاً في القول إن السياسات الإيرانية ثابتة في دعمها للفصائل المقاومة إقليمياً؛ لكن السؤال كيف سيكون شكل هذا الدعم ومضمونه وأهدافه؟ (ربما نتحدث عن ذلك بالتفصيل لاحقاً لأن هذا الملف مهمٌ لإيران ولدول المنطقة ولفصائل المقاومة وبينها حزب الله).

سادساً؛ التطبيع مع الكيان الإسرائيلي:

يُشكّل ملف التطبيع تحدياً استراتيجياً للأمن القومي الإيراني الذي يقف ضد هذا الكيان وضد التواجد الأجنبي في المنطقة دفاعاً عن مصالح الدولة العبرية. صحيح أن الحكومة الإيرانية الجديدة تريد التوصل إلى تفاهمات مع الولايات المتحدة بشأن ملفها النووي ولكنها ستجد نفسها وجهاً لوجه مع عمليات التطبيع المستمرة بين دول الإقليم والكيان الإسرائيلي وما يُشكّله من خطر على أمنها القومي.

هنا سيصبح السؤال كيف يُمكن التوفيق بين هذا وذاك أو بين التفاهم السعودي الإيراني والاتفاق الدفاعي المُزمع توقيعه بين السعودية والولايات المتحدة وفي طياته تطبيع العلاقات السعودية الإسرائيلية؟ وحتى الآن، ليس من الواضح الموقع الذي سيحتله محمد جواد ظريف مهندس السياسة الخارجية في حكومة الرئيس بزشكيان؛ لكنه بالتأكيد أينما يكون سيعمل على أن يكون شريكاً أساسياً في صياغة كيفية مواجهة هذه التحديات الموجودة على طاولة السياسة الخارجية للحكومة الإيرانية الجديدة.

* أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
*المركز الايراني العربي للحوار-POST-١٨٠

باتريك كلاوسون:

التحدث بلطف مع بزشكيان مع تأجيل خطوات رئيسية

***معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى**

سوف يتولى مسعود بزشكيان مهام منصبه كرئيس لإيران في الخامس من آب/أغسطس المقبل، أي قبل ثلاثة أشهر فقط من الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وفي موسم يتّسم بحملات انتخابية شرسة، سيواجه صانعو السياسات في واشنطن صعوبة في تكريس الكثير من الاهتمام لإيران.

ولكن إن لم تشهد المنطقة المزيد من التصعيد، فلا داعي للعجلة. وعلى الأرجح سيحتاج بزشكيان إلى بضعة أشهر لتنظيم حكومته ولن يكون في وضع يخوله اقتراح تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية قبل ذلك الوقت، إن حصل ذلك في الأساس. ويجب على المسؤولين الأمريكيين أن يهدّئوا من وقع نهجهم وفقًا لذلك.

عوائق إيرانية داخلية

إذا كانت حكومة بزشكيان بطيئة في ملاحقة التغييرات السياسية، فإن الانقسامات السياسية العميقة في النظام هي السبب المحتمل الأول وراء ذلك. فالمسؤولون المتشددون الذين يعارضون أجندته الإصلاحية المعلنة يشغلون الكثير من المناصب المهمة في النظام، والتي يستطيعون من خلالها إبطاء القيام بأي عمل ملموس، وبل عرقلته تمامًا.

وإن نظرنا إلى التاريخ، سنرى أن مبادرات السياسة الخارجية الإيرانية الكبرى لا تبصر النور إلى أن تتم مناقشتها بإسهاب في المجلس الأعلى للأمن القومي المفوض بموجب الدستور والذي يصطف الكثير من أعضائه ضد بزشكيان:

**خصمه في الانتخابات الرئاسية سعيد جليلي

**رئيس مجلس الشورى محمد قاليباف

**رئيس السلطة القضائية غلام حسين محسن إيجئي

**أحمد جنتي، رئيس مجلس صيانة الدستور

**الجنرالات الأربعة الذين يترأسون الحرس الثوري الإيراني، وهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، والجيش الإيراني (ارتش)، وقيادة إنفاذ القانون

**ثلاثة أعضاء رئيسيين في مجلس الوزراء، وهم وزراء الدفاع والاستخبارات والداخلية، الذين جرت العادة بأن ينتقيهم المرشد الأعلى علي خامنئي قبل أن يقوم الرئيس والبرلمان بترشيحهم وتعيينهم رسميًا

**قائد القوة البحرية في الحرس الثوري الإيراني، الأدميرال علي أكبر أحمديان، أمين عام المجلس الذي عينه خامنئي والذي لا يملك خبرة سياسية معروفة

في العادة لا يوافق خامنئي على مبادرات السياسة الخارجية ما لم يحصل على موافقة المجلس الأعلى للأمن القومي، وهو هيئة تتأثر بشدة بإملاءاته وقرارات تعيينه. وبالتالي، حتى لو كان بزشكيان يميل إلى فرض مبادرة كبيرة، فهو ربما سيحتاج إلى الوقت للحصول على موافقة المجلس الأعلى للأمن القومي قبل التوجه إلى خامنئي.

وفي النهاية، قد لا يكون المجلس ولا المرشد الأعلى على استعداد لدعم إحداث تغييرات كثيرة على السياسة الإيرانية، مع الإشارة إلى أنه سبق لخامنئي أن «نصح» بزشكيان بالسير على خطى الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي.

بالإضافة إلى ذلك، أكد بزشكيان بشدة على الحاجة إلى إعادة إحياء الدبلوماسية خلال الحملة الانتخابية القصيرة في الشهر الماضي، ووصفها بأنها المفتاح لحل مشكلة إيران الرئيسية المتمثلة بالتدهور الاقتصادي. ولذلك يمكن أن نتوقع منه السعي إلى تنفيذ مبادرات مختلفة تقدم البلاد من وجهة نظر جديدة. ويتمتع بعض

> **يحتاج بزشكيان الى تحقيق التوافق في الداخل اولا**

أعضاء فريقه، مثل وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف، بمهارة في عرض قضية إيران في وسائل الإعلام الدولية. ومن المفترض أنهم سيضغطون قريبًا على الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى لتقديم تنازلات كبيرة استجابة للأجواء الجديدة في طهران.

خيارات الولايات المتحدة والمخاطر عليها

تتمثل إحدى طرق الرد على هذه الحملة العدائية في العلاقات العامة في التعبير بصراحة وحزم عن مدى تطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع الحكومة الجديدة، ولكن عمومًا باستخدام عبارات غير ملزمة لا تحدد ما ترغب واشنطن في القيام به.

على سبيل المثال، وفي حين يمكن للمسؤولين الأمريكيين طرح احتمال إجراء مفاوضات مباشرة مع إيران بشأن القضية النووية (أو على الأقل مفاوضات غير مباشرة بوساطة عُمان)، فإنهم لا يحتاجون إلى توضيح ما سيقدمونه في مثل هذه المحادثات، على غرار ما قاله بزشكيان للناخبين خلال الحملة الانتخابية والذي يتلخص بأنه من غير المناسب أن يدخل في تفاصيل ما تستطيع إيران تقديمه قبل بدء المفاوضات.

بمجرد انتهاء الدورة الانتخابية الأمريكية وتنظيم فريق بزشكيان، يمكن لواشنطن أن تأخذ زمام المبادرة لمعالجة مسائل محددة تنطوي على إمكانية إحراز تقدم وهي تشمل:

> من الأفضل لواشنطن أن تعرب عن اهتمامها بتجديد المبادرات

**خطوات محدودة في المجال النووي.

على الرغم من أن احتمال تحقيق أي تقدم كبير لا يزال بعيد المنال، إلا أن الأطراف قد تتمكن من الاتفاق على خطوات أصغر حجمًا، مثل زيادة وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المواقع النووية وخفض إنتاج إيران من اليورانيوم العالي التخصيب.

وفي المقابل، يمكن لواشنطن أن تعرض مواصلة التساهل مع مبيعات النفط الإيراني للصين، في حين يمكن للمسؤولين الأوروبيين أن يتعهدوا بعدم استخدام بنود «إعادة فرض العقوبات» وتركها لينتهي مفعولها في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥.

**الشطب من القائمة المالية.

يمكن أن تطلب واشنطن من صندوق النقد الدولي أو جهات مماثلة العمل مع حكومة بزشكيان لتحقيق هدفه الذي أعلن عنه مرارًا والمتمثل في إخراج إيران من القائمة السوداء التي تحتفظ بها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهو وضع أدى إلى تفاقم مشاكل البلاد في الوصول إلى الشبكات المصرفية الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي.

وهذا يتطلب من طهران اتخاذ خطوات رسمية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب – إلا أن واشنطن يجب أن ترى بوضوح أن الجهات الفاعلة في النظام ستجد طرقًا لمواصلة تحويل الأموال إلى وكيليها الرئيسيين في المنطقة، وهما «حزب الله» و«حماس»، مهما حصل من ترتيبات.

**هجمات الوكلاء.

سيستفيد كلا الجانبين من وجود خطوط حمراء أكثر وضوحًا تحدد أي من الأعمال التي تقوم بها إيران عن طريق وكلائها ستؤدي إلى ردّ عسكري أمريكي، سواء انطلقت من العراق أو سوريا أو اليمن. ولكن تجدر الإشارة إلى أن رسم مثل هذه الخطوط قد يعطي الضوء الأخضر لإيران للانخراط في كل استفزاز يمكن ألا يتجاوز تلك الحدود.

وقد يواجه كلا الجانبين تحديات كبيرة إذا حاولا القيام بشيء أكثر من مجرد اتخاذ تدابير محدودة. فلا يستطيع بزشكيان أن يفعل الكثير (إن كان سيفعل أي شيء) لتحقيق الهدف الرئيسي لإدارة بايدن في الشرق الأوسط وهو الاستفادة من وقف إطلاق نار أو أي توقف آخر في حرب غزة وتحويله إلى صفقة ضخمة بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل.

لن يسفر السعي خلف إنجاز وهمي محتمل مع إيران عن تطبيع بين إسرائيل والسعودية. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يدعو بزشكيان إلى مساعدة واشنطن في ترسيخ أولوية أخرى من أهم أولوياتها، وهي تجنب حرب كبرى بين «حزب الله» وإسرائيل. فلا أحد من الفصائل الإيرانية السياسية يريد مثل هذه الحرب، وبالتالي هو لن يجني أي فوائد في الداخل من خلال مواصلة المحادثات أو تقديم تنازلات بشأن هذه المسألة.

وكذلك الأمر، لدى واشنطن قيود وتحفظات جدية بشأن تقديم أي عروض أكبر من هذه. فقد شهدت السنوات الأخيرة تعمق الاصطفافات الحزبية الأمريكية بشأن السياسة تجاه إيران، إذ يتخذ أحد الطرفين خطوات

فيدينها الطرف الآخر بقسوة، وفي بعض الحالات يتم التراجع عنها عندما تتغير المناصب، لا سيما في موضوع الملف النووي، لكن هذا النمط أثر أيضًا على الحالات التي وافقت فيها واشنطن على إطلاق سراح السجناء الإيرانيين أو تسهيل وصول طهران إلى الأموال المجمدة مقابل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين.

وانتقد الجمهوريون بشدة الرئيس بايدن بسبب إحدى هذه الصفقات، مع العلم أن الرئيس ترامب كان قد وافق على ترتيب مماثل.

وفي الحقيقة، لن يرغب أي رئيس أمريكي في أن يبدو متساهلاً أو ساذجًا في التعامل مع إيران، بغض النظر عمن سيتم انتخابه في تشرين الثاني/نوفمبر.

وبناء على ذلك، يجب على المسؤولين الامريكيين من كلا الجانبين إعطاء الأولوية للمقترحات التي يمكن أن تحظى بدعم واسع النطاق في الداخل بدلاً من التركيز حصرًا على ما قد يتطلبه الأمر لاستمالة إيران.

من المهم إقناع طهران بأن الإدارات الأمريكية المستقبلية ستلتزم باتفاقيات قصيرة المدى، وهذا لبناء الثقة اللازمة للمضي قدمًا في صفقات أكبر.

ومن حيث المبدأ، سيوافق القادة الديمقراطيون والجمهوريون أو حتى الكونغرس بشكل عام على الدعم العلني لأي صفقات يتم تقديمها لحكومة بزشكيان، على الرغم من أن تمرير التشريعات الفعلية بشأن مثل هذه الأمور من المرجح أن يتطلب الكثير من الجهد.

وفي هذا السياق، أعرب السياسيون الإيرانيون مرارًا وتكرارًا في السنوات التي تلت انهيار الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه عام ٢٠١٥ عن شكوكهم حول إمكانية الثقة بالوعود الأمريكية التي يتم تقديمها في سياق أي اتفاق.

وفي هذا الشأن، اقترحت دراسة أجراها مركز أبحاث المجلس سلسلة من الاختبارات حول ما إذا كانت واشنطن ستفي بتعهداتها، ثم تم دمج بعض هذه الأفكار

> **يمكن للمسؤولين الامريكيين إطلاق مفاوضات سرية وتقديم مقترحات بسيطة**

في قانون جديد يقيد قدرة الحكومة على التفاوض مع الولايات المتحدة – على الرغم من أنه كما هو الحال في بلدان أخرى، يحتوي القانون على شروط استثناء تسمح للسلطة التنفيذية بالسعي وراء الصفقات التي تعتبر أنها تصب في المصلحة الوطنية.

نظرًا للوضع الراهن، من المرجح أن تثير مبادرة سياسية جريئة مع إيران انتقادات كثيفة من قبل الأحزاب الأمريكية وتخاطر بالخروج عن مسارها خلال مرحلة التنفيذ، سواء بسبب معارضة الكونغرس أو فوز ترامب المحتمل في تشرين الثاني/نوفمبر.

غير أن هذه النتيجة لن تخدم مصالح الولايات المتحدة، لا مع إيران ولا مع حلفاء الولايات المتحدة. ومن الأفضل لواشنطن أن تعرب عن اهتمامها بتجديد المبادرات التي ترى طهران والجهات الفاعلة الأخرى أنها ستُنفذ فعليًا بغض النظر عن الفائز في تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد الانتخابات، يمكن للمسؤولين الامريكيين إطلاق مفاوضات سرية وتقديم مقترحات بسيطة تعود بالنفع على كل جانب. وباختصار، لعل المماطلة هي السياسة الأكثر حكمة، طالما أن واشنطن تتحكم بزمام الأمور.

* زميل أقدم في برنامج الزمالة «مورنينجستار» ومستشار الأبحاث ومدير «برنامج «فيتيربي» على إيران والسياسة الأمريكية» في معهد واشنطن.

هذه الانتخابات سيحدد مجرى مستقبل الولايات المتحدة والعالم

تصريحات الرئيس الامريكي في خلال خطاب للأمة ١٤ تموز/يوليو ٢٠٢٤

الرئيس: زملائي الأمريكيين، اود أن أتحدث معكم هذا المساء بشأن ضرورة أن نخفف من الحدة التي تشهدها قضايانا السياسية ونتذكر أننا لسنا بخصوم على الرغم من إمكانية اختلاف آرائنا. نحن جيران، وأصدقاء، وزملاء عمل، ومواطنون. والأهم من كل ذلك هو أننا نتشارك في المواطنة الأمريكية وحري بنا أن يقف بعضنا إلى جانب بعضنا الآخر.

إن عملية إطلاق النار التي تعرض لها دونالد ترامب

أثناء تجمع جماهيري في بنسيلفانيا يدعونا جميعنا إلى اتخاذ خطوة إلى الوراء والتفكير مليا في وضعنا الحالي وفي كيفية المضي قدما من هذه النقطة.

لم تكن إصابة الرئيس السابق (ترامب) بالغة لحسن الحظ، وقد تحدثت معه الليلة الماضية. أنا ممتن لأنه بخير وأنا وجيل نصلي من أجله ومن أجل أسرته.

نعرب أيضا عن أحر التعازي لأسرة الشخص الضحية الذي قتل. لقد كان كوري زوجا ووالدا ورجل إطفاء متطوعا وبطلا يحمي أسرته من تلك الرصاصات، وعلينا أن نصلي من أجله ومن أجل أسرته وكافة المصابين.

تحدثت في وقت سابق من اليوم عن تحقيق جار. لسنا نعرف بعد ما كانت دوافع مطلق النار، كما أننا لا نعرف ماهية آرائه أو انتماءاته. لا نعرف ما إذا كان قد تلقى المساعدة أو الدعم أو تواصل مع أي شخص آخر، ويحقق متخصصون في إنفاذ القانون في هذه المسائل الآن.

وأود أن أتحدث الليلة عما نعرفه، ألا وهو أن رئيس سابق قد أصيب أثناء إطلاق نار وقتل مواطن أمريكي لمجرد ممارسته حرية دعم المرشح الانتخابي الذي اختاره.

لا يسعنا أن نسلك هذا المسار في الولايات المتحدة. سبق أن اخترنا هذا المسار في السابق في خلال تاريخ أمتنا، ولكن العنف لم يكن يوما بحل، سواء تجسد من خلال تعرض أعضاء في الكونغرس من الحزبين لعمليات إطلاق نار، أو من خلال هجوم عصابة عنيفة على مبنى الكونغرس في ٦ كانون الثاني/يناير، أو هجوم مروع على زوج الرئيسة السابقة لمجلس النواب نانسي بيلوسي، أو من خلال معلومات أو تهديد لمسؤولي الانتخابات، أو مخطط خطف حاكم أثناء ولايته، أو محاولة اغتيال دونالد ترامب.

> **حري بالسياسة أن تكون ميدانا للنقاش السلمي والسعي إلى تحقيق العدالة**

لا مكان لهذا النوع من العنف أو أي أعمال عنف أخرى في الولايات المتحدة، نقطة على السطر. وما من استثناءات لكلامي، ولا يسعنا أن نسمح بتحول هذا العنف إلى مسألة اعتيادية.

لقد ارتفعت حدة الخطاب السياسي في هذه البلاد، وحان وقت التخفيف من حدتها هذه، ونتحمل جميعنا مسؤولية القيام بذلك.

صحيح أننا شعرنا بخلافات قوية، إذ تضع هذه الانتخابات كما هائلا من المسائل على المحك.

لقد قلت مرارا أن الخيار الذي نتخذه في هذه الانتخابات سيحدد مجرى مستقبل الولايات المتحدة والعالم لعقود مقبلة. أنا مقتنع بذلك وأعرف أن الملايين من زملائي الأمريكيين مقتنعون بذلك أيضا.

قد يكون للبعض رؤية مختلفة للمسار الذي ينبغي على البلاد اتخاذه، إذ لا يمكن تجنب الخلافات في الديمقراطية الأمريكية وهذه هي الطبيعة البشرية. ولكن لا ينبغي أن تكون السياسة يوما ساحة معركة حقيقية أو ساحة قتل لا سمح الله.

حري بالسياسة أن تكون ميدانا للنقاش السلمي والسعي إلى تحقيق العدالة واتخاذ القرارات على ضوء إعلان الاستقلال ودستورنا. نحن نساند الولايات المتحدة رمز الأخلاق والنعمة، وليس التطرف والغضب.

نواجه جميعنا فترة اختبارات مع اقتراب موعد الانتخابات، فالمشاعر تزداد حماسة مع ارتفاع عدد

> ينبغي دائما إيجاد حل سلمي للمسار المستقبلي من خلال الرؤى المتنافسة

المسائل على المحك. ويزيد ذلك من الضغط على كل منا حتى يضمن عدم الانزلاق في دوامة العنف يوما مهما كانت قناعاته قوية.

ينطلق المؤتمر العام للحزب الجمهوري يوم غد، وأنا متأكد من أنهم سينتقدون سجل أعمالي ويعرضون رؤيتهم لهذه البلاد. وأنا في رحلة سفر هذا الأسبوع أدافع فيها عما حققته من إنجازات وعن ورؤيتي لهذه البلاد، بل رؤيتنا.

سأواصل الدفاع عن ديمقراطيتنا ودستورنا وحكم القانون وأدعو إلى التحرك عبر صناديق الاقتراع وليس من خلال أعمال العنف في شوارعنا. هكذا يجب أن تمارس الديمقراطية.

نتناقش وتختلف آراؤنا، فنقارن شخصيات المرشحين وأعمالهم والمسائل المطروحة وجدول أعمالهم ورؤيتهم للولايات المتحدة.

ولكننا في الولايات المتحدة نحل خلافاتنا بواسطة صناديق الاقتراع وليس من خلال الطلقات النارية. يجب أن تكون القدرة على تغيير الولايات المتحدة في يد الناس وليس في يد القتلة المحتملين.

ينبغي دائما إيجاد حل سلمي للمسار المستقبلي من خلال الرؤى المتنافسة في الحملة الانتخابية والامتناع عن اللجوء إلى أعمال العنف.

نحن في نعمة لأننا نعيش في أعظم بلد على وجه الأرض، وأنا مقتنع بكلامي إلى أبعد الحدود. لذا أطلب من كل مواطن أمريكي أن يجدد الالتزام بالنهوض بالولايات المتحدة... فكروا في ذلك. ما الذي يجعل الولايات المتحدة مميزة إلى هذا الحد؟

ينبغي معاملة كل شخص في الولايات المتحدة بكرامة واحترام، وليس للكراهية أي مكان.

حري بنا في الولايات المتحدة أن نخرج من صوامعنا التي لا نستمع فيها إلا لمن نوافقهم الرأي وحيث تنتشر المعلومات المضللة وتصب الجهات الفاعلة الأجنبية الزيت على نار انقساماتنا لتحقق نتائج تتفق مع مصالحها بدل مصالحنا.

دعونا نتذكر أن الأهم بالنسبة إلينا في الولايات المتحدة هو أن نقف معا على الرغم من أن الوحدة تبدو هدفا صعب المنال حاليا، ولكننا قادرون على القيام بذلك.

لقد فهم مؤسسو البلاد قوة الشغف منذ البداية، فقاموا بإنشاء ديمقراطية أعطت المنطق والتوازن فرصة ليسودا على القوة العنيفة. هذه هي الولايات المتحدة التي نريدها والديمقراطية الأمريكية التي تشهد على نقاشات بحسن نية وتحترم فيها سيادة القانون ولا تكون فيها الأخلاق والكرامة والتنافس الشريف مجرد مفاهيم غريبة، بل وقائع حقيقية على الأرض.

نحن مدينون بذلك لأسلافنا ولمن ضحوا بحياتهم من أجل هذه الأمة. نحن مدينون بذلك لأنفسنا ولأولادنا وأحفادنا.

لا تدعونا ننسى من نحن. دعونا نتذكر أننا نحن الولايات المتحدة الأمريكية، وما من شيء على الإطلاق لا نستطيع أن نحققه عندما نعمل معا.

بارك الله فيكم جميعكم وحفظ جنودنا.

د.نبيل فهمي

مرحلة اللافهم في الساحة الدولية

تعقد منذ أشهر ندوات ومؤتمرات وحوارات مغلقة عدة نصفها تقريباً عن النظام الدولي المقبل، والآخر عن الشكل الجديد في الشرق الأوسط، وهناك عناصر مشتركة في الموضوعين، وعلى رأسها أن الاوضاع الدولية في مرحلة تغير وتطور الآن وخلال المرحلة المقبلة، وهناك شبه توافق كذلك أننا سنشهد بروز قوة جديدة تضاف إلى أو على حساب الزيادات التقليدية.

بات واضحاً عدم وضوح الرؤية على المستويين الدولي والإقليمي بالنسبة إلى السياسات والأحداث المقبلة، وهل تتبنى الدول الريادية فيها سياسات نشطة تدخلية وتفاعلية على المستوى الدولي الإقليمي أو تميل نحو الانكماش والانعزال بقدر الإمكان والتركيز فقط على المصالح الوطنية الجوهرية والمباشرة.

وفي ضوء الأوضاع الاستثنائية التي نمر بها دولياً وإقليمياً، لعله من المناسب الخروج عن النمط التقليدي بطرح المبررات قبل الإسهام بآرائي، وأبكر بطرح أهم خلاصة من ملاحظاتي بعد مشاركاتي ومتابعاتي المختلفة لعدد من هذه المحافل والمناسبات، ألا وهي أننا دولياً وإقليمياً نمر بمرحلة تناقضات ممتدة لجهة من هم أصحاب الريادة وسياساتهم ومواقفهم وممارساتهم، ومن الواضح أننا في مرحلة مخاض وتشكيل.

وهناك مؤشرات كثيرة وممتدة ومواقف متناقضة

وغير منطقية ترجح أننا وصلنا حالياً إلى مرحلة اللافهم.

أركز اليوم فقط على الوضع الدولي ومنه على سبيل المثال وليس الحصر أنه منذ ظهور نظرية العولمة والموضوع يثير كثيراً من الجدل والآراء المتضاربة، ودافع العالم في البداية بأنها وسيلة مثالية لاندماج المجتمعات ومؤشر واضح لتميز وتفوق الفلسفات المجتمعية الغربية الليبرالية وبالنسبة إلى تحديد الحقوق الشخصية للفرد، إلى جانب أنها أفضل وسيلة لضمان كفاءة أداء اقتصادات السوق ووصول السلع إلى المستهلك بأقل سعر وأعلى هامش ربح للمصنعين.

وفي أول الأمر استقبل «ترند» العولمة بإيجابية حتى من بين أعداء ومنافسي الغرب في الاتحاد السوفياتي والصين، حيث تزامن ذلك مع مرحلة إصلاحية لديهما، ما بعد الحرب الباردة في الاتحاد السوفياتي والثورة الثقافية في الصين، شهدت تحولات اقتصادية كبيرة في البلدين.

في حين استشعر العالم النامي بأن العولمة سمة من سمات الاستعمار الحديث يتحقق من خلال آليات اقتصادية متطورة، ويغلّب مصلحة الكيانات الاقتصادية الكبرى متعددة الأطـراف ويخنق ويقتل الكيانات الصغيرة والمتوسطة والمنتشرة بمعدلات أوسع في الدول النامية.

ومع تعدد التجارب والأحـداث تغيرت وتشكلت كثير من الرؤى تجاه المنظومات الاستهلاكية الكبرى والعولمة خصوصاً، فأصبحت هناك قناعة عالمية متنامية بأننا نعيش ونتقدم أو نفشل معاً.

ومن ثمّ علينا دائماً إعطاء مزيد من الاهتمام للتنمية المستدامة للكل ومراعاة تأثير العجلة التنموية في البيئة والمناخ والمصادر المائية وغير ذلك، وأن المعادلات الصفرية هي إنـجـازات قصيرة الأجل في كثير من الأحيان على حساب المصلحة العامة في الأمد الطويل وحتى متوسط المدى.

> **العالم يترقب بروز قوة جديدة تضاف إلى أو على حساب الزيادات التقليدية**

وعلى رغم كل المحاذير والكلفة الاجتماعية، بدأت الدول النامية تنظر إلى العولمة بمزيد من الإيجابية مع تجاوز عدد غير قليل خط الفقر العالمي وخلق عدد هائل من الوظائف.

ومع مرور الوقت وتعدد التجارب، احتدت التحفظات الروسية والصينية وقلقها من أن آليات العولمة الاقتصادية الغربية غطاء سياسي واجتماعي لمحاولة فرض الهيمنة السياسية الغربية على النظام الدولي، وبرز ذلك خصوصاً مع مرحلة القطب الأوحد التي تلت الحرب الباردة، ووجدت تيارات سياسية غربية تحذر من الانفتاح المتزايد على العالم وتبني السياسات الاقتصادية.

وكانت الحرب الأوكرانية من تداعيات المتناقضات والتضاربات الدولية الحديثة التي قضت على أكذوبة أن الساحة الأوروبية هي ساحة سلام وحوار، وأنها منذ الحرب العالمية الثانية تجاوزت بلا رجعة المواجهات والصدامات العسكرية، ونحن الآن بأوكرانيا في مرحلة يدعي فيها كل طرف أنه يحقق نتائج إيجابية، في حين تعكس النتائج أن الوضع على الأرض الآن أسوأ بكثير مما كان عليه قبل اندلاع المعارك.

في روسيا لم يفرض عليها الغرب الانسحاب من الأراضي التي احتلتها، وتواجه روسيا الآن على حدودها كدول مجاورة عدداً أكبر من الدول الأعضاء في الحلف

الأطلنطي بعد انضمام فنلندا والسويد، وتغيير بوتين لبعض قياداته العسكرية أخيراً، فضلاً عن المسرحية الكوميدية الخاصة بقيادة مؤسسة «فاغنر» العسكرية هي مؤشرات اضطرارية وضبابية.

> **الحرب الأوكرانية من تداعيات المتناقضات والتضاربات الدولية الحديثة التي قضت على أكذوبة أن الساحة الأوروبية هي ساحة سلام وحوار**

وكانت هناك أحداث وتطورات مفاجئة في الساحة الأوروبية اعتُبر بعضها ردود فعل لأحداث متنوعة مثل تحديات العولمة والرغبة في الحفاظ على الهوية الوطنية، ومنها ضغوط نزوح اللاجئين إلى أوروبا، أو تداعيات الحرب الأوكرانية التي نمّت الاستقطاب ضد روسيا من ناحية، والانعزالية من ناحية أخرى.

قد تكون هذه الأحداث هي السبب في كثير من المواقف الأوروبية التي تبدو متناقضة، منها تنامي التيارات اليمينية في دول أوروبية عدة وخلال انتخابات البرلمان الأوروبي، مما دفع رئيس فرنسا للدعوة إلى عقد انتخابات برلمانية فرنسية سريعة انتهت عكس توقعاته بتفوق التيار اليميني، ونسب ذلك الفشل إلى أن الحملة الانتخابية لتجمع ماكرون ركزت أكثر من اللازم على مواقفه القوية ضد بوتين في ما يتعلق بقضية أوكرانيا، وتعقب ذلك دعوة رئيس وزراء بريطانيا إلى انتخابات سريعة في نهاية الأسبوع الماضي على رغم أن استطلاعات الرأي العام في غير مصلحة حزبه المحافظ.

وشهدنا تقارباً روسياً- صينياً بهدف موازنة الحراك الامريكي- الغربي، وكذلك زيارات رئاسية روسية- كورية للمرة الأولى منذ أكثر من عقدين من الزمن، نظراً إلى حساسيتها غربياً وصينياً، التي كان لها دور مميز مع كوريا الشمالية، وشهدنا توترات صينية- آسيوية، فضلاً عن توترات حتى في امريكا اللاتينية بين البرازيل والأرجنتين أكبر الاقتصادات في المنطقة لجنوحهما في اتجاهات مضادة، وصلت إلى تجنب الرئيس البرازيلي عقد لقاء مع رئيس الأرجنتين المنتخب يميني التوجه.

وهناك تساؤلات عدة عن الوضع الامريكي في ضوء عدم وضوح توجهات المجتمع الامريكي في القرن الـ٢١، والانتخابات الامريكية الرئاسية خير دليل على الارتباك، وتعقد بين مرشح يشك كثيرون بقدراته على أداء وظيفته لأسباب عمرية صحية، ومرشح آخر متهم وحكم عليه في قضايا عدة، فضلاً عن الشك باهتمامه بالقضايا العامة من الأساس، وأيّاً كانت النتيجة بينهما أو بين تغيرات مفاجئة خلال الأسابيع المقبلة.

وكانت هناك مواقف دولية متناقضة من دول العالم الداعمة للقانون والحقوق التي ترفع راية الحرية وحقوق الإنسان من الأحداث الدموية في غزة والجرائم الإسرائيلية ضد الأبرياء هناك، وهي تناقضات وتجاوزات سيكون لها انعكاس واضح وسريع على المعدلات والنظام الدولي المعاصر خلال المرحلة المقبلة.

وليس من المبالغة وصف ما نمر به الآن بأنه مرحلة لا فهم لصعوبة وضع تقديرات مكتملة، مرحلة حساسة تستدعي التريث والاحتياط والحسابات الدقيقة لخطوات محددة ومحسوبة، تمهيداً لما هو مقبل من فرص وتحديات.

ومزيد عن إعادة تشكيل الشرق الأوسط في مقالة مقبلة ومخصصة لمنطقتنا المضطربة.

*وزير الخارجية المصري السابق
*مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، الاندبندنت عربية

عمرو عبدالعاطي:

تداعيات محاولة اغتيال ترامب على فرصه الانتخابية

*إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية

تعرض الرئيس الأمريكي السابق والمرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية دونالد ترامب لإطلاق نار خلال تجمع انتخابي في باتلر، بنسلفانيا، في ١٣ يوليو ٢٠٢٤، وقد اعتبره مكتب التحقيقات الفيدرالية محاولة اغتيال لترامب. ويعد هذا الهجوم أول إطلاق نار على رئيس أمريكي أو مرشح للانتخابات الرئاسية منذ محاولة اغتيال الرئيس الجمهوري الأسبق رونالد ريجان في عام ١٩٨١. وجاءت محاولة اغتيال ترامب قبل يومين من المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في ميلووكي في ١٥ يوليو ٢٠٢٤ للموافقة على ترشحه رسميّاً لتمثيل الحزب في الانتخابات الرئاسية القادمة التي ستجري في الخامس من نوفمبر ٢٠٢٤. ويتوقع أن يعيد الحادث تشكيل تلك الانتخابات.

تداعيات عديدة

تثير محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس الأمريكي السابق جملة من التداعيات، التي تأتي قبل نحو أربعة أشهر من تصويت الناخبين الأمريكيين لاختيار الرئيس الأمريكي السابق، ومن أبرز تلك التداعيات ما يلي:

١- إثارة التساؤلات حول الأمن المقدم للمرشح الجمهوري:

أثارت محاولة اغتيال ترامب التساؤلات بين الجمهوريين وقاعدته الانتخابية حول الإخفاقات الأمنية من قبل الخدمة السرية المكلفة بحماية الرؤساء الأمريكيين السابقين لمدى الحياة. فقد أكد رئيس لجنة الرقابة في مجلس النواب، جيمس كومر، أنه يخطط لعقد جلسات استماع حول الحادث، على الرغم من وجود انقسام بين الجمهوريين حول ما إذا كان يجب توجيه أصابع الاتهام إلى الخدمة السرية للسماح للمهاجم بإطلاق النار على ترامب، أو الانتظار لمعرفة ما يقوله التحقيق الرسمي.

٢- زيادة المخاوف من تصاعد العنف السياسي قبل الانتخابات:

تزيد محاولة اغتيال المرشح الجمهوري من المخاوف المثارة منذ فترة في الأوساط السياسية الأمريكية من تزايد عمليات العنف السياسي خلال الحملات الانتخابية، ولا سيما مع رفض قطاع عريض من الناخبين الجمهوريين الاتهامات الجنائية الموجهة للرئيس الأمريكي السابق.

وكذلك في أعقاب الانتخابات التي ستجري في نوفمبر ٢٠٢٤، على غرار أحداث السادس من يناير ٢٠٢١، في حال خسارة ترامب الانتخابات وترويجه وأنصاره إلى أنها سرقت منه على غرار ما فعل في أعقاب خسارته الانتخابات الرئاسية السابقة التي أُجريت في نوفمبر ٢٠٢٠، ولا سيما مع تزايد حالة الاستقطاب السياسي والحزبية بين الديمقراطيين والجمهوريين، وانقسام الأمريكيين إلى معسكرين رئيسيين برؤى سياسية، واجتماعية متباينة.

وتُظهر استطلاعات الرأي أن هناك مخاوف بين الناخبين الأمريكيين من ارتفاع العنف السياسي. فقد أظهر استطلاع لوكالة رويترز وإيبسوس في مايو ٢٠٢٤ أن اثنين من كل ثلاثة من الأمريكيين قلقان من العنف في أعقاب الانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل.

٣- تصاعد التوظيف السياسي لحادث إطلاق النار:

في أعقاب محاولة اغتيال الرئيس الأمريكي بدأ عديد من أعضاء الحزب الجمهوري مشاركة صور الرئيس السابق وأذنه اليمنى ملطخة بالدماء وهو يرفع قبضته في الهواء، للترويج لنظريات المؤامرة وإثارة التوترات السياسية. فقد روج المتطرفون من اليسار واليمين لمعلومات مغلوطة وأكاذيب على شبكات التواصل الاجتماعي، والتي من شأنها التشجع على مزيدٍ من العنف والتطرف، وهو ما دفع إلى تصاعد الحديث عن الحرب الأهلية، وفرص اندلاعها، وكيفية العمل على منعها.

٤- دعم جهود الرئيس بايدن لفرض قيود على حق حمل السلاح:

يرفض العديد من المشرعين الجمهوريين جهود الإدارات الديمقراطية، والمشرعين الديمقراطيين، لفرض قيود على حق حمل السلاح الذي يكفله الدستور الأمريكي، بتوسيع نطاق التحقق من خلفية مشتري الأسلحة لتشمل جميع مبيعات الأسلحة؛ حيث يرون أن فرض قيود على الأسلحة يتعارض مع التعديل الثاني للدستور الأمريكي، الذي يضمن حق الأفراد في حيازة الأسلحة. ولكن محاولة اغتيال الرئيس الجمهوري السابق ستدعم من محاولات الرئيس بايدن والمشرعين الديمقراطيين بمجلسي الكونجرس لفرض قيود على حق حمل السلاح.

0- مواجهة الديمقراطيين مزيداً من الأزمات قبل الانتخابات القادمة:

يأتي حادث إطلاق النار على الرئيس الأمريكي السابق في وقت يشهد فيه الحزب الديمقراطي نقاشات حول استمرار بايدن في الانتخابات الرئاسية، ولا سيما بعد أدائه الكارثي في المناظرة الرئاسية الأولى مع منافسه الجمهوري دونالد ترامب، التي أظهرت تأثير تقدم عمر بايدن على أدائه، وتصاعد التساؤلات حول ما إذا كان بايدن هو المرشح الأفضل لهزيمة ترامب في الخامس من نوفمبر، وتعزيز أغلبية الديمقراطيين في مجلس الشيوخ، واستعادتهم الأغلبية في مجلس النواب، ولا سيما مع تقدم ترامب على بايدن في معظم استطلاعات الرأي.

وعلى الرغم من أن الحادث قد يقلل من تركيز وسائل الإعلام والناخبين على أداء بايدن وعثراته، إلا أنه سيصبح موضوعاً رئيسياً في وسائل الإعلام، مما يؤدي إلى تغطية مكثفة وتحليلات متواصلة له، وهو ما من شأنه تعزيز شعبية ترامب وإظهاره بالضحية لخطاب الديمقراطيين المحرض على العنف، حسبما يروج العديد من الجمهوريين. وقد تضطر حملة بايدن الانتخابية إلى تعديل تكتيكاتها الانتخابية، والتركيز على قضايا الأمن والاستقرار الوطني بشكل أكبر، مما قد يؤثر على الرسائل الانتخابية والخطط الاستراتيجية للحملة الانتخابية التي كانت تركز على الإنجازات التي حققتها الإدارة الديمقراطية، وقدرات بايدن على إعادة إحياء التحالفات التي قوضها ترامب خلال سنوات حكمه الأربع، واستعادة الولايات المتحدة تحت قيادة بايدن مكانتها الدولية التي فقدتها تحت حكم ترامب، إضافة إلى تراجع الحملة الانتخابية لبايدن عن الترويج لأن فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية القادمة يمثل تهديداً للديمقراطية الأمريكية.

فرص ترامب

يستغل الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، والجمهوريون محاولة اغتياله للتعزيز من فرصه في الفوز بالانتخابات الرئاسية القادمة، وسيكون للحادث العديد من التأثيرات الإيجابية التي تصب في صالح المرشح الجمهوري، ومن أبرزها ما يلي:

١- تسهيل فرص فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية القادمة:

بينما يكافح الديمقراطيون للفوز بمنصب الرئاسة بعد الأداء الكارثي للرئيس جو بايدن في المناظرة الرئاسية الأولى التي أُجريت في ٢٧ يونيو ٢٠٢٤، والشكوك حول قدرة الديمقراطيين على الحفاظ على أغلبيتهم الهشة في مجلس الشيوخ، يرى العديد من الجمهوريين أن محاولة اغتيال الرئيس الجمهوري السابق، تسهل من محاولته الفوز بمنصب الرئاسة في الخامس من نوفمبر ٢٠٢٤، وكذلك سيطرة الجمهوريين على مجلسي الكونجرس (مجلس النواب والشيوخ)، حيث يتوقع أن تدفع محاولة اغتيال ترامب إلى استنفار القاعدة الانتخابية الجمهورية للنزول للتصويت في نوفمبر، وزيادة الناخبين المستقلين الذي سيصوتون للمرشح الجمهوري.

٢- وقف الديمقراطيين انتقاداتهم لترامب:

دفعت محاولة اغتيال الرئيس الأمريكي السابق الديمقراطيين الذين كانوا متحدين في انتقاد المرشح الجمهوري خلال الأسبوعين الماضيين في محاولة للتغطية على الأداء الكارثي لبايدن في المناظرة الانتخابية إلى التوقف عن

مهاجمة ترامب، والترويج لأن فوزه لفترة رئاسية ثانية سيكون نهاية الديمقراطية الأمريكية. فبعد الهجوم أصدر العديد من الديمقراطيين الذي كانوا ينتقدون الرئيس السابق، بما في ذلك جو بايدن ونانسي بيلوسي وباراك أوباما وحكيم جيفريز وتشاك شومر، بيانات تدين العنف وتعبر عن التعاطف مع ترامب، وقد أضحى الديمقراطيون أكثر حذراً في توجيه الانتقادات لترامب بعد محاولة اغتياله.

٣- ممارسة ضغوط على بايدن لإسقاط التهم الجنائية عن ترامب:

طالب السيناتور الجمهوري مايك لي وروبرت أوبراين، مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق بإدارة ترامب، في بيان جو بايدن أن يأمر المدعين الفيدراليين بإسقاط التهم الجنائية الفيدرالية ضد المرشح الجمهوري، وأن يطلب من حكام نيويورك وجورجيا أن يفعلوا الشيء ذاته، لتهدئة العنف السياسي المتزايد الذي تشهده الساحة الأمريكية راهناً، والذي تزايدت مستوياته في أعقاب الأزمات القضائية التي يواجهها المرشح الجمهوري.

٤- اتهام الجمهوريين لبايدن والديمقراطيين بالوقوف وراء الحادث:

اتهم عدد من المشرعين الجمهوريين الإدارة الأمريكية بأنها من يقف وراء مهاجمة الرئيس الأمريكي السابق من خلال خطابها الذي يؤجج العنف السياسي بين الأمريكيين. فقد قالت النائبة مارجوري تايلور جرين على منصة إكس، إن «الديمقراطيين هم المسؤولون عن كل قطرة دم أُسِيلَت اليوم. لسنوات وسنوات، قاموا بتشويه سمعته وسمعة مؤيديه». وبعد ساعات قليلة من الحادث، ألقى زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب ستيف سكاليز بياناً قال فيه: «إن اليسار المتطرف يتصرف بناءً على خطاب العنف في الماضي. يجب أن يتوقف هذا الخطاب المحرض».

0- تعزيز تقدم ترامب في استطلاعات الرأي:

تكشف عديد من استطلاعات الرأي العام الوطنية أن الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، بعد المناظرة الرئاسية الأولى، والأداء الكارثي للمرشح الديمقراطي، جو بايدن، يتفوق على بايدن في الولايات الحاسمة التي تحدد الفائز في الانتخابات الرئاسية. ويتوقع بعد محاولة اغتيال ترامب، أن تتزايد نسب تقدمه على بايدن، ليكون المرشح الأوفر حظاً للفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة.

صدمات متتالية

بينما لا تزال الولايات المتحدة تحاول التعافي من أحداث السادس من يناير ٢٠٢١، ومحاولات أنصار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب منع الكونجرس من التصديق على فوز المرشح الديمقراطي آنذاك جو بايدن، بعد مزاعم ترامب بأن الانتخابات الأمريكية السابقة سُرقت منه؛ فإنها تعاني من سلسلة من الصدمات في أعقاب عزل رئيس مجلس النواب، واتهام ترامب بأربع قضايا جنائية، ورغم ذلك سيفوز بترشيح حزبه للعودة إلى البيت الأبيض، في ظل رئيس متقدم في السن يعاني من صعوبة في التعبير، ولديه مشكلات صحية وعقلية، ولكنه مصمم على خوض الانتخابات الرئاسية القادمة، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة موجات العنف السياسي خلال الانتخابات وبعدها بسبب إحباط العديد من الأمريكيين -بحسب كثير من استطلاعات الرأي- من الساسة الأمريكيين وتوجهاتهم ومواقفهم على الصعيد الداخلي وكذلك الخارجي.

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily